الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

العملية السياسية في العراق (2003- 2014)

رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد

زينب زعيتر

لجنة المناقشة

الدكتور أحمد ملي	الأستاذ المشرف	رئيساً
الدكتور جوزيف عيسى	أستاذ مساعد	عضواً
الدكتور كميل حبيب	أستاذ	عضوا

2018

العملية السياسية في العراق

(2003-2014)

مقدمة:

الفصل الأول :تغيير النظام السياسي في العراق

المبحث الأول : مفاهيم عامة

المبحث الثاني : الاحتلال الأمريكي للعراق

المبحث الثالث : العملية السياسية ومراحلها

الفصل الثاني :العلاقة العراقية –الأمريكية

المبحث الأول : مقدمات ما قبل الاحتلال

المبحث الثاني : الانسحاب والاتفاقيات الأمنية

الفصل الثالث : العملية السياسية ما بعد الانسحاب الأمريكي (2011-2014)

المبحث الأول : نظام الحكم الجديد

المبحث الثاني : التحديات القديمة الجديدة

خاتمة

مقدمة:

لطالما شكل العراق عقدة في التفكير سواء أكان هذا التفكير من الناحية الاجتماعية او من الناحية السياسية، كثيرةٌ هي الأسئلة التي قد تطرح عند قراءة عنوان بحثنا هذا.

العملية السياسية في العراق تاريخها وحديثها متشابهان ربما ولو اختلفت العصور والظروف، وقد لا يتشابه الوجهان القديم والحديث في امور عدة، عامل الجذب يكمن في الصراع على هذا البلد منذ الأزل وتزاحم الأحداث التاريخية التي عصفت فيه، والتي جلبت له الازدهار تارة كما هو الحال أيام الحكم العباسي، أو أعادته للحضيض طوراً كما هو حال العراق اليوم بعد الرياح الأمريكية المثقلة بالديمقراطية الموعودة!

ثلاثة عشر عاماً تفصل كتابتنا عن لحظة انطلاق الشرارة الأمريكية معلنة فيها بدء المرحلة الديمقراطية في العراق التي شملت تغييراً سياسياً قام على إزالة نظام حكمٍ ديكتاتوري مباشرةً الشرق الأوسط بحقبة جديدة سميت آنذاك بمشروع الشرق الأوسط الجديد.

مايعنينا في قراءة هذا الحدث هو تتبع التغييرات التي طرأت على العملية السياسية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي والإطاحة بنظام صدام حسين في التاسع من نيسان عام 2003، في محاولة لمقاربة الأحداث التي طرأت بعد هذا التاريخ وتحليل النتائج لنقارنها بالأسباب والمبررات والدوافع التي اعلنت قبيل الحرب على العراق معتمدين المنهج الاستقراءي للوقائع والتحليلي في محاولة للإجابة على السؤال الذي يختصر جوهر البحث و هو هل تحققت الديمقراطية في العراق بتغيير النظام السياسي فيها ؟ وماهي أبرز سمات هذه المرحلة الممتدة من عام 2003 نقطة التحول في الحياة السياسية العراقية إلى العام 2014 ،بعد أن عاش العراق لأكثر من ثلاثين عاماً في ظل نظام الحكم الأوحد والمتمثل برئيس الجمهورية الجامع لكل الصلاحيات المطلقة في الحكم ، خاصة في ظل وجود سلطة احتلال ،هل يمكن لإرادة محتل أن تحقق حرية وديمقراطية للشعب المحتل ؟!

المفارقة الكبيرة تظهر للباحث في تاريخ العراق مقارنة بحاضره في استهجان حول الأسباب التي جعلت من العراقيين الذين "بنوا أول مجتمع سياسي منظم (دول المدن السومرية، واقاموا نظام

الملوكية، وأوجدوا وطبقوا نظرية الحق الإلهي المقدس للملك قبل توماس هوبز الإنكليزي بأكثر من4500 عام، وبنوا دولة الوحدة الوطنية (سرجون /حمورابي)، واهدوا البشرية أول قانون منظم للحياة الاجتماعية (شريعة حمورابي) شكل أساس القانون العبري"[1]، هم أنفسهم باتوا اليوم غير قادرين على ادارة بلادهم دون تدخل خارجي وصل حد الاحتلال المباشر والديمقراطية مع القذائف المزهقة لأرواح الملايين، أو حتى على تغيير نظام سياسي وايجاد دستور جامع يكون بمثابة عقد اجتماعي جديد يحي العراق القديم.

"إن بلداً مثل العراق وصلت واردته النفطية خلال العشر سنوات الماضية لأكثر من 700 مليار دولار لكنه لايزال يعيش على الحافة وترتفع نسبة من هم دون خط الفقر لتصل إلى أكثر من ثمانية ملايين انسان في بلد عدد سكانه نحو ثلاثين مليوناً"[2]، إن بلداً كهذا يفتح الباب على أكثر من سؤال وأكثر من بحث، ولماذا وصل به الحال إلى هذا الدرك على الرغم من الوعود البراقة بحياة مزدهرة بعد التغيير الذي طرأ على الحياة السياسية ونشر الحرية في التعبير والمشاركة في الحياة السياسية من كل أطياف الشعب العراقي، هل يمكن أن نرد ذلك إلى ضعف الوعي الوطني على رأي الباحث الاجتماعي السياسي حنا بطاطو في تقييمه للواقع السياسي العراقي قبيل أحداث 1958 فـ"بالرغم من نشوء الدولة العراقية وسرعة مظاهر التحديث، فإنها لم تؤد إلى ازاحة الولاءات الفرعية، من هنا استمر الوعي الوطني ضعيفاً عندما اندلعت أحداث انقلاب – ثورة تموز / يوليو 1958)" [3] (

إن المرحلة التي أعقبت ثورة تموز /يوليو بما أفرزته من أحداث العنف والعنف المضاد في سياق سلسلة الانقلابات والمؤمرات والدسائس التي طبعتها كطريق وحيد لكسر جمود انتقال السلطة

---

[1] – عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي في العراق**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 15.

[2] – عبد الحسين شعبان، **من الدولة العميقة إلى الدولة العثمانية**، صحيفة الخليج الإمارتية، مقالة نشرت بتاريخ 10،2،2016.

[3] – حنا بطاطو، **العراق**، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت مؤسسة الأبحاث العربية،1990،ج1، ص 43–48.

واحتكارها،" شكلت تراجعاً حضارياً خطيراً وانحداراً عميقاً لمحتوى الوعي السياسي ولتنتهي في فتراتها التالية إلى الحروب والكوارث والمقاطعة، وأخيراً الاحتلال والخراب)"[1].(

وإذا كانت هذه الأحداث التي ولدت الكثير من الآلام والأحقاد شكلت عائقاً أمام إمكانية ازالة النظام العراقي السابق من الداخل، في ظل العديد من المحاولات الفاشلة للتغيير والتي فتحت الباب أمام التغيير من الخارج فبدا المشهد وكأنه الخيار الوحيد للخلاص، إلا أن التساؤل يكمن في الأسباب التي تقف وراء الرغبة الأمريكية في التخلص من النظام ف" السمات الرئيسية للنظام العراقي لم تتغير خلال العشرين أو الثلاثين سنة الماضية ومع ذلك أمريكا تعاونت مع العراق خلال الثمانينيات وزودته بمعلومات وبأسلحة وقروض ،لماذا يتغير موقف أمريكا من العراق الآن مع أن السمات الرئيسية للنظام هي نفسها حتى اليوم ؟)" [2].(

للإجابة عن هذا السؤال نفرد المبحث الثاني في الفصل الأول لنبحث في الأسباب والدوافع التي أعلنت عنها الولايات المتحدة الأمريكية مع حليفتها بريطانيا تبريراً للحرب على العراق، إضافة إلى أهداف الاحتلال التي يظهر جلياً أنها لم تكن وليدة السنوات التي تلت أحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر في العام 2001، أي قبل سنتين من غزو العراق والذي صور على أنه من تداعيات هذه الأحداث، إلا أن تتبع مسار العلاقات العراقية –الأمريكية يظهر مقدمات لهذا الاحتلال بدأت في أوائل التسعينيات، الأمر الذي فرض علينا مناقشته في الفصل الثاني لكي يتسنى للقارئ تكوين رؤية واضحة عن خلفيات الاحتلال ومقدماته ومن ثم الوصول إلى الغاية القصوى في تحقيق الاتفاقيات الأمنية بين العراق والولايات المتحدة وانعكاساها على الواقع السياسي في العراق إلى ما بعد الانسحاب الأمريكي وصولاً إلى يومنا هذا .

أما تأسيس العملية السياسية الجديدة بعد الاحتلال فنتتبع ملامحها الرئيسية في المبحث الثالث من الفصل الأول من تأسيس مجلس الحكم الانتقالي واقرار دستور جديد للبلاد، فيما نخصص

---

[1] – عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي في العراق**، مصدر سابق، ص266.

[2] – خير الدين حسيب، **العراق من الاحتلال إلى التحرير**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2006، ص88.

الفصل الثالث للحديث عن مظاهر العملية السياسية بعد الانسحاب الأمريكي وملامح ادراة الحكم في تلك المرحلة، أي حتى العام 2014 في ظل تحديات واجهت وتواجه العراقيين في إثبات قدرتهم على الحكم من عدمه .

لكن قبل الخوض في مضامين هذه التجربة للحكم والوقوف عند أبرز محطاتها ومقدماتها ومسار تقدمها أو تعثرها ، لابدّ لنا من توضيحٍ لبعض المفاهيم النظرية في المبحث الأول من الفصل الأول.

الفصل الأول: تغيير النظام السياسي في العراق

عند التحدث عن تغييرٍ في النظام السياسي لأي بلد فحكماً ينبغي أن يكون شاملاً لكل مفاصل الحياة السياسية في هذا البلد، وإذا كان الحديث في موضع بحثنا هذا عن عملية انتقال من حكم ديكتاتوري إلى " حكمٍ ديمقراطي " في العراق بغض النظر عن أداة التغيير التي استعملت في هذا التحول، نجد أن كل النظريات السياسية لأوائل المفكرين والمنظرين السياسيين تقودنا إلى أن الديمقراطية كعملية حضارية تتطلب أصلاً وجود دولة وحدة وطنية كأمر واقع وكشرط مسبق، ويعبر عن هذه الفكرة عالم الاجتماع العراقي الدكتور علي الوردي بقوله " في غياب سلطة الدولة ينتفي الشرط المسبق للحضارة "[1]،أي ان الديمقراطية هي مهمة أبناء البلد أنفسهم في سياق عملية تاريخية نمطية ممتدة لإحداث تحولات عميقة تدريجية في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن جهة اخرى فإن القانون الدولي أكد على أنه لا إمكانية لاكتساب مبدأ حق تقرير المصير بمعناه الحقيقي إلا بتكريس سيادة الشعب على ثرواته الطبيعية، فقد ورد في الاتفاقيتين الدوليتين الخاصتين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966، في المادة الأولى حيث نصت على أنه " لجميع الشعوب حق تقرير المصير، وطبقاً لهذا الحق تقرر الشعوب وضعها السياسي بحرية، وتعمل بحرية على تحقيق تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي"، وبهذا تكون الجمعية العامة للأمم المتحدة التي صادقت على هاتين الاتفاقيتين قد " وضعت صلة وثيقة بين مفهوم الحريات الفردية وحرية الشعوب وفق المبدأ القائل بأن لاوجود لحرية بدون استقلال جماعي)" [2] .(

فإذا كان الشعب العراقي يتطلع إلى الحرية وتطبيق الديمقراطية في بلده، وإذا كانت الولايات المتحدة قد أسهمت في تحقيق هذا المطلب عبر المساعدة في إزاحة النظام العراقي السابق، وعلى

---

[1] – عبد الوهاب حميد رشيد، **كتاب التحول الديمقراطي في العراق**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2006، ص.ص 24–25.

[2] – عبد القادر القادري، **مفاهيم القانون الدولي**، الدار البيضاء: دار توبقال، 1990، ص 77.

فرض حسن نوايا الرئيس الأمريكي آنذاك جورج دبليو بوش، الذي قاد الحرب بذرائع عديدة نناقشها في هذا الفصل، على فرض كل هذا ..هل يمكن أن يتحقق استقلال بوجود احتلال أجنبي على الأرض؟، وكيف يمكن تطبيق الديمقراطية إذا كانت حرية هذا الشعب مرهونة بإرادة المحتل؟ هل استطاع العراقيون أن يقرروا مصيرهم بحرية بالتأسيس لعملية سياسية جديدة بمفردهم ام أن التأسيس كان لخطة أشمل تتجاوز حدود العراق وضعتها دوائر القرار في واشنطن؟

المبحث الأول: مفاهيم عامة

كان لزاماً على الباحث توضيح بعض المفاهيم عبر عرض تعريفات خاصة بالبحث، نظراً لأهمية هذه المفاهيم التي تعتبر من مرتكزات العملية السياسية الجديدة في العراق

أوّلاُ: الدستور

تعد الدساتير أساس الحياة القانونية للدول ، فلا يتخيل وجود دولة حديثة بدون دستور ينظم شؤون الحكم وقواعده وأعماله وأنشطته المختلفة ، فان خلت دولة من الدول من الدستور عمت الفوضى والفساد . فيأتي هنا دور الدستور الذي هو بمثابة القانون الأساسي الذي يرتكز عليه نظام الحكم ، فيقوم بوضع القواعد ويرسم الحدود فيما بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقًا لمبدأ المشروعية ، ويبين كيفية ممارسة الحقوق والحريات وفق نصوص الدستور.

ولا يوجد تعريف واضح وشامل للدستور، وذلك لأن هذه التعريفات تختلف بحسب مقاربة وتفسير الفقهاء الدستوريين. الا أن معظم هذه الآراء تستند الى نظريّتين أو معياريين لتعريف الدستور، الأول هو المعيار الشكلي، والثاني هو المعيار الموضوعي.

ركز أصحاب نظرية المعيار الشكلي على الشكل الخارجي للدستور أو على الهيئة التي أصدرتها، وعليه عرّفه بعضهم على أنه "الوثيقة الأساسية التي تبيّن نظام الحكم في الدولة وتنظّم السلطات فيها، وتتسم هذه الوثيقة بأن قواعدها سلطة تأسيسية تكون أعلى من السلطة التشريعية وأن قواعد هذه الوثيقة لا تتعدل الا عبر اتباع مجموعة من الإجراءات الخاصة". في حين عرّفه بعض أصحاب المعيار الشكلي بأنه "مجموعة القواعد القانونية التي تتضمنها الوثيقة التي تضعها هيئة

خاصة يختلف تكوينها باختلاف الدساتير ويُطلق عليها اسم السلطة التأسيسية، ويتّبع في وضعها وتعديلها إجراءات خاصة مشددة تختلف عن إجراءات القوانين العادية"[1]

من خلال هذه المعايير يتبيّن أن المعيار الشكلي لتعريف الدستور وهو يتّسم بالتحديد والوضوح يركّز بالدرجة الأولى على الوثيقة الدستورية وإجراءات تعديلها والجهة المختصة لإجراء هذا التعديل. كما أنه يسهّل عملية التمييز بين القواعد الدستورية (أي المدونة في الدستور) وغيرها من القواعد القانونية الأخرى غير المنصوص عنها في الوثيقة.

لكن هذا المعيار تعرّض لإنتقادات كثيرة أهمها أنه يستثني الأنظمة السياسية ذات الدستور العرفي مثل الدستور البريطاني، أو الأنظمة ذات الدستور المرن والتي يمكن تعديل دستورها بنفس الإجراءات المتبعة في تعديل القوانين العادية. كما أن هذا المعيار يتجاهل الفوارق بين النصوص الدستورية وبين واقع تطبيقها، حيث يشير الفقه الى أن تحليل الأنظمة الدستورية لبلد ما يجب أن لا تقف عند حد تحليل النصوص أضف إلى ذلك أن بعض الدساتير الجامدة قد لا تتضمن كل قواعد القانون الدستوري اللازمة لتنظيم عمل السلطات، مثل قانون الإنتخابات على سبيل المثال.[2]

بالمقابل، ينصب اهتمام أصحاب المعيار الموضوعي في تعريفهم للدستور على الجوهر، لا على الشكل والمضمون. ويرون أن موضوع القانون الدستوري يمتد ليشمل مواضيع غير واردة في الوثيقة الدستورية. ويعرّف إسماعيل الغزالي الدستور على أنه "مجموعة القواعد القانونية التي يتقرر بموجبها تنظيم ومباشرة السلطة السياسية وتحديد كيفية انتقالها". ويرى الدكتور الغزالي أن للدستور مدلولين أساسيين الأول قانوني، أي أنه يهتم بتنظيم السلطات وتحديد صلاحياتها وطرق التنسيق فيما بينها، بالإضافة الى تضمنه حقوق المواطنين وواجباتهم. والثاني أيديولوجي وهو يتضمّن الشرعية الديمقراطية التي هي تعبير عن الإرادة العامة وتهدف الى تحقيق وحدة المجتمع السياسي في بلد ما.[3]

---

[1] رأفت عبد الوهاب، محمد، القانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1990، ص 7- 8

[2] المرجع السابق، ص 10-11

[3] الغزالي، اسماعيل، القانون الدستوري والنظم السياسية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1989، ص 9 -11

أما الدكتور محمد رفعة عبد الوهاب فيعرّف الدستور بأنه "القواعد القانونية الأساسية التي تحدد النظام السياسي في الدولة أي تبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها، وتنظيم سلطاتها العامة والعلاقة فيما بينها من ناحية، والعلاقة بين هذه السلطات والأفراد من ناحية أخرى". ويقول الدكتور عبد الوهاب أن لكل دولة دستور ولو كان عرفيّاً، وإن فهم الدستور بهذه الكيفية يجعل معناه يتلاقى مع القانون الدستوري فيصبح معنى الاثنين واحداً، أي أن معنى كل منهما يدل على الآخر.[1]

إن التعريف الموضوعي للدستور يتّسم بالعمومية نوعاً ما، فهو لا يربط القانون الدستوري بوثيقة محددة وهو ما يؤدي الى أن يكون لكل دولة دستور من دون استثناء لأنها جميعها تقيم مجموعة القواعد لتنظيم السلطة السياسية فيها، أيّاً كان نوع هذه السلطة. لكن بالمقابل فإن معظم الفقهاء الدستوريين يأخذون بالمعيار الموضوعي لتعريف الدستور نظراً لدقّته بالمقارنة مع المعيار الشكلي، بالإضافة الى اتساقه مع طبائع الأمور.

ثانياً: الحق في تقرير المصير

ارتبط مفهوم حق تقرير المصير في شكله التقليدي بفكرة تمكين الشعوب الخاضعة لسيطرة الاستعمار من تقرير مصيرها والحصول على استقلالها في كيان تجسده دولة مستقلة ذات سيادة تضم مكوناتها كّلها على إقليمها الوطني وتحقق لها مصالحها وازدهارها، وهو مفهوم لا يثير من حيث المبدأ أي إشكال قانوني في تفسيره أو تطبيقه. ولكن الإشكال يدور اليوم حول تفسير وتطبيق هذا الحق من خلاله لشرائح أو فئات شعبية تنتمي كأقليات إلى شعوب دول تتمتع بالاستقلال والسيادة التامة، حق المطالبة بتقرير مصيرها بوصفها جزءاً من شعب الدولة الأم، أو الانفصال عنها بجزء من إقليمها في إطار دولة مستقلة.

برز هذا المصطلح لأول مرة على الساحة الدولية في نقاط الأربعة عشر للرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون" لتحقيق السلام بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك في الخطاب الذي ألقاه أمام الكونغرس في 8 كانون الثاني 1918، حيث رأى الرئيس ويلسون أن الشعوب لا يجب أن تحكم إلا بناءً على موافقتها وان أي تسوية إقليمية تنتج عن الحرب يجب أن تكون لمصلحة الشعوب ذات

[1] رأفت عبد الوهاب، محمد، مرجع سابق، ص 12

العلاقة[1]. لكن المقترح الأمريكي خلال مؤتمر السلام بإدخال هذا البند على عصبة الأمم جوبه بالرفض خصوصاً من باقي الدول المتعاهدة العمل الى تقنين الإستعمار من خلال عصبة الأمم عبر نظام الإنتداب. وبالتالي لم ينص أي بند من بنود العصبة على حق الشعوب بتقرير مصيرها.[2]

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية أخذ مفهوم الحق في تقرير المصير يتعزز وذلك بعد أن نص ميثاق الأمم المتحدة صراحة على هذا الحق، بالإضافة الى وروده في العديد من المواثيق الدولية الأخرى وفتاوى محكمة العدل الدولية.

فقد نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة بأن المنظمة تهدف الى "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام" . كما نصت المادة 55 على "رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم المتحدة مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها". كما جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 الصادر في كانون الأول 1960 المتضمن إعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة أنه:" لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي."

أما المادة الأولى من العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرين في العام 1966 فقد نصت على أن "لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير واستنادا إلى هذا الحق لها أن تقرر بحرية كيانها السياسي وأن تواصل بحرية نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي". إن هاتين المادتين اللتين أعطيتا دفعا جديدا لحق تقرير المصير بنصهما صراحة على تعدد أبعاده وهي إضافة إلى البعد السياسي، البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد الثقافي، تعتبران مثل مواد ميثاق الأمم المتحدة الأولى والخامسة والخمسين منه ملزمتين، خاصة وأن لجنة حقوق الإنسان قد قررت في شهر ماي سنة 1987 أن الاتفاقيتين تمثلان

---

[1] The 1919 Peace Settlement: A Subaltern View, Stephen A. Schuker, Reviews in American History, Volume 36, Number 4, December, 2008, pp. 575-585

[2] Greig, D.W, International Law , 2nd Edition , Butterworths, London, 1976, p105

معاهدتين دوليتين شاملتين وملزمتين قانونا، كما أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي على ضرورة امتثال الدول امتثالا صارما للالتزامات المنجرة عن هاتين الإتفاقيتين.[1]

وتختلف التعريفات التي تتناول موضوع الحق في تقرير المصير، خاصة أن ميثاق الأمم المتحدة لم يوضح معنى أو مفهوم حق الشعوب في تقرير مصيرها واكتفى فقط بالإشارة إليه، ولم تقدم قرارات الأمم المتحدة توضيحا كافيا لهذا الحق. فتعريف العلوم السياسية للحق بتقرير المصير بأنه حق لكل مجتمع له هوية جماعية متميزة مثل الشعب أو المجموعة العرقية، يقوم من خلاله بتحديد أهدافه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية ، وأن يختار النظام السياسي الذي يناسبه، سواء أكان رئاسياً أو برلمانيّاً من أجل تحقيق رفاهيته ومتطلباته وإدارة حياته دون أية تدخلات أجنبية.[2]

بالمقابل، عرّف الفقيه إيان براونلي الحق في تقرير المصير بأنه "حق كل جماعة وطني في اختيار نظامها السياسي، وشكل وطبيعة علاقاتها مع باقي الجماعات الأخرى"[3] ، في حين أن بعض الفقهاء عرفه هذا الحق بأنه "حق الشعب في اختيار نظامه السياسي وفي استشارته في تقرير مستقبله، وتمكينه من حل مشاكله بنفسه دون تدخل من الخارج"، في حين يعتبر آخرون بأنه "حق الشعب في أن يحكم نفسه بنفسه وفي أن يواصل تنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدون أي تدخل أجنبي".[4]

ويتبيّن من خلال ما تقدّم مسألتان رئيسيّتان:

---

[1] أحمد حمدي ، صلاح الدين ، العدوان في ضوء القانون الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 ، ص 39

[2] القراعين، يوسف محمد يوسف، حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير.، ، دار الجليل للنشر،، الأردن ، 1983، ص 29

[3] Brownlie, Ian, Principles of Public International Law, 5th edition, Oxford University Press, U.K, 1998, p. 599

[4] احمد علام، وائل، حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام، ط 2 ، دار النهضة العربية، مصر، 2001 ،ص 169

- أن حق تقرير المصير لا يتحدد بالمعنى الثابت أو الجامد وهو استقلال الشعب عن الدولة التي كانت تحتله أو تستعمره، بل يتعداه إلى الحفاظ على هذا الحق، وتنميته باستمرار في شتى جوانبه وأبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية.
- أنه متعلق بالشعب ككل وليس بالأفراد، بمعنى أنه حق للشعب وهذا ما يجعل الجدل القانوني يُثار حول مدى تمتع الأقليات هذا الحق.

ويجب هنا التمييز بين اتجاهين في موضوع تقرير المصير. الأول هو تقرير المصير الخارجي والذي يتمثّل في حق الشعوب بالإستقلال عن أي دولة خارجية والتعبير عن سيادة هذه الدولة من خلال علاقاتها مع الدولة الأخرى (الدخول أحلاف، التوقيع على معاهدات، الإنضمام الى المنظمات الإقليمية والدولية) إنطلاقاً من مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول. أما الثاني فهو تقرير المصير الداخلي وهو يرتبط في الأوضاع الداخلية للبلد كإختيار طبيعة النظام والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بما يضمن لهم تحقيق الرفاهية والنماء. وتشكّل المواثيق الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مبادئ عامة لهذا الحق.

ومن هذا المنطلق فإن حق تقرير المصير هو حق قانوني دولي ويُعتبر أحد أهم مبادئ حقوق الإنسان وهذا معنى حق تقرير المصير في مفهومه الواسع، أما في مفهومة الأكثر تحديداً فيعنى الاستقلال وقيام دولة ذات سيادة.وبالتالي فإن حق تقرير المصير لا يُعتبر أهم الحقوق للشعوب ذات الهوية الجماعية المتميزة فقط ؛ بل لا يمكن الحديث عن الحقوق والحريات التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، دون التمتع بهذا الحق. وإن إنكار هذا الحق يعنى حرمان هذا الشعب من ممارسة سيادته واستقلاله عن طريق إخضاعه بالقوة وفرض أوضاع غير مقبولة عليه.

ثالثاً الفدرالية

تعود أصول مصطلح الفدرالية الى الكلمة اللاتينية Foedus والتي تعني عصبة أو عهد، والمقصود فيها ضمان السيادة للمعاهدة المؤسسة التي تحدد الكيانات السياسية المنضوية داخل الإتحاد. ولا يوجد لدى الفقهاء الدستوريين تعريف واضح ومتكامل للفدرالية وذلك لأنه مصطلح

فضفاض حيث نجد العديد من التسميات التي يُقصد بها الفدرالية، كالإتحاد المركزي، والإتحاد الفدرالي، أو الدولة الإتحادية. [1]

ويعرّف الفقيه الدستوري مارسيل بريلو الفدرالية بأنها "اتحاد دول يخضع جزئيّاً لسلطة مركزية واحدة ويحتفظ جزئيّاً باستقلال ذاتي ودستوري وإداري وقضائي... وهي نوع من الشراكة الدولية تؤلفها دول متعددة بموجب دستور يتنازل كل طرف منها عن السيادة الخارجية وبعض جوانب السيادة الداخلية لصالح الدولة الكيان المؤسس". في حين يعرّفها الدكتور عصام سليمان بأنها "كل من أشكال التنظيم الإجتماعي والثقافي والإقتصادي والسياسي فهي تنظيم دستوري وإداري".[2]

ويعرفها ويليام ريكر بأنها "تنظيم سياسي ودستوري داخلي مركّب تخضع بموجبه عدة دول أعضاء أو ولايات الى حكومة اتحادية أعلى منها وينطوي هذا التنظيم على وجهين أحدهما خارجي حيث يظهر الإتحاد كدولة واحدة في ميدان السيادة الخارجية، ووجه داخلي يتم بتعدد الكيانات الدستورية التي تتشارك حكومة الإتحاد في ممارسة السيادة الداخلية"[3]. وفي هذا السياق يقول كاري دي مالبرغ أن الفدرالية "تبدو من ناحية كأنها دولة موحدة بينما تبدو من ناحية أخرى كتجمع دول متحدة أضعف منها بالتأكيد لكنها تشارك فعليّاً في إيجاد قوتها وتسهم بإرادتها الخاصة في تكوين إرادتها."

انطلاقاً مما تقدّم، يمكن فهم الفدرالية على انها أحد أشكال النظم الدستورية و تتميز بوجود علاقات تعاون عوضاً عن علاقة التبعية، فتتنازل كل دولة عن جانب من سلطتها لجهاز لسلطة دستورية عليا أن تحتفظ كل دولة بسلطاتها واستقلالها في المسائل التي يحددها دستور الفدرالية.[4]

تنشأ الدولة الفيدرالية بطريقتين، الأولى عبر اتحاد دولتين أو عدد من الدول ، تتنازل كل واحدة منها عن بعض من سلطاتها الداخلية وعن سيادتها الخارجية ثم تتوحد ثانية لتكون الدولة

---

[1] J.Dent, Martin, Identity Politics, Filling The Gap Between Federalism And Independence, Ashgate, Burlington USA, 2004, PP 1-2, 4

[2] العلاقة بين بين الحكومة الإتحادية والحكومات المحلية في النظم الفدرالية (دراسة حالة العراق)، بلند إبراهيم حسين شالي، دراسة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2014

[3] المرجع السابق

[4] J.Dent, Martin, Op.cit, pp 1-2

الفيدرالية على أساس الدستور الفيدرالي، ومن أمثلة ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وكندا واستراليا. بموجب هذه الطريقة تنشأ الدولة الفيدرالية بانضمام اختياري بين دول مستقلة إلى بعضها، واغلب الدول الفيدرالية نشأت بموجب هذه الطريقة و السبب في ذلك قد يكون اتحاد شعوبها على أساس وحدة اللغة و التاريخ أو الدين، أو أن بينهما مصالح مشتركة ، اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو دفاعية. أو قد يكون لأسباب خارجية كرغبة الدول في الدفاع عن كيانها ضد عدو خارجي مشترك.[1]

ومن الطبيعي أن تختلف هذه العوامل بين دول اتحادية وأخرى تبعاً لاختلاف ظروف الدول الداخلة في تكوينها من سياسية واجتماعية واقتصادية وغيرها. ومهما تكن الدوافع فأن أثرها يتمثل في إيجاد رغبة بين الدول في أن تتحد اتحاداً لا ينال من سيادتها إلا بالقدر الضروري لأغراض الاتحاد.

والطريقة الثانية لنشوء الفدرالية هي عبر تفكك الدولة البسيطة، وذلك عبر حصول كياناتها أو وحداتها المحلية قدراً من الاستقلال الداخلي لتصبح ولايات صغيرة في إطار الدولة ألام . ولعل أهم العوامل التي تدفع الدولة الموحدة البسيطة للتحول إلى النظام الفيدرالي هو التغلب على خطر الانقسامات العرقيـة أو الدينية التي تشهدها الدولة[2].

وتتميز الدولة الفيدرالية بثلاثة مظاهر أساسية. المظهر الأول هو الوحدة والمقصود هنا وحدة الدولة في التعامل مع العالم الخارجي كدولة موحدة بسيطة، لا سيما في وحدة الشعب و الجيش و الإقليم والجنسية. كما وإن لها بعض مظاهر الوحدة في النطاق الداخلي مثل الهيئات الدستورية العليا للدولة. ويتمثّل المظهر الثاني للفدرالية بالاستقلال، ويبرز هذا عبر المقومات الخاصة و الخصائص الذاتية للكيانات، التي تعمل على إقرارها و تثبيتها، ومن ثم المحافظة عليها و حمايتها. أما المظهر الثالث فهو يقصد بمبدأ المشاركة، والمقصود به هو ان تشارك الولايات باعتبارها الكيانات الدستورية في تكوين إرادة الدولة الفيدرالية بما يحقق الانسجام والتوافق والارتباط بين مبدأي

---

[1] أحمد الخطيب، نعمان، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، ط7، الأردن، 2011، ص 88-89

[2] المرجع السابق، ص 88

الوحدة و الاستقلال الذاتي ، فضلا عن ذلك فإنه ساعد في تنظيم الدولة الفيدرالية و ظهوره بمظهر دولة موحدة.

وعلى الرغم من أن توزيع الصلاحيات بين الدولة المركزية والكيانات الفدرالية هو أحد الأمور الإشكالية في النظام الفدرالي، الا أنه يمكن حصر أساليب توزيع الصلاحيات بثلاث أساليب أساسية[1] :

أ. **تحديد اختصاصات الولايات على سبيل الحصر:** وبموجب هذا الأسلوب يحدد الدستور الاتحادي اختصاصات الكيانات الفدرالية على سبيل الحصر، أما اختصاصات الدولة المركزية فتترك دون تحديد . ومعنى هذا أن يكون اختصاص الولايات استثنائيا وأن الأصل هو الدولة المركزية. ولا يلقى هذا الأسلوب قبولاً من معظم الدول الاتحادية , لأنه يوسع اختصاصات الحكومة الاتحادية على حساب اختصاصات الولايات.

ب. **تحديد اختصاصات الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات على سبيل الحصر:** بموجب هذا الأسلوب يحدد الدستور الاتحادي اختصاصات كل من الحكومة المركزية وحكومات الولايات على سبيل الحصر. ولقد انتقد الفقه هذا الأسلوب بشدة لما يتضمنه من مخاطر وما يثيره من صعوبات . لأنه مهما كان تحديد هذه الصلاحيات دقيقاً ووافياً عند وضع الدستور، فقد تجد مسائل لم يكن قد تناولها الدستور مما يؤدي الى إلى إثارة التساؤل حول السلطة المختصة بتنظيمها اتكون هي الحكومة المركزية ام حكومات الكيانات الفدرالية.

ج. **تحديد اختصاصات الحكومة الاتحادية على سبيل الحصر:** وفقاً لهذا الأسلوب يحدد اختصاصات الحكومة المركزية بدقة، ويترك ما عداها ليكون من إختصاص حكومات الكيانات الفدرالية. وهذا الأسلوب كما هو واضح يجعل اختصاصات حكومات الولايات بمثابة القاعدة او الأصل العام , بينما تكون اختصاصات الحكومة الاتحادية هي الاستثناء. وانتقد على أساس انه

[1] كامل ليلة، محمد، النظم السياسية: الدولة والحكومة، دار النهضة العربية، بيروت، 1969، ص 139-140

لا يتفق مع طبيعة الاتحاد الفيدرالي لانه يغلب مظاهر الاستقلال على مظاهر الوحدة. وقد عمدت معظم الدول الفدرالية الحديثة الى الأخذ بهذا الأسلوب.

رابعاً: الديمقراطية

إن الاهتمام بمفهوم الديمقراطية ليس بحديث العهد، غير أنه في الزمن المعاصر تزايد بشكل لافت، فباتت الديمقراطية موطئ تركيز كثير من الأبحاث و الدراسات. لكن تعريف الديمقراطية فيه شيء من الصعوبة والغموض ،لان لكل بلد شكله المناسب من الحكم الديمقراطي، وعليه لا يمكن ان يكون هناك تعريف محدد لكل المجتمعات العالمية، لأنها شكل غير جامد وليست مضموناً عقائدياً ثابتاً.

ويرى روسو أنه "إذا أخذنا عبارة الديمقراطية بكل معناها الدقيق نجد أن الديمقراطية الحقيقية لم توجد أبدا ولن توجد أبداً"[1]. وفي ذات السياق يقول محمد حسنين هيكل فيقول "تراني أبالغ لو قلت أن الديمقراطية هي أعقد قضايا الإنسانية في ماضيها وحاضرها وربما مستقبلها. وسبب التعقيد أن الكل طلبوها ويطلبونها وسوف يلحون في طلبها، ولكن أحدا لا يعرف بالتحديد ماذا يريد منها أو حتى ماهي على وجه اليقين"[2].

تشكلت ملامح هذا النظام، وتعيين مدلوله على يد الفلاسفة والمفكرين الأوروبيين في عصر الأنوار أمثال روسو ومونتسكيو وجون لوك وآخرون. وكانت آراء هؤلاء المفكرون محرّكاً أساسيّاً للثورات التي اندلعت في تلك المرحلة. وتدريجيّاً توضحت ملامح النظام الديمقراطي أكثر مع الممارسة العملية لمبادئه. وقد كانت هذه الديمقراطية التقليدية توصف بأنها ديمقراطية سياسية لأنها كانت تخص فقط نظام الحكم وكيفية ممارسته، دون أن تعنى بالجوانب الإقتصادية والإجتماعية .

يعرّف مونتسيكيو الديمقراطية التقليدية بأنها "النظام الذي يحكم على أساس الفضيلة السياسية وتعني حب الدولة وحب المساواة وفي ظل هذا النظام فإن المواطنين يختارون وفقا لمبدأ المساواة،

---

[1] روسو، جان جاك، العقد الإجتماعي، مؤسسة هنداوي للتعلم والثقافة، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة، 2012، ص 96

[2] طلعت، أحمد ، الوجه الآخر للديمقراطية، الطريق للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1990 ، ص42

والسلطة التشريعية يجب أن تكون بين الأفراد، والتصويت يجب أن يكون عاما[1]. أما روسّو فيعتبر بأن الديمقراطية هي تفويض الى الشعب أو قسم منه عبء الحكومة فيكون من المواطنين حكام من هم أكثر من المواطنين الأفراد[2]. في حين يعرّف جون لوك النظام الديمقراطي بأنه النظام الذي يكون فيه للأكثرية التي اكتسبت سلطة الجماعة الحق في استخدام تلك السلطة لتشريع القوانين وتنفيذها بواسطة موظفين عينوا لذلك.[3]

إن التطورات الحاصلة منذ الحرب العالمية الثانية أعطت للنظام الديمقراطي مدلولا مختلفا ويحمل أبعاداً مختلفة ومتعددة. فالبعض ربط الديمقراطية بالإنتخابات، كصامويل هنتيغتون الذي يعتبر أن الديمقراطية هي عبارة عن إختيار أقوى صنّاع القرار في انتخابات عادلة ونزيهة ودورية يتنافس فيها المرشحون على أصوات الناخبين.[4] أما جوزيف شومبيتر فهو أول من وضع تعريف إجرائي للديمقراطية حيث عرّفها بأنها "عبارة عن الترتيب المؤسساتي الذي يؤمن الوصول إلى قرارات سياسية والذي يتمكن فيه الأفراد من إمتلاك القدرة على التقرير من خلال التنافس على أصوات الناخبين، فهي إذن الطريقة التي تمكنهم من أن يكونوا حاكمين وهذه المكنة مرتبطة أساسا بإحراز أكبر قدر من أصوات الناخبين في إطار التنافس للوصول إلى السلطة"[5].

وعليه، فإن الديمقراطية هي طريقة لمنح الأفراد القدرة على أن يكونوا حاكمين وطريقة منحهم صلاحية الحكم هي من خلال أصوات الناخبين التي من خلالها يتحوّل الفرد العادي الى فرد مخوّل بالحكم واتخاذ القرار. وحتى يكون لأصوات الناخبين قيمة حقيقية يجب أن تتاح الفرصة للناخب لكي يختار، فلا قيمة للتصويت إذا لم يكن قائماً على أساس الإختيار بين عدة بدائل. إذن يمكن اعتبار

---

[1] D.Lowenthal, Montesquieu and the classics: republican government in the spirits of the laws, in Ancients and Moderns: essays on the tradition of political philosophy in honor of Leo Strauss, ed. J. Crospey, Basic books, London, 1964, pp 258-287

[2] روسو، جان جاك، مرجع سابق ص 96-97

[3] لوك، جون، في الحكم المدني، اللجنة الدولية بترجمة الروائع، ترجمة ماجد فخري، بيروت، 1959، ص 216

[4] هانتيغتون، صامويل، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، القاهرة، 1993، ص 65-66

[5] عيد، عبد الرزاق، عبد الجبار، محمد، الديمقراطية بين العلمانية والإسلام، دار الفكر، دمشق، 1999، ص 136-137

الديمقراطية هي منافسة بين عدد من الطامحين للوصول الى السلطة، ويؤمنون بأن تحقيق هذا الهدف مرتبط بالحصول على القدرة على الحكم ومنبع هذه القدرة مرتبط بأصوات الناخبين[1].

ويقول هانتيغتون أ التعريف الإجرائي للديمقراطية بات منذ السبعينيات يحظى بتأييد معظم المنظرين في الديمقراطية، وإن الإتجاه الغالب بتعريف الديمقراطية هو الذي يربطها بورة تكاد تكون كاملة بالإنتخابات[2]، بحيث بات يُنظر الى الديمقراطية باعتبارها مجموعة من الوسائل لإقامة السلطة. وبالتالي فإن الدولة المعاصرة هي ديمقراطية بقدر ما يتم اختيار صناع القرار فيها من خلال انتخابات حرة ونزيهة وعادلة. ومن خلال هذا المفهوم تتفرع الخصائص الأخرى للديمقراطية مثل حرية التعبير والنقد والصحافة، بالإضافة الى المسائل الإجرائية التي تحد من سلطة الحاكمين وحماية حقوق والمحكومين.[3]

لذلك يمكن القول أن الديمقراطية هي منهج وليست عقيدة، أي أنها ممارسة دستورية وليست بأي شكل من الأشكال عقيدة شاملة أو نظاماً اقتصاديّاً اجتماعيا له مضمون عقائدي ثابت. هي منهج لاتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بها يقوم على مؤسسات ومبادىء تمكّن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الاختلاف وتباين الآراء بشمل سلمي. كما أن نظام الحكم الديمقراطي تحكمه إجراءات تعبّر عن التزامه بعدد من المبادىء الديمقراطية التي تنبثق عنها مؤسسات دستورية تضمن مشاركة أفراد الجماعة الديمقراطية في اتخاذ القرارات الجماعية[4].

من ناحية ثانية، تطرح الديمقراطية التوافقية كشكل من أشكال ممارسة السلطة في البلدان المتعددة، أو التعددية، أو المتنوعة مجتمعيا والتي تعاني من ضعف في الوحدة الوطنية وتواتر في الأزمات السياسية، لذلك فعملية إشراك جميع المكونات المجتمعية، الأكثرية والأقلية، في صنع القرار

---

[1] المرجع نفسه، ص 137-138

[2] هانتيغتون، صامويل، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، مرجع سابق، ص 65-66

[3] عيد، عبد الرزاق، عبد الجبار، محمد، مرجع سابق، ص 140

[4] المرجع السابق، ص 146-148

السياسي يعد، حسب مؤيدي هذا الشكل من الديمقراطية ، ضمانة لعدم الانزلاق في مواجهات وحروب أهلية.

وتختلف الديمقراطية التوافقية في بعض الجوانب عن الديمقراطية التقليدية، حيث تتميز بمجموعة من الخصائص أهمها[1]:

- حكومة ائتلاف واسع وهو أمر يميّز النموذج التوافقي، والغاية منه هو تحقيق المشاركة الواسعة في الإئتلاف الحكومي بهدف حماية الأقليات.
- نسبية التمثيل عوضاً عن قاعدة الأكثرية
- الفيتو المتبادل كوسيلة لحماية الأقليّة ضد قرار الأكثرية، لأن منظّري هذا النمط من الديمقراطية يعتبرون أن المشاركة في الائتلاف لا تكفي لحماية المجموعات الأقلية، لذلك تُعطى هذه المجموعة هذا الحق في الأمور ذات الأهمية القصوى.
- الإدارة الذاتية لبعض الشؤون، حيث يمنح هذا النموذج من الديمقراطية المكونات الثقافية والاجتماعية إدارة ذاتية في الميادين التي تخصها مباشرة.

لهذه الخصائص تقدم الديمقراطية التوافقية كنموذج للمجتمعات ذات التعددية الطائفية والاثنية. لكن هناك العديد من الإشكالات التي ينتجها هذا النموذج التوافقي، مثل زيادة حجم الانقسامات الاجتماعية والحؤول دون الوصول الى عقد اجتماعي وسياسي جدير يرتكز على رؤية عقلانية للتناقضات وأسلوب حلها[2].

المبحث الثاني: الاحتلال الأمريكي للعراق

أعلن قرار الحرب على العراق في المؤتمر الصحافي الذي ضم كل من الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء البريطاني طوني بلير في كروفورد –نيسان /أبريل 2002 وجاء اعلان الهجوم العسكري على لسان الرئيس الأمريكي قائلاً " أوضحت لرئيس الوزراء بان سياسة حكومتي

---

[1] البكري، ياسين محمد، اشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها عللا التجربة العراقية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، العدد 27، 2009، 59–82

[2] المرجع السابق

هي الإطاحة بنظام صدام حسين، وأن الخيارات كلها مفتوحة " [1]، في حين رأى طوني بلير أن "العراقيين سيكونون أفضل حالاً من دون نظام صدام حسين"[2]، كان هذان التصريحان قبل عام من احتلال العراق عبر التحالف المشترك للولايات المتحدة وبريطانيا اللتان قادتا الحرب على العراق منفردتين ودون موافقة مجلس الأمن على شرعية هذه الحرب التي " ابتدأت في العشرين من شهر آذار / مارس 2003 ، وبسقوط بغداد انتهى النظام الذي حكم العراق طيلة 35 عاماً"[3].(

سقطت بغداد في التاسع من نيسان من العام نفسه، إلا أن خطة الحرب على العراق وضعت أمريكيا أو مُهد لها قبل هذا التاريخ بأعوام وهذا ما سنبحثه تفصيلياً في الفصل الثاني عند الحديث عن العلاقات الأمريكية – العراقية، إلا اننا نورد هنا كلاماً لوزير الخزانة الأمريكي الذي استقال أونيل– بوب وودورد، "[4] يقول في أول اجتماع حدث بعد أحداث 11 أيلول / سبتمبر، إن مجموعة رامسفيلد و وولفويتز طرحت الهجوم على العراق قبل التحقق من الجهة التي نفذتها، وكان جواب بوش الابن أن حضروا الخطط الموجودة لديكم وسننظر فيها، فالتحضير للحرب كان مقرراً قبل الحرب على أفغانستان بل يرجع إلى ما قبل هذا التاريخ بكثير، لذلك كان لابدّ من مبررات لهذه الحرب التي أرادها رامسفيلد وفريقه من المحافظين الجدد، خاصة أن الفرصة كانت مؤاتية جداً مع ترؤس جورج بوش وحلفاؤه للإدارة الأمريكية الجديدة، هذه اللحظة التاريخية جعلت من خطة الحرب على العراق موضع التنفيذ بعد أن صاغت مبررات لها حاولت من خلالها اقناع الرأي العام الأمريكي والرأي العام العالمي بصوابية هذا الخيار[5] .(

1–Sunday times,7 april 2002 ,p.28

2–Gaurdian,8 april 2002,p.16,Independent, 8 april 2002,p.4.

3 – عبد الحسين شعبان، المستقبل العربي، السنة 26، العدد 297 (تشرين الثاني /نوفمبر2003)،ص 60–69، **احتلال العراق (الأهداف – النتائج – المستقبل)**، عدة مؤلفون، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 181.

4 – Bobwoodward,**Bush At The War**, (New York:Simon And Schuster , 2002.

5- Halper, S., Clark, J., **America Alone: The New Conservatives and the Global Order**, Cambridge University Press, 2004, pp109-12

أولاً : مبررات الحرب

إذا كان مسوغ الحرب على أفغانستان والتي سبقت مثيلتها على العراق بعامين واضحاً وجلياً بعد اتهام تنظيم القاعدة بتنفيذ هجمات الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001، إلا أن المهمة كانت أصعب في حالة العراق لذلك لجأت الادارة الأمريكية عبر دعاية اعلامية وتصريحات مسؤوليها عن مبررات هذه الحرب

وجعلت من ذريعة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل العامل الأبرز في ضرورة التخلص من نظام صدام حسين وبالتالي تجريد العراق من هذه الورقة الخطيرة، وذلك لبث الرعب في قلوب الأمريكيين للحصول على تأييدهم في الحرب على العراق كما كان حاصلاً قبيل الحرب على أفغانستان مستغلين التقارب الزمني بين الحربين وتحت شعار واحد (الحرب الوقائية) وحجة التهديد للأمن القومي الأمريكي، ناسجين رواية عن علاقة بين العراق والقاعدة كمبرر آخر، وتبقى الديمقراطية الذريعة الأكثر طوباوية في التبرير للحرب، وذلك انطلاقاً من فرضية أن الولايات المتحدة هي الراعية الأولى لقيم الحرية والديمقراطية في العالم!

-1أسلحة الدمار الشامل:

كانت ذريعة امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل الأبرز بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولبريطانيا في حربهما على العراق، وذلك لكون العراق يمتلك بالفعل منظومة لانتاج الأسلحة النووية، إلا انه وبحسب بحث مشترك " لعالمين عراقيين متخصصين فإن حرب الخليج (عام 1991) دمرت منشآت أسلحة الدمار الشامل العراقية، وبعد الحرب (حزيران /يونيو – تموز /يوليو 1991)أصدر رأس النظام العراقي أوامره بتدمير جميع بقايا الأسلحة المحظورة ومنظومات إنتاجها"[1]، قامت بالتنفيذ قوات الحرس الجمهوري الخاص، إلا ان الجانب العراقي لم يدون محضراً أصولياً بإجراءات التدمير، ولم ينظم سجلاً بالمعدات والمواد التي تم تدميرها، من هنا فقد العراق

[1] – عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي في العراق**، مصدر سابق، ص 153.

حجة الإثبات بأنه لم يعد يمتلك بالفعل أسلحة دمار شامل وذلك لقيامه بتدميرها منفرداً، في حين ينص القرار رقم 687 لسنة 1991 على أن يكون التدمير تحت إشراف دولي، من هنا طالب هانز بليكس مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية آنذاك بإيقاف عملية التدمير احادي الجانب ولكن الجانب العراقي لم يستجب ، وبدلاً من أن يسحب الحجة التي استخدمت فيم ابعد كمبرر أساسياً للحرب على العراق ، اكتفى المفاوض العراقي بالقول أن عمليات التفتيش التي امتدت لسنوات عديدة (1991-1998) لم تعثر على شيء إلا أن وجهة نظر الوكالة الدولية سواء أكان هانز بليكس أم محمد البرادعي تقول بأن " عدم العثور على شيء ما لا يعني بالضرورة عدم وجوده " [1]، على الرغم من ذلك كان مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية على يقين كامل بأن العراق لم يعد يمتلك أسلحة دمار شامل وذلك وفقاً للتقرير الذي أرسله البرادعي إلى مجلس الأمن في التاسع من نيسان / أبريل 2003، أي في يوم احتلال بغداد، ذكر فيه أن العراق لم يكن أعاد العمل بالبرنامج النووي بعد 1998، كما صرح هانز بليكس فيما بعد "بأن اللجنة التي كان يرأسها أي الأنموفيك كانت تخضع لضغط كبير من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية "[2]، وانسجاماً مع هذا الطرح ينقل عماد فوزي شعيبي بأن " العراق أصبح مكشوفاً من الناحية الاستخباراتية، وكل المعلومات توافرت لها عن أجوائه وإمكاناته عن طريق لجان التفتيش الدولية، وبالتالي لا مفاجآت تنتظر القوات الأمريكية على مسرح العمليات "[3]، وبغض النظر عن صحة تواطؤ اللجان الدولية بإعطاء هذه المعلومات أم لا، إلا أن مجلس الأمن لم يعط تفويضاً للولايات المتحدة الأمريكية بشرعية حربها على العراق، على الرغم من المعطيات التي أظهرها وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في جلسة مجلس الأمن قبيل الحرب

---

[1] – جعفر ضياء جعفر ونعمان سعد الدين النعيمي، " **أسلحة الدمار الشامل: الاتهامات والحقائق: احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً**، ورقة قدمت إلى ندوة فكرية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية،ص.ص 165،178،181، **والاعتراف الأخير: حقيقة البرنامج النووي العراقي**، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص.ص -131-127

[2] – جعفر والنعيمي، **الاعتراف الأخير: حقيقة البرنامج النووي العراقي**، مصدر سابق، ص 18 .

[3] – عماد فوزي شعيبي، **الصورة النمطية للعالم والنظام العالمي في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وموقع العراق كساحة عمليات فيها احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً** مصدر سابق، ص 117 .

على العراق استناداً إلى معلومات وكالة الاستخبارات الأمريكية[1] والتي ثبت بطلانها بعد الحرب وعلى لسان ديفيد كي رئيس الفريق الأمريكي للبحث عن أسلحة دمار شامل في العراق ،والذي استمر في البحث لمدة تجاوزت الثمانية أشهر منذ احتلال العراق حيث قال بأن " المعلومات الاستخبارية الأمريكية عن قدرات العراق في هذا المجال كلها خاطئة "[2]، وعليه هل ضُللت بالفعل الادارة الأمريكية والادارة البريطانية بهذه المعطيات الخاطئة، أم أنه خطأ عن سابق اصرار وتصميم بهدف تبرير حربهما على العراق، في هذا الصدد توصل التقرير المفصل الصادر عن مؤسسة "كارنيغي " للسلام الدولي بأن " مسؤولي الإدارة الأمريكية قد قاموا، وبشكل منظم، بتشويه الحقائق المتعلقة بتهديد برامج العراق لأسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية "[3]، من جهة أخرى كان بإمكان الولايات المتحدة " احتواء صدام حسين بشكل فعال حتى وإن كانت لديه أسلحة نووية، تماماً كما احتوت الاتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة، وبغض النظر عن عدم امتثال العراق لعمليات التفتيش التي تقوم بها الأمم المتحدة، وبغض النظر عما يجده المفتشون، فإن الحملة لشن الحرب ضد العراق تقوم على أسس واهية)" [4].(

2-علاقة العراق بالإرهاب :

---

[1]- Scott Ritter, Seymour Hersh, **Iraq Confidential: The Untold Story of the Intelligence Conspiracy to Undermine the UN and Overthrow Saddam Hussein**, New York: Avalon Publishing Group, 2005, P 259.

[2] – هانز بلكيس، **نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتي** ، ترجمة داليا حمدان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2005، ص.ص266-270.

[3]- Joseph cirincion , Gessica T.Mathews and George Perkovich ,**WMD in Iraq : evidence , and Implication** (Washington ,DC: Carnegie Endowment for Intrenational Peace,2003.

[4]- جون جيه ، ميرشهايمر وستيفان أم .والت، **حرب غير ضرورية ، سياسية خارجية** (كانون الثاني /يناير -شباط /فبراير 2003)، ص 44 ، انظر الطبعة العربية من Foreign Policy.

بدأ التمهيد لهذه العلاقة كما ذكرنا سابقاً حتى قبل التأكد من هوية منفذ عمليات نيويورك في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر على يدي ادارةٍ تضمنت تحالفٍ بين ثلاث تيارات يمينية متمايزة عُرفوا بإسم المحافظين الجدد، لذا فإن فهم الاستراتيجية الأمريكية الجديدة يتطلب الغور عميقاً في خلفيات هذه التيارات الحاكمة، أما تطبيق هذه السياسة الأمريكية الجديدة فكان من خلال " وثيقة استراتيجية الأمن القومي التي صدرت في 20 أيلول / سبتمبر 2001 .. تحت ذريعة مكافحة الإرهاب في كل من أفغانستان والعراق "[1]، كان الادعاء الأمريكي بوجود علاقة بين النظام العراقي وأسامة بن لادن يهدف إلى تدعيم مبررات الحرب على العراق، إلا أنه لم يثبت بالدليل وجود أي شكل من أشكال التعاون بين الطرفين، كما انه " لم يوجد دليل يدعم الزعم بان العراق قد يقوم بنقل أسلحة دمار شامل إلى تنظيم القاعدة، وأن الدليل الأكبر هو ما يناقض ذلك "[2]، بل على العكس ووفقاً لما قاله " كوفي أنان في تصريح لإذاعة الهيئة الإذاعية البريطانية (بي ، بي ، سي) اللندنية، إن غزو العراق الذي قادته الولايات المتحدة حول هذا البلد إلى مركز للإرهاب أسوأ مما كان في أفغانستان في ظل حكم طالبان "[3] إذن أضيفت هذه الذريعة إلى ذريعة امتلاك أسلحة الدمار الشامل لتدعيم وجهة النظر الأمريكية حول خطورة النظام العراقي على أمن الولايات المتحدة والتهديد ليس لجيرانه فقط وإنما على صعيد العالم لذلك نجد ان الحرب على العراق " لم تكن حرباً أمريكية – عراقية ،كانت حرباً أمريكية – عربية على العراق "[4]، متجاوزين بذلك اتفاقية الدفاع العربي المشترك الموقعة عام 1950 والتي تلزم الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية بالدفاع عن أي بلد عربي عضو وموقع على الاتفاقية في حال تعرضه إلى اعتداء خارجي، هذا لم يحصل بل حصل ما هو أعظم " فالدول العربية كانت ما بين ساكت أو خائف أو متواطئ علناً او متواطئ سراً، ولو لم تسمح للقوات الأمريكية والبريطانية باستخدام أراضيها وقواعدها لما استطاعت

---

[1] – عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي**، مصدر سابق، ص 47.

[2] -Joseph Cirencione,Jessica T.Mathews and George Perkovich , WMD in Iraq ,Ibid

[3] – خير الدين حسيب ، **العراق من الاحتلال إلى التحرير**، مصدر سابق، ص 49.

[4] – المصدر نفسه، ص 168.

غزو العراق"[1]، على الرغم من كل الادعاءات الأمريكية والروايات المنسوجة حول خطر العراق على العالم لم تكن لتقنع الرأي العام العالمي خاصة مع سقوط هذه الذريعة بانتفاء الدليل كما ذكرنا ،وهذا ما أكده مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية السيد جورج تينيت فيما بعد وقبل استقالته وأثناء شهادته أمام الكونغرس الأمريكي، أنه لم يسبق له أن قدم أي تقرير إلى الرئيس الأمريكي يقول فيه أن العراق يمثل خطراً وشيكاً على الولايات المتحدة، لذلك كان لابدّ من ذريعة تحاكي الضمير العالمي والشرائع الدولية التي تدعو إلى حرية الشعوب في اختيار نظام الحكم المنسجم مع ارادة الشعب وحقه في العيش في ظل نظام ديمقراطي يضمن حياة كريمة للمواطنين ويرسي قيم المواطنة الحقيقة، وهذا ما أوكلته الادارة الأمريكية إلى جيشها للقيام قسراً في ارساء الديمقراطية وتغيير النظام في العراق تحت هذه الذريعة!

-3نشر الديمقراطية:

الديمقراطية كانت الهدف الثالث المعلن من أهداف الحرب على العراق، وقد كان لهذه الذريعة ظروف مؤاتية تدعمها على الأرض في ظل الممارسات الديكتاتورية للنظام العراقي ضد شعبه ف" النظام على مدار خمسة وثلاثين سنة لم يسمح لأي قوة سياسية أخرى بان تمارس العمل السياسي أو التنظيم السياسي، حزب البعث كان يعمل كجهاز من أجهزة الدولة ولم يكن حزباً يمارس عملاً سياسياً "[2]، وما نجم عن ذلك "من تزييف للسلطة وإدخال نسق قيم عشائري وقبلي، وسيادة مفاهيم التعصب العنفي الاستبدادي وإشاعة حملات العقاب الجماعي للمدن "[3]، إلا أنه وعلى الرغم من هذا الواقع السياسي المتردي في ممارسة السلطة وانعكاسها على المجتمع العراقي بأطيافه المتعددة لا يعطي للولايات المتحدة الحق في ادعائها بنشر الديمقراطية في العراق خاصة أنها كانت

1- المصدر نفسه، ص 169.

2- خير الدين حسيب ، **العراق من الاحتلال إلى التحرير**، مصدر سابق، ص 167.

3 - زهير المخ ، **انتصار المدينة في المشهد السياسي العراقي الجديد**، الشرق الأوسط، 2004/1/2. وغسان سلامة، **تمدن السكان وترييف السلطة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة**، ط2مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص.ص 213-246.

تتعاون مع نظم لها السمات نفسها الموجودة لدى النظام العراقي " موضوع أمريكا والديمقراطية في العراق كذبة كبرى، اولاً انقلاب عام 1968 الذي قام به عبد الرزاق النايف وابراهيم الداوود انقلاب أمريكي، وشارك فيه ناصر الحاني الذي كان سفيراً للعراق في بيروت، إضافة إلى لطفي العبيدي الذي كان صلة الوصل مع البكر، وآخرون منهم الملحق العسكري في بيروت لدولة عربية، والبعث شارك فيه لأنه لم يكن لديه قوة عسكرية في بغداد حتى يقوم بذلك وحده. البعث قام بانقلاب آخر في نهاية تموز /يوليو 1968، بعد ذلك قام البعث بتصفيات متتالية للقوى التي لا تريدها أمريكا "[1]، التصفيات بدأت بالقوميين ثم الناصريين وفيما بعد الشيوعيين.

وبالعودة إلى التمهيد للحرب على العراق رأينا أن رامسفليد وفريقه من الصقور في الادارة الأمريكية كانوا من أشد المتحمسين للحرب على العراق، رامسفيلد نفسه كان قد " جاء في كانون الأول / ديسمبر 1983 إلى العراق وقابل طارق عزيز وصدام حسين لمدة ثلاث ساعات وكتب تقريراً بأن صدام حسين شخص جيد ويمكن التعاون معه "[2]،ألم يكن صدام حسين آنذاك دكتاتورياً، ألم يكن يطمح لامتلاك أسلحة دمار شامل، أم أن العراق آنذاك لم يكن على الأولوية الأمريكية وفقاً للأهداف الحقيقة للغزو الأمريكي، ومن جهة أخرى اذا انطلقنا من فرضية حسن النوايا الأمريكية في نقل التجربة الديمقراطية للبلدان العربية، وإذا كانت أزمة الديمقراطية ترتبط " بأزمة الوعي السياسي، ولا يتولد هذا الوعي من الفراغ بل هو حصيلة الوعي الاجتماعي – الحضاري "[3]، وينبغي أن يقوم هذا الوعي السياسي على فهم واستيعاب فكري، وممارسة فعلية للعملية السياسية بمفهومها الشامل، فكيف يمكن أن تنجح هكذا تجربة في نشر الديمقراطية ؟ وهل تتحقق الديمقراطية بمجرد إزاحة النظام السياسي دون رؤية واضحة لمستقبل العملية السياسية فيما بعد في ظل ضعف الوعي السياسي بعد عقود من الديكتاتورية ومنع الممارسة السياسية لغير حزب البعث؟ الجواب يتضح من خلال ممارسة واشنطن السياسية في العراق ما بعد الاحتلال وما أفرزت العملية السياسية

---

[1] – خير الدين حسيب ، **العراق من الاحتلال إلى التحرير**، مصدر سابق، ص 169.

[2] - خير الدين حسيب ، **العراق من الاحتلال إلى التحرير**، مصدر سابق، ص 170.

[3] – رشيد عبد الوهاب، **التحول الديمقراطي في العراق**، مصدر سابق، ص 260.

والدستورية في العراق بعد 2003 وهو سنستعرضه في المبحث الثاني من هذا الفصل والفصول اللاحقة.

بعد استعرض المبررات والمسوغات التي ساقتها الإدارة الأمريكية في حربها على العراق، وبعد التثبت من عدم صحتها ف" إذا كان العراق لا توجد لديه أسلحة دمار شامل ، وليست له علاقة بالقاعدة، وكولن باول نفسه يقول بأنه لم يثبت وجود علاقة له مع القاعدة، فما الغرض من وراء غزو العراق ؟)" [1].(

ثانياً: أهداف الحرب :

-1المشروع الأمريكي في المنطقة:

العراق كان البداية في المشروع الأمريكي في العراق ليؤسس اللبنة الأساسية له ، يتضح هذا بوضوح في قراءة التصريحات الأمريكية بعيد الحرب في تهديد واضح برسم خارطة سياسية جديدة في المنطقة قد تتطلب تغيير بعض الأنظمة السياسية بهدف إعادة ترتيب المنطقة وفقاً للمقاييس الأمريكية، تم اختيار العراق لترويض الدول العربية ،فهو البلد الأكثر خوضاً للحروب في المنطقة بعد تجربة الحربين (حرب الثمان سنوات مع ايران 1980 ،ومن ثم غزو الكويت 1990)، إضافة إلى الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي الذي يحتله العراق في المنطقة في توسطه بين سوريا وايران من جهة، وتركيا والخليج العربي من جهة ثانية. إضافة إلى السعي في السيطرة بشكل مباشر على ثروة العراق النفطية، فالبعد الاقتصادي في المنطقة لا يقل عن البعد السياسي في رؤية استراتيجية أمريكية متكاملة فالذي "حصل في العراق لم يكن غريباً أو مفاجئاً للمتابعين للاستراتيجيات الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة "[(2)]، ويرد البعض الأحداث التي شهدتها الدول العربية مؤخراً إلى فترة حكم الرئيس بوش الابن، وفي هذا الصدد يقول الباحث والصحفي ويليام أنجدال بأن " ما سمي بالربيع العربي استهدف بالدرجة الأولى ضرب منطقة الشرق الأوسط تحت شعار نشر الديمقراطية

---

[1] – خير الدين حسيب ، **العراق من الاحتلال إلى التحرير**، مصدر سابق، ص 160.

[2] -Nicholas Lemann, **The Next World Order** , New York (25 Mrach 2002)

ومحاربة الإرهاب، مرتبطة بخطوات عملية بالفعل في فترة حكم الرئيس جورج بوش الابن حيث كانت بمثابة تمهيداً عملياً لهذا الهدف "[1]، فالمشروع الأمريكي يحمل في طياته الكثير من القضايا التي تتجاوز الأهداف التي عبرت عنها الإدارة الأمريكية والذي اتضح جلياً في السنوات التي تلت الغزو، سواء أعتبر البعض ان المشروع الأمريكي قد نجح أم لم ينجح برأي البعض الآخر، المدى البعيد هو الذي يحدد ذلك في مستقبل المنطقة العربية وما سيؤول إليه واقعها السياسي، ويبقى النفط العامل الأبرز والأكثر وضوحاً في الأهداف الحقيقة لغزو العراق وركيزة أساسية في الطموح الاقتصادي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية[2].(

2- النفط:

تماشياً مع المقولة الشهيرة " الاقتصاد محرك السياسة "، يتضح لنا أهمية العامل الاقتصادي في رسم السياسات الخارجية خاصة لبلد كالولايات المتحدة الأمريكية، بعد أفول نجم دولة بريطانيا العظمى نتيجة التغيير في ميزان القوى العالمي بعد افرازات الحرب العالمية الثانية، وهذا ما يسأل عنه السفير البريطاني في الولايات المتحدة السير روجر ماكينز بقوله " هل يحاول الأميريكون بوعي كامل احلال نفوذهم محل نفوذنا في الشرق الأوسط "[3]، كلام السفير البريطاني جاء بعد ان ارتفعت حصة الولايات المتحدة من إجمال نفط الشرق الأوسط من 44% إلى 58%، بينما انخفضت حصة بريطانيا من 53 % إلى 24% [4]، خلاصة القول أن النفط شكل ولايزال عامل جذب ومهم إلى

---

[1] – أحمد صلاح الدين، **هنري كسينجر يهدد بالحرب العالمية الثالثة،** arabic.sputnik news.com، 28-2-2016 الساعة :15:53

[2] -Edward Rhodes**, The Imperial Logic of Bush's Liberal Agenda**, Survival Vol. 45, No. 1, Spring, 2003, pp. 131-154.

[3] -David Dimbleby ,and David Reynolds, **An Ocean Apart : The Relationship Between Britain and Amercia in the Twentieth Century** (New York, Random.house,1988,p.212

[4] – انخفض نصيب بريطانيا بعد أن أتيح لشركات نفط أمريكية أن تحظى بنصيب في ايران لأول مرة بعد الانقلاب الذي عرف باسم "م آي 6 – سي آي إيه في آب أغسطس 1953 في ايران لتفاصيل أكثر انظر كتاب **خطة غزو العراق**، راي ميلان، ترجمة حسن الحسن، دار الكتاب العربي، بيروت،2003، ص.ص162-163.

منطقة الشرق الأوسط ،ويكاد يكون الأبرز بين الأهداف الحقيقة للحرب على العراق، فالعراق يمتلك أكبر احتياطي من النفط الخام بعد السعودية وبواقع 11% من الاحتياطي النفطي المؤكد وجوده في العالم، ويتميز العراق إضافة إلى ضخامة الاحتياطي بقرب النفط إلى سطح الأرض، وانخفاض تكلفة إنتاج البرميل ،ووجود حقول نفطية جاهزة تتطلب التطوير، هذا من جهة العراق وثرواته النفطية وبالتالي أهمية السيطرة على هكذا بلد بالنسبة للولايات المتحدة تنبع من الحاجة المستمرة لهذا المنتج الطبيعي ف " التوقعات الخاصة بإنتاج النفط تشير إلى أن أمريكا قد تضطر إلى أن تستورد أكثر من حجم استيرادها الحالي وهو 55% بمعنى أنها قد تضطر إلى استيراد حوالي 70 في المئة من استهلاكها من خارج الولايات المتحدة حوالي عام 2025 "[1] والأمر لا يقتصر فقط على تأمين احتياجاتها من النفط، إنما بالرغبة في التحكم بأسعار النفط وعدم ترك هذه الورقة بيدي الدول المنتجة التي تمتلك القدرة في التحكم بالأسعار العالمية للنفط " سواء بشكل مباشر من خلال التحكم بالكميات المصدرة أو المستخرجة من النفط ضمن أراضيها، او بشكل غير مباشر، كنتيجة لعدم قدرة هذه البلدان، مالياً وتكنولوجياً، على القيام بالاستثمار الأمثل للموارد النفطية "[2]، فالولايات المتحدة هدفت من خلال حربها المباشرة في العراق ليس لتأمين حاجتها النفطية فقط، بل للإمساك بهذه الورقة كورقة ضغط استراتيجية، حيث التحكم في تصدير النفط وفي أسعاره، وبالتالي التحكم بالسوق العالمية[3] وهو ما أشار إليه السناتور (ريتشارد لوغار)، ممثل الحزب الجمهوري في جلسة الاستماع حول العراق التي عقدته لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي يوم 31 تموز /يوليو 10 آب / أغسطس 2002 حيث قال "لسوف ندير شؤون النفط، ولسوف نديرها جيداً ،وسوف نصنع مالاً، ولسوف يساعدنا في دفع نفقات إعادة تأهيل العراق لأن المال هناك "[4]، ونفهم بالتالي دعوة

1- John Champan,"The Real Reason Bosh want to war ",Gardian ,28/7/2004.

2 – منار محمد الرشواني، **الغزو الأمريكي للعراق: الدوافع والأبعاد**، كتاب احتلال العراق، ط1، مجموعة من الباحثين، دراسة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 63.

3- Atif Kubursi and Salim Mansur, ''**Oil & the Gulf war: an American Century or a 'New World Order'**?' Arab Studies Quarterly, Vol. 15, No. 4, (1993), pp.1- 18

4 – خير الدين حسيب، **العراق من الاحتلال إلى التحرير**، نقلا عن مصادر أجنبية في هوامش الصفحة 272، مصدر سابق.

هنري كسينجر مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية الأمريكي الأسبق إلى التعامل مع العراق بعد أن خفض إنتاجه النفطي عام 2000 مما أثر سلباً في الأسعار العالمية للنفط " ليس بوصفه مشكلة في العرض والطلب في سوق الطاقة ولكن كتحدٍ للأمن القومي "[1]، أهمية النفط من وجهة النظر الأمريكية لا تكمن فقط بتأمين احتياجاتها وإنما يتعداه إلى أكثر من ذلك، في إطار سياقه الأوسع "المتمثل في التنافس العالمي في ظل العولمة واقتصاد السوق "[2]، وبالتالي كان لابد من تحرك سريع " لمنع وقوع المنطقة تحت سيطرة دول أهدافها معادية "[3] وفقاً للرؤية الأمريكية واستراتيجيتها تجاه المنطقة والتي لم تكن وليدة السنوات القليلة التي سبقت الحرب، إنما تعود إلى نقطة البداية في وضع الخطة في بدايات تسعينيات القرن الماضي، وبما مهدت له من مقدمات من ذلك التاريخ نستقرؤها بشكل أوسع في الفصل الثاني من دراستنا.

-3اسرائيل

يعتبر الحفاظ على أمن اسرائيل من الركائز الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من كل ما يقال عن العلاقة بين وصول صدام حسين للسلطة في العراق والدعم الأمريكي وصولاً إلى الحرب الايرانية – العراقية، فغزو الكويت، إلا أن " العراق كان إحدى العقبات في تسوية أمريكية بين الدول العربية واسرائيل "[4] وفقاً (لروبرت بلليترو) المساعد السابق لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى حيث يذكر الشروط التي تتطلبها الولايات المتحدة من العراق قبل رفع الحصار الاقتصادي عنه، ويذكر ضمن الشروط "ضرورة أن ينضم العراق إلى مجموعة الدول العربية المستعدة للعيش بسلام مع اسرائيل وأن يكون مستعداً للتفاوض على معاهدة سلام في

---

[1] – هنري كسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسية خارجية ؟لانحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب، بيروت،2002، ص 196.

[2] – منار محمد الرشواني ، احتلال العراق، مصدر سابق، ص 64.

[3] – هنري كسنجر، **هل تحتاج امريكا إلى سياسية خارجية ؟**، مصدر سابق، ص 187.

[4] – روبرت بلليترو، **الولايات المتحدة والعراق: متى ينتهي الكابوس؟**، الحياة، 1997/10/31، ص17.

النهاية "[1]، ويذكر محمد حسنين هيكل من الشروط التي طلبها الأمريكيون من العراق لرفع الحصار الاقتصادي على لسان الملك المغربي السابق الحسن الثاني بعد أن طلب منه العراقيون التوسط لدى الولايات المتحدة لرفع لحصار وكانت ثلاثة " أن يتعهد العراقيون بعدم اعتراض مسيرة السلام لا مع الفلسطينيين ولا مع الأردنيّن، ولا مع السوريين، وأن يبدأ العراق باجراء اتصال مع اسرائيل في السر أو العلن، وأن تكون بغداد جاهزة للسلام مع اسرائيل "[2]، وكذا تذكر وثيقة سرية نشرت في جريدة الشرق الأوسط تتحدث عن محضر اجتماع بين (هنري كسينجر) ووزير خارجية العراق الدكتور سعدون حمادي في السفارة العراقية في باريس عام 1975 " أن العقبة الوحيدة في الاتفاق بين الطرفين كانت تتعلق باسرائيل ،وبالذات حول اسرائيل ماقبل 1967 إذ رفض العراق الاعتراف باسرائيل "[3]، فالعراق كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بداية لمشروعها الجديد في المنطقة وإعادة ترتيبها بضمان عدم وجود أعداء لاسرائيل[4] وهو ما تكشف من خلال التصريحات الأمريكية بولادة شرق أوسط جديد بدءاً بالعراق ومروراً باقي البلدان التي تصنف في خانة العداء لاسرائيل[5] وهو ما نقله وزير الخارجية الأمريكي للرئيس بشار الأسد في الزيارة المعروفة بعيد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وكررته كونداليزا رايس وزيرة الخارجية بعده أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان في العام 2006.

---

[1] – المصدر نفسه. ص ١٧ .

[2] – محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل، الكتاب الثالث: سلام الأوهام: أوسلو – ماقبلها ومابعدها**، ط2، دار الشروق، (القاهرة، بيروت)، 1996، ص 389.

[3] - **الوثيقة الرسمية الأمريكية حول أول لقاء بين هنري كسينجر وسعدون حمادي في عام 1975**، جريدة الشرق الأوسط ، 2004/1/2

[4]-Clive Jones**, "Israel: Major Beneficiary**,"**, in Fawn and Hinnebusch, The Iraq War: Causes and Consequences, Boulder CO Lynne Reinner Publishers**, 2006, pp. 187-95, The British medical journal Lancet , October 2004.

[5]- 3 Sherle R. Schwenninger, "**Revamping American Grand Strategy**, World Policy Journal, Vol. 20, No. 3, (Fall 2003).

المبحث الثالث: العملية السياسية ومراحلها:

إن عملية التحول نحو بناء نظام سياسي ومؤسسات سياسية جديدة في العراق كان ناتجًا عن الاحتلال العسكري الأمريكي في 2003/4/9، واسقاط النظام السابق. ومن ثم "عملية التوافق ما بين هذا العمل الخارجي، ومن تولى زمام شؤون العراق سواء كان سلطة أم إدارة وفي إطار المنظومة الدولية التي هيأت القاعدة القانونية لمثل هذا التحول"[1].(

وفي إطار هذا التحول صدرت العديد من القرارات من مجلس الأمن الدولي التي رسمت الخطوات التي ينبغي إتباعها من أجل إيصال العراق إلى تبني نظام سياسي ديمقراطي تعددي وفدرالي. ومن أهم هذه القرارات التي كانت تدعم الجهود المبذولة لاستعادة وإنشاء المؤسسات الوطنية المحلية اللازمة للحكم وتكوين أدارة عراقية مؤقتة القرار (1483) في2003/5/22 حيث طلبت المادة أربعة من سلطة الاحتلال أن تعمل على تهيئة الأحوال التي يمكن فيها الشعب العراقي أن يقرر حريته ومستقبله السياسي[2]. ومن القرارات المهمة التي أسست لقيام عملية سياسية في العراق ومؤسسات سياسية. القرار (1511) في 2003/10/16 إذ أشارت الفقرة الأولى إلى قيام العراق بتشكيل حكومة ممثلة له معترف بها دولياً تتولى المسؤوليات المنوطة للسلطة (سلطة الائتلاف). والفقرة الثانية أشارت إلى ضرورة انشاء مجلس الحكم الممثل للشعب على نطاق واسع كخطوة أولى نحو أنشاء حكومة تمثيلية. وأكدت الفقرتان السادسة والفقرة العاشرة على الجدول والبرنامج الزمني لصياغة دستور جديد للعراق، وإجراء انتخابات دائمة والاستفادة من خبرة الأمم المتحدة[3]. وقد جاء القرار (1546) في 2004/6/8 ليؤكد أقرار الجدول الزمني وتحديد سقف زمني للعملية السياسية

---

[1] – عبد الجبار أحمد عبد الله، **الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 32، السنة السابعة عشر، شباط، 2006، ص116.

[2] – المصدر نفسه، ص 17.

[3]– ينظر، الملحق، قرارات الأمم المتحدة 1511، 1546.

وبالرغم من تفرد الولايات المتحدة الأمريكية في قرار الحرب دون غطاء دولي من قبل الأمم المتحدة ،وهو ما يعد مخالفة واضحة لميثاق الأمم المتحدة، إلا ان القرارات الأممية جاءت بعد الحرب لتشرعن الوجود الأمريكي في العراق كسلطة وصاية على الشعب العراقي إلى أن يتمكن من ادراة شؤون البلاد بنفسه، فالمرحلة هذه شهدت حكماً امريكياً مباشراً في العراق وبرعاية دولية، وبالتالي يمكننا تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين : 1- حكم الجنرال (جي غارنر)، 2- حكم السيد (بول بريمر) وتعتبر مرحلة انتقالية لانتقال الحكم من الادارة الأمريكية إلى العراقيين وفقاً لرؤية المحتل.

أولاً: مراحل الحكم الأمريكي المباشر :

غابت الديمقراطية عن العراق شكلاً ومضموناً، بل لم تكن موجودة في عهد الجمهورية الرابعة عام (1968-2003) حتى نقول بأنها غابت، بل على النقيض من ذلك ساد فيها حكم تسلطي استبدادي قام على أساس الأحادية السياسية، لذا قد يرى البعض أن الديمقراطية في العراق فتحت جميع أبوابها المغلقة عند سقوط النظام السياسي في 2003/4/9[1].(

إلا أن التغيير السياسي الذي حصل في العراق في تأريخ 2003/4/9، كان بفعل الاحتلال العسكري المباشر، إذ لم يتم بمبادرة من داخل النظام السياسي السابق نفسه، ولا عن طريق مبادرة مشتركة بين النظام السياسي والمعارضة العراقية، و جاءت عملية الاحتلال الأمريكي للعراق في سياق الهيمنة الامريكية على المنطقة [2]. ولم يساور الولايات المتحدة الأمريكية أي شك في أن مدة من الاحتلال العسكري سوف تعقب الحرب، ولكن كانت هناك شكوك قوية حول إدارة العراق في

---

[1]- عبد الجبار احمد عبد الله، **واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق دراسات عراقية**، مركز الخليج للأبحاث، الأمارات العربية المتحدة، 2005، ص49 .

[2]- عبد العظيم جبر حافظ، **التحول الديمقراطي في العراق**، الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة 43 النهرين، 2007، ص84.

المرحلة الانتقالية حتى قيام نظام حكم ما بعد صدام[1]. إذ شكلت الإدارة الأمريكية في 20/كانون الثاني/2003 مكتباً لإدارة العراق سمي (مكتب إعادة التعمير والمساعدات الإنسانية)[2] وعين الجنرال المتقاعد (جي غارنر) حاكماً مدنياً للعراق ومديراً (لمكتب أعادة التعمير والمساعدات الإنسانية)([3].

-1المرحلة الأولى : مكتب إعادة التعمير والمساعدات الإنسانية:

أعلن الجنرال غارنر في الخامس من أيار عام 2003 عن نيته في تشكيل حكومة عراقية انتقالية تتولى المسؤولية عن البلاد في غضون أسابيع. إلا أن "مبعوث الرئاسة الأمريكية (زلماي خليل زاد) عارض بشدة تشكيل حكومة بديلة، وعليه لم تكن الإدارة الأمريكية موافقة على فكرة (غارنر) في قيام حكومة انتقالية"[4]. لذا لم تكن فترة حكم غارنر طويلة، وتكاد لا تذكر في الحديث عن الحكم الأمريكي المباشر للعراق على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية عادت وعملت بفكرة غارنر بنقل السلطة إلى العراقيين تحت اشرافها فيما بعد، خاصةً "أن الانتصار السريع الذي حققته القوات الأمريكية تحول سريعاً إلى ورطة حقيقية خصوصاً وقد أخذت القوات الأمريكية في العراق تتعرض إلى هجمات وأعمال مقاومة لم تكن محسوبة فضلاً عن الخسائر البشرية والمادية الكبيرة وتدني الروح المعنوية تدريجياً "[5]، إلا انه وقبل تحقق هذه النتيجة أو القناعة لدى الادراة

---

[1]- جيف سيمونز، **عراق المستقبل**، السيادة الأمريكية في أعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة سفيد العظم، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، 2004، ص11 .

[2]- مكتب أعادة الأعمار والمساعدة الإنسانية، أنشأ في وزارة الدفاع الأمريكية عام (2003) كان الغرض منه هو الأشراف على إصلاح البنى التحتية العراقية بعد الحرب، ولم يكن مؤهلاً لتشكيل حكومة عراقية، وكان يضم مهندسين مدنيين وخبراء إداريين وسياسيين.

[3]- بيترو غالبريث، **نهاية** العراق، ترجمة أياد احمد، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007، ص.ص 111-113

[4] - بيترو غالبريث، مصدر سابق، ص.ص133-134 .

[5] - عبد الحسين شعبان ، **المشهد العراقي وسيناريوهات المستقبل**، دراسة قدمت إلى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة 26-2004/6/28 ، ص 7.

الأمريكية بشأن تسليم السلطة للعراقيين كانت النظرية الأمريكية تقوم على ضرورة الحكم المباشر للعراقيين من قبل الإدارة الامريكية لذلك ومن أجل تولي هذه المهمة استدعي السيد بول بريمر إلى العراق بصفته الحاكم المدني الجديد له.

وصل (بريمر) إلى بغداد في السادس من أيار عام 2003 ليتسلم مهام الجنرال غارنر بعد أسبوع من وصوله العاصمة العراقية ومن فور توليه لمنصبه أبلغ مجلس القيادة العراقية بأنه" لن تكون هناك حكومة انتقالية، ولا إعادة تسليم مبكر للسلطة"[(1)]. وتم تبديل اسم المكتب إلى(سلطة الائتلاف المؤقتة) في 16/أيار/2003 وتولى (بريمر) رئاسته كحاكم مدني بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الذي كانت تدعمه مالياً من ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية وبإشراف وزيرها(دونالد رامسفيلد) مسؤوله الأعلى[2].(

وفي 2003/5/22 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار (1483)، والذي تم بموجبه إعطاء الشرعية للاحتلال، إذ تم بموجبه تفويض قوات التحالف (الاحتلال) إدارة السلطة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية في العراق، وفق قوانين الحرب والاحتلال العسكري المتفق عليها في الأمم المتحدة[3].(

ونص القرار على ضرورة قيام سلطة تشريعية وحكومة ممثلة للشعب كما نص على مبادئ للحكم الديمقراطي تساعد العراقيين في بناء دولة ديمقراطية مدنية[4].(

-2المرحلة الثانية : الحاكم المدني (بول بريمر(

---

[1]- بول بريمر، **عام قضيت في العراق**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006، ص65-66.

[2]- منتدى أبن العراق، الحكومات المتعاقبة على العراق بعد الاحتلال ينظر الموقع :

http://www.u.iraq.org/ub//debat/show.art.asp?aid

[3]- مجلس النواب العراقي، الدائرة الإعلامية، **العملية التشريعية في العراق 2003-2007**، بغداد، 2008، ص8.

[4]- ينظر الملحق, قرار مجلس الأمن ، القرار 1483 في 2003/5/22.

منح القرار (1483) رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة أداء جميع الوظائف التشريعية، والتنفيذية، والقضائية في العراق، أذ أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة مجموعة كبيرة من القرارات والقوانين والأوامر والأنظمة، بشأن البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والأمنية والعسكرية العراقية. فقد أصدرت سلطة الائتلاف الموقتة من تاريخ 2003/5/12 إلى 2004/6/28 (12) لائحة تنظيمية، (100) أمر، و(17) مذكرة و (3) بيانات)[1].(

وركزت الأوامر، واللوائح التنظيمية بصورة على القضايا المتعلقة بالقانون، والنظام اذ تطرقت إلى بعض الحقوق والحريات، و معظم الأوامر واللوائح التنظيمية التي أصدرت بعد ذلك بإعادة تشكيل قوات الأمن العراقية، وإنشاء جيش عراقي جديد[(2)]، ووضع مدونه انضباط عسكري)[3].(

على الرغم من منح هذا القرار الأممي شرعية لقوات الاحتلال الامريكي في العراق، إلا أنه " اعترف له باعتباره سلطة احتلال ،لكنه لم يعترف له بالحق بإصدار القرارات القانونية التي تنظم حالة العراقيين وحياتهم. السيد بريمر حاكم مدني أمريكي للعراق فهو محتل وليس مشرع ،والمفروض أن يحكم وفقاً لقوانين الدولة العراقية "[(4)]، ولعل أبرز " المفارقات التي واجهت المشهد العراقي هي تفكيك الدولة العراقية التي تأسست في العام 1921 ،وحل مؤسساتها وتسريح مئات الآلاف من موظفيها خصوصاً من أفراد القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والاعلامية وغيرها)" [5].(

---

[1]– صباح صادق جعفر، **دليل التشريع العراق**، ط2، بلا مكان نشر، 2009،ص 3–15.

[2] – ينظر الملحق قرارات وأوامر سلطة الائتلاف الموقت.

[3]– نبيل عبد الرحمن حياوي، **قرارات سلطة الائتلاف المؤقتة في الإدارة والقانون والقضاء**، توزيع المكتبة القانونية، بغداد، 2005، ص63 .

[4] – محمد الدوري، **اللعبة انتهت من الأمم المتحدة إلى العراق محتلاً** ، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2004، ص 231.

[5] – عبد الحسين شعبان، **المشهد العراقي وسيناريوهات المستقبل**، دراسة قدمت إلى مركز دراسات السياسية والاستراتيجية بالإهرام، القاهرة 26–28 /2004/6، ص12.

هذا وتعتبر اللائحة التنظيمية رقم (6) الصادرة بتاريخ 2003/7/13، من أهم اللوائح التنظيمية التي أصدرتها سلطة الائتلاف المؤقتة، إذ أشارت في القسم الأول منها الاعتراف بمجلس الحكم وحددت في القسم الثاني العلاقة بين مجلس الحكم وسلطات التحالف المؤقتة[1]. أما في القسم الثالث تدخل هذه اللائحة التنفيذية حيز التنفيذ وتصبح سارية المفعول اعتباراً من تاريخ التوقيع عليها)[2].(

على اساس أن أول نواة لسلطة عراقية ولو شكلية قد بدأت تمارس السيادة على الشعب العراقي.

ومع صدور القرار (1483) وجدت الإدارة الأمريكية بأن عليها أنشاء إدارة عراقية مؤقتة بسرعة، لتظهر للعراقيين بأن سلطة الائتلاف جادة بشأن الإصلاح السياسي، ومنحهم مسؤولية مبكرة عن حكم أنفسهم)[3].(

إلا أن الإدارة الأمريكية أكدت بأنه يجب أن تكون الإدارة العراقية المؤقتة ممثلة للعراقيين كافة. وفي 3/أيلول/2003 تم الإعلان عن تشكيل أول حكومة عراقية في مرحلة ما بعد الاحتلال, وفي يوم الجمعة المصادف 2003/6/6، عقد بول بريمر مناقشات موسعة حول مستقبل العراق السياسي، مع مجموعة من قادة الكتل السياسية والعراقية المختلفة، وشارك في اللقاء مجلس من سبعة أفراد يمثل المجموعات المعارضة لنظام الرئيس الاسبق (صدام حسين), وكانت الإدارة الأمريكية بالعراق قد تراجعت عن وعدها بعقد مؤتمر وطني موسع لبحث مستقبل العراق، يكون على شاكلة المؤتمر الذي عقد في مدينة بون الألمانية، لتحديد مستقبل أفغانستان بعد سقوط حكم طالبان، وشارك فيه زعماء الفصائل الأفغانية. وعلى أثر هذا الاجتماع تم الإعلان عن تشكيل مجلس الحكم الانتقالي[4] في

---

[1]- عدنان ألأسدي، **المتغيرات السياسية في العراق بعد 2003/4/9**، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2011، ص20.

[2]- جريدة الوقائع العراقية، العدد 3978 في 17/تموز/2003،ص 23-24 .

[3]- بول بريمر ، عام قضيت في العراق ، مصدر سبق ذكره، ص106.

[4]- منتدى ابن العراق، مصدر سابق، ص2.

13/تموز/2003، وهو اليوم الذي اجتمع المجلس وأعلن عن تأسيسه والمؤلف من (25) عضواً، عقد أول اجتماعاته في بغداد. فقد امتد حكم مكتب الأعمار وسلطة الائتلاف المؤقتة من 21/نيسان/2003 إلى 28/حزيران/2004. وغادر بول بريمر العراق في 28/حزيران/2004 بعد الإعلان عن تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية[1].

ثانياً: مجلس الحكم الانتقالي والدستور الدائم

تشكل مجلس الحكم نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003/4/9، وغياب الدولة، وسقوط النظام [2]، وذلك (بقرار) من سلطة الائتلاف المؤقتة، ووفقاً لصلاحياته كمدير إداري لسلطة الائتلاف المؤقتة أصدر (بول بريمر) اللائحة التنظيمية رقم (6) والمتضمنة دعم سلطة التحالف المؤقتة والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، للاعتراف بتأسيس (مجلس الحكم العراقي) في 13/تموز/2003) [3].

ويزعم البعض أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بحربها على العراق من اجل بناء ديمقراطي، فأعتبر تشكيل (مجلس الحكم) هو الخطوة الأولى بهذا الاتجاه[4].

فضلاً عن اعتراف سلطة الائتلاف المؤقتة بمجلس الحكم على أنه الجهة الرئيسة للإدارة العراقية المؤقتة، إلى حين تشكيل حكومة معترف بها دوليا، ممثلة للشعب العراقي[5].

1- مجلس الحكم الانتقالي:

---

[1]- علي عباس، **العراق في زمن الاحتلال**، دار العلم للملايين، بيروت، 2006، ص26.

[2]- عبد الحسين شعبان، **المشهد العراقي الراهن الاحتلال وتوابعه**، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي العدد 297، بيروت، 2008، ص61 .

[3]- بول بريمر، عام قضيت في العراق ، مصدر سابق، ص.ص 133-134 .

[4]- رند رحيم، **مراقبة الديمقراطية في العراق**، تقرير رقم (1) عن الوضع في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 297، بيروت، 2008، ص80.

[5]- عبد الجبار احمد عبد الله، **الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق**، مصدر سابق، ص117.

تأسس مجلس الحكم في 13/ تموز/2003 بقرار صادر عن سلطة الائتلاف الموقتة، وقضي القرار بتعين (خمسة وعشرين) عضوا في هذا المجلس، أما صلاحيات هذا المجلس، فقد كانت صلاحيات استشارية فقط [1]. فضلاً عن تعيين الوزراء وعزلهم، وتعيين الممثلين الدبلوماسيين والتصويت على الميزانية، وتشكيل لجنة دستورية لأعداد دستور العراق)[2].(

"لم يكن في وسع مجلس الحكم اتخاذ قرار تعيين وكيل وزارة إلا بموافقة سلطات الاحتلال ،وهناك مستشار أمريكي أو أكثر في كل وزارة وهو الذي كان يوافق على ترشيح الوزير)" [3].(

وقد تعرض مجلس الحكم الانتقالي إلى العديد من الانتقادات، وأولى هذه الانتقادات هو أن المجلس تم تشكيله على أساس التعيين، وكان من الأنسب أن يقوم على الانتخابات أو المزاوجة ما بين التعيين والانتخابات، لكي يكون له تمثيل سياسي واسع لكل الاتجاهات العراقية)[4].(

أما أهداف المجلس كما جاء في بيانه الأول (13/تموز/2003) هو توفير الأمن للعراقيين، وإلغاء النتائج المترتبة على الطغيان السياسي، واجتثاث الأيدولوجية البعثية من المجتمع العراقي، فضلاً عن تعهد المجلس بوضع أسس لنظام تعددي فدرالي ديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان، وأن المجلس سيبدأ بكتابة دستور يفضي إلى انتخاب برلمان)[5].(

ويعد هذا المجلس من البوادر الأولى بعد سقوط النظام الدكتاتوري لتقسيم المجتمع العراقي إلى طوائف ومكونات على أسس مذهبية وقومية ودينية وإظهار هذا التمايز بين أبناء الشعب إلى السطح، والإشارة إلى الانتماء المكوناتي للشخصيات السياسية والأكاديمية والعشائرية والأحزاب. فأن تشكيل هذا المجلس لم يلق قبولا كبيراً لدى المجتمع العراقي بمختلف شرائحه وشخصياته، على رغم

---

[1]- جعفر عتريس، **العراق في قلب الإعصار**، دار المحبة البيضاء، بيروت، 2004، ص252.

[2]- بيترو غالبريث، **نهاية العراق**، مصدر سابق، ص34 .

[3]– خير الدين حسيب ، **العراق من الاحتلال إلى التحرير**، مصدر سابق، ص224.

[4]- عبد الجبار احمد عبد الله، **واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق**، مصدر سابق، ص86.

[5]- ينظرالبيان الصحفي رقم (95) لمجلس الحكم الانتقالي.

من أنه لم يكن الحاكم الفعلي للعراق، ولم يكن دوره أكثر من تقديم الاستشارات حسب المصلحة الأمريكية، وبعيداً عن مصلحة العراق شعباً وبلداً)[1].(

وهذا ما أكدت عليه نتائج استطلاع للرأي العام العراقي قامت به سلطة الاحتلال و"أشار إلى أن أعضاء مجلس الحكم جميعاً حصلوا على ما بين أقل من واحد إلى 8 في المئة من تأييد العراقيين)" [2].(

في الثلاثين من تموز 2003 قرر المجلس من خلال التصويت التزام نظام دورية رئاسة مجلس الحكم على أن تكون الرئاسة شهرا واحدا لكل منهم، وتم اختيار(محمد بحر العلوم) من بينهم لكونه الأكبر سناً ليتولى الرئاسة في الأيام القليلة الباقية من شهر تموز لتبدأ الرئاسة الدورية ابتداءً من شهر آب)[3].(

ولم يكمل (عز الدين سليم) المدة المقررة له لرئاسة مجلس الحكم بسبب اغتياله أثر تعرضه لحادث انفجار سيارة مفخخة أثناء دخول موكبه إلى المنطقة الخضراء في 2004/5/17. وحل (غازي مشعل عجيل الياور) محله لإكمال المدة المتبقية لرئاسة المجلس لغاية 2004/6/1 حيث تم حله عقب إعلان الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة أياد علاوي[4]. كان أبرز ما قدمه مجلس الحكم هو إصدار قانون (إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية) في 2004/3/8 الذي يمثل وجهاً أخر للتوافقية العراقية وأعتبر الأساس الذي أعتمد عليه لصياغة الدستور) [5].(

---

[1]- عبد الستار ألكعبي، **الديمقراطية التوافقية – العراق أنموذجا**، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2011، ص86 .
أنظر أيضاً: Al-Ali, Zaid, The Struggle for Iraq Future, Yale Univerity Press, London 2014 pp 77-79

[2]- خير الدين حسيب ، العراق من الاحتلال إلى التحرير، مصدر سابق، ص 225.

[3]- المصدر نفسه، ص.ص 86-87.

[4] - علي عباس ، العراق في زمن الاحتلال ، مصدر سابق، ص32.

[5]- عبد الستار ألكعبي، الديمقراطية التوافقية ، مصدر سابق،ص ص87-88.

رؤساء مجلس الحكم الانتقالي

.1	محمد بحر العلوم (بالإنابة للمرة الأولى)[1]	/13تموز/2003-31/تموز/2003
.2	إبراهيم الجعفري	/1آب/2003-31/آب/2003
.3	أحمد ألجلبي	/1أيلول/2003-30/أيلول/2003
.4	أياد علاوي	/1تشرين الأول/2003-31/تشرين الأول /2003
.5	جلال طالباني	/1تشرين الثاني/2003-30/تشرين الثاني/2003
.6	عبد العزيز الحكيم	/1كانون الأول/2003-31/كانون الأول/2003
.7	عدنان الباجةجي	/1كانون الثاني/2004-31/كانون الثاني/2004
.8	محسن عبد الحميد	/1شباط/2004-29/شباط/2004
.9	محمد بحر العلوم (للمرة الثانية(	/1آذار/2004-31/آذار/2004
.10	مسعود بارزاني	/1نيسان/2004-30/نيسان/2004
.11	عز الدين سليم (اغتيل في 17/أيار/2004(	/1أيار/2004-17/أيار/2004
.12	غازي عجيل الياور	/17أيار/2004-1/حزيران/2004

وقد تم حل مجلس الحكم الانتقالي في 1/حزيران/2004 عقب إعلان الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة(أياد علاوي)، واختير (غازي مشعل عجيل الياور) رئيساً للجمهورية.

[1] – محمد بحر العلوم رجل دين شيعي ولد في في مدينة النجف عام 1927. ينتمي إلى اسرة دينية اجتماعية سياسية ساهمت في بناء الدولة العراقية منذ 1921 هو زعيم وسياسي إسلامي بارز في العراق. بعد أن خلعت الولايات المتحدة صدام حسين في 2003، عين بحر العلوم في مجلس الحكم العراقي المؤقت. كان أول رئيس للمجلس، بصفة مؤقتة، وخدم منذ 13 يوليو حتى 1 أغسطس عام 2003، وأصبح مرة أخرى رئيساً للمجلس بين 1 مارس، 2004 و1 أبريل من نفس العام. اسس في العراق معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الاشرف كاول معهد متخصص في العلوم السياسية في النجف.

الجدير بالذكر أن تعاطي الأحزاب السياسية مع هذا الواقع السياسي الجديد لم يكن موحداً او منسجماً فيما بينها ،بل تفاوت بين التعاون مع قوات الاحتلال سواء أقبل الاحتلال أو بعده ،مبرراً ذلك بالتقاء المصالح في التخلص من دكتاتورية النظام السابق، وبأن الاحتلال ظرف مؤقت ،فيما رأت قوى سياسية برفض الاحتلال وترقب الموقف السياسي الأمثل في هذه المرحلة و"أبرز القوى التاريخية التي اختارت طرق الأمر الواقع هي : القوى الإسلامية بشقيها الشيعي والسني ،ابتداء من المجلس الإسلامي الأعلى ومروراً بحزب الدعوة وانتهاء بالحزب الإسلامي العراقي "[1]، مبرر الشيعة كان عدم تهميش دورهم في العملية السياسية كما حصل في السابق بعد ثورة العشرين ،فيما اعتبر السنة تعاونهم ضرورة كي لاينفرد الشيعة والأكراد في الحكم ، أما الحزبين الكرديين الرئيسين (الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني) فقد أظهرا دعمهما للعملية السياسية الجديدة كمكون أساسي، ولاعب ثابت في المرحلة المقبلة من العملية السياسية ،خاصة فيما يتعلق بتحقيق الفيدرالية كنظام حكم للعراق، ويبرر الدعم الكردي للاحتلال قبله وبعده بالمصلحة في التخلص من نظام صدام حسين الذي عانى الأكراد من ويلاته ،على الرغم من نيل مطلبهم بتحقيق الحكم الذاتي بعد مجزرة حلبجه 1988[2].(

الحزب الشيوعي العراقي لم ينأ بنفسه عن المشاركة في الحكم سواء في مجلس الحكم أو الحكومة الانتقالية تحت ذريعة الواقعية السياسية ،فيما عاد تجمع الديمقراطيين المستقلين برئاسة الدكتور عدنان الباجه جي عن موقفه بعدم المشاركة إلا تحت إشراف الأمم المتحدة وشارك في تشكيلة مجلس الحكم الانتقالي ومن ثم الحكومة الانتقالية فيما بعد.

أما حزب المؤتمر الوطني العراقي برئاسة أحمد الجلبي وحزب الوفاق الوطني بقيادة إياد علاوي، فقد كانا الحزبان الأكثر وضوحاً في التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية

---

[1]– عبد الحسين شعبان ، **المشهد العراقي وسيناريوهات المستقبل**، مصدر سابق، ص 8.

2– يعود إنشاء اقيلم كردستان العراق إلى معاهدة الحكم الذاتي في مارس 1970 بين النظام العراقي والمعارضة الكردية بعد سنوات من القتال، إلا ان الاتفاق لم يطبق من قبل الحكومة العراقية حتى العام 1991، حيث غادرت القوات العراقية منطقة كردستان لتغدو المنطقة مستقلة ذاتياً بحكم الواقع

"ويبدو أن تداعيات الاحتلال وخصوصاً انكشاف اكذوبات علاقة العراق بالإرهاب الدولي أو امتلاكه اسلحة دمار شامل قد ساهمت في الصراع بين الأجنحة وبخاصة بين البنتاغون وبين وكالة الاستخبارات الأمريكية، وإلى حدود معينة بين هذه الأخيرة ووزارة الخارجية "[1]، هذا الأمر انعكس على تحالفات واشنطن مع الأحزاب العراقية الحليفة وقيل بعد المساءلات حول فضائح سجن أبو غريب بأن " رؤوس كثيرة ستطيح ليس في الولايات المتحدة فحسب، بل أن اكثر من كبش فداء سيقدم قرباناً لتبرئة رؤوس أكبر لإيراد الاطاحة بها في الانتخابات القادمة، وهكذا استعيض عن دور الجلبي لتقدم المشهد علاوي ضمن توازنات جديدة بين الأجهزة المختلفة)" [2].(

أما القوى السياسية التي اختارت طريق المعارضة ومقاومة الاحتلال فتمثلت ب هيئة العلماء المسلمين ومنظمة جيش المهدي بقيادة السيد مقتدى الصدر واتجاه مدرسة الخالصي وآية الله السيد أحمد الحسني البغدادي، إضافة إلى الحركة الاسلامية الكردية والتيار القومي العربي الذي ضم التيار الناصري وبقايا البعثيين وماركسيين ويساريين وقوى أخرى، قبل أن تتلبور قوى المقاومة في الفصائل المسلحة التي ظهرت فيما بعد، والتي كانت تتحضر في هذه الفترة عسكرياً ولوجستياً لمقاومة الاحتلال بطريقة أكثر تنظيماً وأكثر فعالية)[3] .(

2-الدستور والانتخابات:

شهد العراق بعد الاحتلال الأمريكي فراغاً دستورياً، بعد أن أبطل العمل بالدستور المؤقت الصادر في 16 تموز 1970 عن مجلس قيادة الثورة المنحل، ومقابل هذا الفراغ الدستوري حلت ارادة المحتل محل ارادة الشعب في ممارسة العمل الدستوري والتشريع "وأخذت قوات الاحتلال تمارس السيادة الفعلية على الأرض وتطلب من السكان المدنيين الامتثال لأوامرها، خصوصاً بعد أن أقر

---

[1]- عبد الحسين شعبان ، المشهد العراقي وسيناريوهات المستقبل ، مصدر سابق، ص 10.

[2]- نفس المصدر، ص 10.

[3]- Toby Dodge, "**War and Resistence in Iraq: From Regime Change to Collapsed State," in Fawn and Hinnebusch, The Iraq War: Causes and Consequences**, Boulder CO Lynne Reinner Publishers, 2006, pp. 211-224. The British medical journal Lancet , October 2004.

المجتمع الدولي أن مسؤولية العراق هي بيد الاحتلال وفق القرار 1483 الصادر في 22 أيار (مايو) 2003 عن مجلس الأمن الدولي "[1] و" كما تم ،تقريباً بعد احتلال بغداد من قبل القوات الانكليزية عام 1917 من حيث ايجاد هيئات تسهم بشكل او بآخر في ممارسة السلطة ،فقد تم تشكيل مجلس الحكم الذي اختار أعضائه بشكل أو بآخر الحاكم المدني في العراق "[2]، لذا كان لابد من قواعد قانونية ناظمة لهذه الفترة الانتقالية من تاريخ الحكم في العراق ولهذا الغرض تم توقيع اتفاقية العملية السياسية في العراق أو اتفاقية نقل السلطة بين مجلس الحكم الانتقالي وسلطة التحالف المؤقتة في الخامس والعشرين من تشرين الثاني 2003 وقد " نصت الفقرة الاولى من هذا الاتفاق على القانون الأساسي الذي وضع صيغته مجلس الحكم بالتشاور مع سلطة التحالف المؤقتة "[3]، صدر هذا القانون في الثامن من آذار 2004 وعرف باسم قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية وهو بمثابة دستور مؤقت ينظم ممارسة السلطة في العراق في تلك الفترة[4].(

– 1قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية:

جاء هذا القانون كما ذكرنا سابقاً عملاً دستورياً مؤقتاً تمهيداً لسن دستورٍ دائمٍ للبلاد وهو ما نصت عليه المادة 62 من القانون نفسه " يظل هذا القانون نافذاً حتى صدور الدستور الدائم وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة بموجبه "، وبما أن " إقامة الدساتير لها علاقة وثيقة بطريقة ممارسة السلطة، وبالدوافع التي يمكن أن تكمن وراء هذا الأسلوب او ذاك من أساليب أو طرق إقامة الدساتير، ويمكن أن تكون لفكرة الشرعية حضوراً في طريقة او أسلوب إقامة الدساتير، وما يكمن خلفها من دوافع وغايات "[5]، لذا جاءت ردود الأفعال من جانب أوساط عراقية وعربية واقليمية

---

[1]– عبد الحسين شعبان ، **المشهد العراقي وسيناريوهات المستقبل**، مصدر سابق، ص14.

[2]– منذر الشاوي ،فلسفة **الدولة**، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ط1،2012، ص 370.

[3]– المصدر نفسه، ص 370.

[4]– International Crisis Group, "**Unmaking Iraq: A Constitutional Process Gone Awry**," Middle East Briefing 19 (2005).

[5]– منذر الشاوي ، **فلسفة الدولة**، مصدر سابق، ص 371 .

ودولية " مشككة في نوايا الولايات المتحدة الأمريكية ونموذج الديمقراطية التي تسعى إليه في العراق، وامتد هذا التشكيك إلى أوساط مجلس الحكم الانتقالي بعد التحفظات التي أوردها آية الله السيد علي السيستاني حول صلاحيات الحكومة الانتقالية والمادة 61 من القانون، والانتخابات، ودور الأمم المتحدة، وانهاء الاحتلال وغيرها "[1]، القانون حظي بمعارضة من قبل هيئة العلماء المسلمين وجماعة الصدر إضافة إلى شخصيات قومية وعربية، بالمقابل كان الأكراد من أكثر المتحمسين للقانون الذي أقر الفيدرالية كنظام حكم للعراق.

شكل هذا القانون اللبنة الأساسية لبناء الدستور الدائم والذي أقر فيمابعد عام 2005، وقد جاء في ديباجته ان الغرض منه هو "رسم الملامح لمستقبل العراق الجديد ووضع آلية تهدف فيما تهدف إليه إلى إزالة آثار السياسات والممارسات العنصرية والطائفية ومعالجة المشاكل المرحلية"، كما قسم القانون المرحلة الانتقالية الى فترتين زمنيتين: الأولى تمتد من الثلاثين من حزيران (يونيو) 2004 حتى انتخاب جمعية تشريعية تتولى وضع الدستور، وفي هذه الفترة تتولى ادارة البلاد حكومة انتقالية يختارها مجلس الحكم الانتقالي بالتشاور وسلطة الائتلاف بالتشاور مع الأمم المتحدة، والمرحلة الثانية تمتد بين اجراء انتخابات الجمعية التشريعية وحتى نهاية ديسمبر 2005، وتتولى فيها حكومة انتقالية إدارة شؤون البلاد ،بحيث تنتهي هذه المرحلة عند تأليف حكومة عراقية وفقاً للدستور الدائم)" [2].(

حدد القانون نظام الحكم باعتباره جمهوري اتحادي (فيدرالي) ديمقراطي، تعددي، واعتبر الاسلام ديناً رسمياً للدولة، وحاول الجمع بين النظامين الرئاسي والبرلماني، ووفقاً للمادة (24 – الفقرة أ) تتألف الحكومة الانتقالية من الجمعية الوطنية ومجلس الرئاسة ومجلس الوزراء وبضمنه رئيس الوزراء والسلطة القضائية، وأعطى القانون في المادة (25) الحكومة العراقية الانتقالية الصلاحيات في رسم السياسة الخارجية والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها

---

[1]– عبد الحسين شعبان ، **اشكاليات الدستور العراقي المؤقت**، كراسات استراتيجية، السنة الرابعة عشر، العدد 140، يونيو 2004، ص8.

[2]– انظر: المادة الثامنة (الفقرة ب) من قانون ادارة الدولة الانتقالية 2004.

وابرامها، الأمر الذي يثير التساؤلات حول "مشروعية قيام جهة غير منتخبة ومؤقتة بإبرام معاهدات وتوقيع اتفاقيات قد تلحق الضرر بمستقبل العراق مالياً او سياسياً او عسكرياً، خاصة الاتفاقيات الخاصة بموضوع القواعد العسكرية)" [1].(

تضمن الدستور الانتقالي النص على أن منتسبي القوات المسلحة لا يحق لهم أن يكونوا أعضاء في الجمعية الوطنية أو الوزارة أو رئاسة الوزراء أو في مجلس الرئاسة قبل مضي 18 شهرا على استقالتهم من القوات المسلحة أو إحالتهم على التقاعد، وأكدت المادة 59 على ضرورة أن يتضمن الدستور الدائم ضمانات تكفل عدم استخدام القوات المسلحة مجددا للإرهاب ضد الشعب العراقي أو المساهمة في قمعه، الأمر الذي يسجل لهذا القانون والذي يكفل عدم العودة إلى نظام الحكم العسكري الاستبدادي، ولكن بغض النظر عن ايجابيات هذا القانون او سلبياته تبقى الولايات المتحدة دولة محتلة " وليس بوسعها إجراء تغييرات بنيوية دستورية أو قانونية او سياسية أو عسكرية في أوضاع الاقليم المحتل، ولذلك فإن جميع هذه الإجراءات بما فيها الدستور السادس الذي نناقشه. يعد مخالفاً لاتفاقيات جنيف خاصة الرابعة لعام 1949 وملحقها لعام 1977 برتوكول جنيف الخاص بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة)" [2].(

2-الدستور الدائم والانتخابات:

واجه الحاكم المدني (بريمر) وسلطة الائتلاف الكثير من التحديات، لعل أبرزها وضع دستور للدولة العراقية، إذ كانت رؤيته تقضي بتشكيل لجنة لصياغته عبر التعيين[3]. فيما رأت المرجعية الدينية في النجف الأشرف وجوب أن يمر ذلك عبر الانتخابات، حيث شكل مجلس الحكم المؤقت لجنة تحضيرية دستورية، على أن يقوم كل عضو من أعضاء المجلس باقتراح اسم يرشح

---

[1]- عبد الحسين شعبان ، **اشكاليات الدستور العراقي المؤقت**، مصدر سابق، ص13.

[2]- المصدر السابق، ص 15.

[3]- بول بريمر، عام قضيت في العراق ، مصدر سابق، ص269.

لعضوية اللجنة، ويقوم المجلس بالموافقة على تعيينهم[1]. ويرى بعض أعضاء المجلس أن تشكيل اللجنة الدستورية جاء استجابة مباشرة للتحدي الذي وجهه آية الله علي السيستاني الذي يمثل أعلى سلطة شيعية في البلاد، في نهاية حزيران 2003 بمدينة النجف. وكان السيستاني له موقف من الأمريكيين والإسرائيليين الذين سيضعون مشروع الدستور، وأصدر فتوى في حزيران بأنه يجب على العراقيين أن ينتخبوا واضعي الدستور الجديد عن طريق انتخابات عامة للجمعية التأسيسية) [2].(

إذًا أذعنت سلطة الائتلاف المؤقتة لأجراء انتخابات، وحيث أن الانتخابات تتطلب إجراءات وتحتاج وقتاً، الأمر الذي يقتضي وجود تنظيم للسلطة خلالها، وتحديد لخطوات الوصول إليها، فكان قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية[3] الذي ناقشنا بعض بنوده في الفقرة السابقة.

جرت الانتخابات حسب التوقيت الذي حدده قانون إدارة الدولة يوم 30/كانون الثاني/2005، وسط مقاطعة من المكون الاخر وأنتجت الجمعية الوطنية الانتقالية التي تضطلع بمهام وضع الدستور (سلطة تأسيسية)، علاوة على القيام باختصاصات السلطة التشريعية التقليدية (سلطة مؤسسة) المادتان (60 و 61) من قانون إدارة الدولة[4]. وقد شكلت الجمعية الوطنية من بين أعضائها لجنة لكتابة مشروع الدستور تألفت من (55) عضواً، حيث عقدت أول جلسة للجمعية الوطنية يوم 16/آذار/2005)[5].(

---

[1]- Phebe Marr, **Iraq's New Political Map,** Report 179, United States Institute of Peace, Wahington D.C, 2007

[2]– حامد الخفاق، **فتوى السيد السيستاني،** النصوص الصادرة عن سماحته في المسألة العراقية، النص رقم 14، دار المؤرخ العربي، بيروت، 2007، ص31 .

[3]– حميد حنون خالد، **قراءة في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية،** المعهد الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة ديبول، الولايات المتحدة الأمريكية 2005، ص421 .

[4]– حسين عذاب السكيني، **الموضوعات الخلافية في الدستور العراقي دراسة قانون ورؤ ية سياسية،** hamoudi.org/arabic/dialogue-of-intellenct/06/03.ht

[5] - Ghanim, David, **Iraq's Dysfunctional Democracy**, Praeger, California, 2011, pp 118-119.

وكانت الجلسة الافتتاحية للجمعية الوطنية قد عقدت في بغداد بحضور جميع الأعضاء البالغ عددهم (275) كانوا يمثلون سكان جميع المحافظات العراقية وبحضور شخصيات عديدة من ممثلي الدول والأمم المتحدة وغيرها، ثم جرت اجتماعات الجمعية وتشكلت في اجتماعات لاحقة العديد من اللجان وكان أخرها اللجنة الخاصة رقم (27) التي جرى انتخابها لكتابة الدستور العراقي. بعد الانتهاء من كتابة الدستور كان لازماً أن يتم الاستفتاء عليه من قبل الشعب وفقاً لمان صت عليه الفقرة (ب) من المادة (61) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية التي نصت (تعرض مسودة الدستور الدائم على الشعب العراقي للموافقة عليه باستفتاء عام وفي المدة التي تسبق أجراء الاستفتاء تنشر مسودة الدستور وتوزع بصورة واسعة لتشجيع إجراء نقاش عام بين أبناء الشعب بشأنها). أما الفقرة (ج) من المادة (61) فنصت على أنه (يكون الاستفتاء ناجحاً ومسودة الدستور مصادق عليها عند الموافقة أكثرية الناخبين في العراق وإذا لم يرفضها ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر). أي أعطت الحق " لثلثي ثلاث محافظات في التحكم بحق سكان بقية العراق (15) محافظة أي وضع مصلحة الاغلبية بيد الأقلية "[1]، ما جعل هذه المادة نقطة خلافية بين الأوساط العراقية وقد اشرنا سابقاً إلى أن السيد السيستاني سجل تحفظاً وعدم رضا بما نصت عليه هذه المادة، إلا أنها لم تشكل عائقاً في اقرار الدستور فقد أعلنت اللجنة العليانتخاباتا المستقلة للانتخابات أن نحو 78% من الناخبين العراقيين صوتوا بنعم للدستور العراقي فيما رفضه نحو 21%، وبذلك أصبح للعراقيين دستوراً دائماً .وفي الحديث عن ملامح هذا الدستور الجديد في العهد الجديد بعد عهود الدكتاتوريات يتضح أنه وعلى الرغم من ايجابياته بكونه المرجع القانوني لأي سلطة سياسية ستحكم في العراق خاصة بعد تجارب الدساتير المؤقتة في مراحل الحكم السابقة، إلا أنه حمل بعض الألغام الدستورية التي يمكن أن تودي إلى مشاكل في الحكم بسبب عدم الوضوح في نص بعض الفقرات أو من خلال التضارب في الصلاحيات بين حكومة المركز وحكومات الأقاليم، وبالمجمل جاء الدستور العراقي في معظمه ليؤكد معظم ماجاء في قانون ادارة المرحلة الانتقالية

---

1 – عبد الحسين شعبان ، **اشكاليات الدستور العراقي المؤقت**، مصدر سابق، ص 25.

بشكل موسع أكثر، ولعل أبرز النقاط الخلافية هي شكل نظام الحكم (الفيدرالية)، والمادة (111) المتعلقة بالنفط والغاز.

أخذ المشرع العراقي بثنائية المجالس التشريعية. فقد نصت المادة 48 من الدستور العراقي على أن" تتكون السلطة التشريعية الاتحادية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد "، "ويتكون مجلس النواب من عدد الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله ،يتم انتخابهم بطريقة الاقتراع السري المباشر ،ويراعى تمثيل سائر مكونات الشعب العراقي "(المادة 49). اهم اختصاصات مجلس النواب تشريع القوانين الاتحادية، والرقابة على اداء السلطة التنفيذية وانتخاب رئيس الجمهورية (م 61)"[1]، فيما نصت المادة 65 على إنشاء مجلس تشريعي آخر يدعى " بمجلس الاتحاد " عبر قانون يقر بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب ويضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم "غير ان هذا المجلس لم تحدد اختصاصاته في العقد المنشئ للاتحاد وهو الدستور، وبالتالي لا يمكن ان تنشأ هيئة فيدرالية بقانون اعتيادي "[2] لأنه يمكن ان يؤدي إلى تحكم مجلس النواب في تحديد اختصاصات مجلس تشريعي ثاني منافس، إلا انه لم يتم سن قانون انشاء هذا المجلس حتى الآن على الرغم من تبني خيار الفيدرالية كنظام حكم للعراق!

وفيما يتعلق بتقاسم السلطات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الأقاليم وتصميم النظام الاتحادي في العراق فقد "سار بخلاف المنطق الفيدرالي وضد توجهات المسيرة الفيدرالية التي عرفتها الكثير من الدول "[3] والنقاش هنا يطرحه ما نصت عليه المادة (110)، والمادتين (111)،(112) وتتعلق بمبدأ توزيع الاختصاصات بين السلطة المركزية والسلطات المحلية.

1- انظر: الدستور العراقي الدائم 2005.

2- منذر الشاوي ، **فلسفة الدولة**، مصدر سابق، ص 180.

3- المصدر السابق، ص 177.

فالفقرة الأولى من المادة 110 تنص على أن من "اختصاص السلطات الاتحادية رسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية " ما يطرح سؤال هل توجد سياسة سيادية وأخرى لا، ومن يحددها، وبحال وجودها هل يعني وجود سياستان اقتصادية وتجارية؟

الخلط الاخر في الصلاحيات تعلق بأمر في غاية الأهمية وهو الثروة النفطية والغازية في العراق، فقد نصت المادة 111 من الدستور على ان "النفط والغاز ملك كل الشعب العراقي في كل المحافظات والأقاليم" ويفهم منه ان النفط والغاز ملك للشعب العراقي الذي تدير شؤونه السلطة المركزية، إلا أن الفقرة الأولى من المادة 112 فصلت ذلك بأن "تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة "ما يعني ادارة مشتركة للنفط والغاز بين الحكومة المركزية والاقاليم المنتجة على الحقول الحالية، دون التطرق إلى ادارة الحقول التي تستكشف فيما بعد، ما يطرح أيضاً سؤال عن التناقض بين نصي المادتين 111 و112 .

هذه التناقضات والثغرات ستؤدي في المستقبل كما سنشهد في الفصل الثالث إلى مطبات سياسية وتعثر في المسار الفيدرالي الذي لم يكن واضحاً في النص الدستوري وأصبح موضعاً للتجاذب السياسي بين من رأى فيه حلاً مستقبلياً يضمن عدم تركيز السلطة كما كان في عهد ديكتاتورية الحكم السابقة وبين من رأى فيها "فيدرالية مصطنعة كون الفيدرالية العراقية سارت من الكل إلى الأجزاء، فالنظام الفيدرالي لم تفرضه طبيعة الأشياء وإنما فُرض على الأشياء وطبيعتها)" [1].(

لذا فإن الأساس الطائفي والعرقي للعملية السياسية في العراق وتسيّد نظام الزبائنية الذي رسخته قوات الاحتلال على الرغم من زعمها تأسيس لقواعد ديمقراطية قد تكون في الشكل صحيحة إلا أنها لا تتطابق مع الواقع العراقي والدليل أن الفيدرالية لاتزال موضع جدل إلى اليوم داخل العراق بين مؤيد ومعارض رغم النص عليها دستورياً، هذان الأساسان يتناقضان مع إقامة ديمقراطية في عراق قائم على مواطنة عراقية عامة ومتساوية. "وكما في لبنان فإنه يمهد الطريق لانقسام في

---

[1]- منذر الشاوي، **فلسفة الدولة**، ط1، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، بغداد، 2012، ص 181.

المستقبل ولتدخل القوى الخارجية، وهذان خطران يهددان العراق الذي لا يزال مستهدفًا وغير مهيأ لمواجهتهما. إن العملية الدستورية الآخذة بالتشكل سترسخ الطبيعة المختلفة لهذه العملية السياسية. لكن قبل التعرف على مخرجات هذه العملية الدستورية السياسية لابد للباحث من التعرف على المقدمات التاريخية التي مهدت لهذا التغيير في ملامح الحياة السياسية في العراق عبر عملية قيصرية بدأت ارهاصاتها في 1990 وانتهت في العام 2003، لتضع أسساً قانونية تؤطر العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية على المدى الطويل وتلخص المراد من العون الأمريكي في التخلص من الديكتاتورية.

الفصل الثاني: العلاقة العراقية – الأمريكية:

إذا كان التأسيس للعملية السياسية الجديدة في العراق منذ العام 2003 ارتبط بشكل مباشر ووثيق بالاحتلال الأمريكي الذي أفرز معطيات جديدة وواقع مستحدث في العمل السياسي وشكل النظام السياسي ،وقلب كل الموازيين السابقة في العهود التيُ حكم بها العراق سواء أكانت الملكية منها أم الجمهورية ،هذا الارتباط الوثيق والعلاقة المباشرة يجعل من الباحث عن أسس العملية السياسية الجديدة في العراق يعود إلى مقدمات هذا الاحتلال الذي أفرز هذه الأسس ،ولايكاد يختلف اثنان من الباحثين أو المتابعين على أن هذا الاحتلال لم يكن وليد اللحظة أو لنقل بأنه لم يكن وليد عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن وإدارته من المحافظين الجدد كما اصطلح على تسميتهم والذي أفردنا له مبحثاً كاملاً في الفصل الأول كما سبق، بل كان نتيجة تراكمات تاريخية في الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق سنحاول أن نسبر غورها في هذا الفصل، وذلك بهدف الإحاطة الأوسع بموضوع بحثنا بوضعه في إطاره الأشمل لاستجلاء رؤية أوضح.

المبحث الأول: مقدمات ما قبل الاحتلال

أصبح الاحتلال الأمريكي للعراق واقعاً فعلياً في العام 2003، إلا أن مقدماته وفقاً لمانشر من دراسات ومذكرات لقادة رسمت خيوط الاحداث تعود إلى ما قبل هذا التاريخ بكثير، وأشير هنا مرة أخرى إلى مقالة ل(نيكولاس ليمن)[1]، حيث يشير في هذه المقالة إلى تقرير من 27 صفحة ،مختوم بختم وزارة الدفاع ويبين هذا التقرير تفاصيل الخطة الاستراتيجية التي بدأ العمل عليها في أيار / مايو 1990، واستمر العمل عليها بعد حرب الخليج الثانية في عام 1992، وأسماء الذين شاركوا في وضعها ليخلص إلى نتيجة أن" ماحصل في العراق لم يكن غريباً أو مفاجئاً للمتابعين للاستراتيجيات الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة "، وهذا مايؤكده الجنرال نورمان شوارزكوف في

[1] -Nicholas Lemann, **The Next World Order**,Ipaid.

مذكراته التي نشرت بعد حرب الخليج 1992" بأن الخطر الأول والرئيسي هو العراق"[1]، وذلك من خلال التقرير الذي أعده بعد زيارته للشرق الأوسط في أواخر العام 1989 لتقييم الأخطار التي تواجه أمريكا، بعد أن عين قائداً للقيادة المركزية الأمريكية، ويقول (شوارزكوف) إن لدى القوات المركزية تدريباً سنوياً، والتدريب الخاص لعام 1990 لأول مرة يخطط على أساس أن العدو هو العراق وليس الاتحاد السوفياتي، وتجدر الإشارة إلى أن شوارزكوف نفسه هو الذي قاد القوات الأمريكية والمتحالفة في ماسمي ب " عاصفة الصحراء" في أوائل عام 1991.

بعد توجيه دفة الاستهداف من الاتحاد السوفياتي إلى العراق بدأت الخطوات العملية في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية وصولاً إلى اللحظة المناسبة والظروف المؤاتية لتوجيه الضربة المنشودة فمع " بداية عام 1990 بدأ الاعلام الأمريكي والإعلام البريطاني يتحدث عن المدفع العملاق العراقي وغيره ،مع أن مدير مشروع المدفع العملاق كان قد نشر كتاباً في بريطانيا بعد عودته بين فيه أن كل التفاصيل كانت معروفة، وأنه اشتغل أساساً في أمريكا لتطوير المدفع العملاق "[2]، رغم المعرفة الوافية من قبل بريطانيا وأمريكا بتفاصيل المشروع العراقي وحيثياته على عكس ما أشيع عن الغموض والسرية حوله في اعلام كلا البلدين إلا أن " الموضوع استغل اعلامياً للتمهيد لضرب العراق ،ووضعت تفاصيل الخطة المعتمدة ومواقع القصف، وبدأ التدريب النظري في تموز /يوليو 1990، وتداخل هذا كله مع الحرب "[3]، من هنا تبرز الحاجة إلى استقراء المحطات التاريخية التي مهدت للخطة المذكورة بمساعدة دولية كما سنرى من خلال ما سيأتي في هذا المبحث لأنه " لايمكن عزل تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة خلال العقد الأخير عن العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق بموجب قرار مجلس الأمن الرقم 1483 ،والتي استمرت خلال الفترة من

---

[1]- H. Norman Schwarzkopf, **it Does not take a Hero: General H. Norman Schwarzkopf: The Autobiography** , written with Peter Petre (New York: Bantam Books , 1992) , pp.267-308.

[2]. 269 ص، مصدر سابق، **العراق من الاحتلال إلى التحرير**، خير الدين حسيب –

[3] - H .Norman Schwarzkoph,Ipaid

آب/أغسطس 1990 إلى أيار /مايو 2003 "[1]، لذا سوف نفرد هذا المبحث للحديث عن الحصار الاقتصادي للعراق وقرارات الأمم المتحدة ،إضافة إلى الحروب الأمريكية وصولاً إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما نتج عن هذه الأحداث ومدى تأثيرها على مستقبل العراق السياسي الراهن "وهو مايثير مرة أخرى التساؤل حول مدى مسؤولية النظام الدولي والسياسات التدخلية للقوى الكبرى في إنتاج ظاهرة الدولة الفاشلة "[2]، بالمقابل سنرى كيف تعامل النظام العراقي مع هذه الاستحقاقات وهل نجح في تجنب الحرب طيلة هذه السنوات ام أنه سار على الخطة الأمريكية وفقاً لما رسم له لنكون أمام " مشهد تراكم لأخطاء من الجانب العراقي ،يقابله مشهد من تراكم النوايا من الجانب الأمريكي والاستثمار في الأخطاء العراقية المتراكمة ؟)" [3] .(

أولاً : القرارات الأممية والحصار الاقتصادي

شكلت الفترة الزمنية بين العامين (1990 –2003) مرحلة قاسية على العراق ،استنفذت فيه كل طاقاته الاقتصادية والعسكرية ،وانعكس على المجتمع العراقي الذي عانى فيه من نقص الغذاء والفقر والتجويع بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق طيلة هذه السنوات، انطلاقاً من عدة قرارات صدرت عن منظمة الأمم المتحدة بسبب دخول القوات العراقية الأراضي الكويتية واحتلال الكويت في الثاني من آب أغسطس عام 1990، وهو نفس التاريخ الذي صدر فيه أول قرار أممي (660) بحق العراق وهو القاعدة الأساسية التي استندت عليها كل قرارات مجلس الأمن الدولي الصادرة ضد العراق في شأن الكويت، والذي سنناقشه في معرض حديثنا عن تأثير هذه القرارات على العراق وصولاً إلى انهاكه، متسائلين عما إذا كان دور الأمم المتحدة انحصر في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وهو المبدأ الذي استندت إليه هذه المنظمة في أصل وجودها، أم أن مجلس

---

[1] – محمد فايز فرحات، **الاحتلال وإعادة بناء الدولة (دراسة مقارنة لحالات اليابان وافغانستان والعراق)**، سلسة أطروحة الدكتوراه، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015، ص 355.

[2]– محمد مايز فرحات، **الاحتلال وإعادة بناء الدولة (دراسة مقارنة لحالات اليابان وافغانستان والعراق)**، ص 355.

2– عبد الوهاب عبد الستار، **احتلال مابعد الاستقلال، التداعيات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق**،،ط1 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2007، ص 44.

الأمن تجاوز لهذه المهمة ليشكل بدوره أداة لتفتيت الدولة العراقية وتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية التي وضعت عام 1990 والتي اعتبرت أن العراق هو العدو الأول للولايات المتحدة الأمريكية كما أسلفنا الذكر ؟

بماأن القرار 660 هو باكورة القرارات الأممية سنخصص له وما تبعه من قرارات الفقرة الأولى، فيما نخص الفقرة الثانية للقرار رقم 678 والذي شكل القرار الفصل والأساس في إباحة استخدام القوة العسكرية ضد العراق كما سنرى.

-"1القرار 660 /1990:

صدر القرار رقم 660 بنفس تاريخ دخول القوات العراقية الأراضي الكويتية و احتلال الكويت أي في 2 آب / أغسطس عام 1990، واعتبر فيه مجلس الأمن أن احتلال الكويت هو خرق للسلم والأمن الدوليين، وبالتالي فإن كل ما يتعلق بحالة العراق والكويت سيكون في هذا القرار والقرارات اللاحقة خرقاً للسلم والأمن الدوليين وفقاً للمادتين 39 و40 من ميثاق الأمم المتحدة ما يعني أن منظمة الأمم المتحدة لم تتخذ التدابير الأساسية ضمن الفصل السادس لإقرار السلم والأمن الدوليين في المنطقة بل أقرت استخدام القوة ولو ضمناً "وهو مايؤدي ضمن الفقه الدولي إلى حالة تحولت فيها الأمم المتحدة من راعية للأمن والسلم الدوليين إلى مجهضة لهما)" [1].(

يفسر هذا الأمر سرعة اتخاذ القرار اللاحق ليحمل الرقم 661 في 6 آب /اغسطس 1990، أي بعد أربع أيام فقط على اصدار القرار الأول في هذا الشأن، دون أن تعطى فرصة كافية لتنفيذ القرار 660 و"ايجاد فرص حل ،وتسويات ومباحثات وفق المواد 41 و 42 و43 و 44 و45 من ميثاق الأمم المتحدة بل قرر استخدام القوة في المقاطعة الاقتصادية بصورة ملتبسة غير منصوص

1- للاطلاع اكثر حول هذا الموضوع والنقاش القانوني انظر: جميل محمد حسين الجندي، دراسات في قانون المنظمات الدولية (المنصورة :مكتبة الجلاء ،1997)

عنها فيها "[1]، الالتباس وقع بين النص وبين التطبيق، حيث نصت المادة السادسة من القرار على اتباع الطرق القانونية لتنفيذ المقاطعة الاقتصادية من خلال تأليف لجنة لهذا الغرض تضم جميع أعضاء مجلس الامن وفقاً للمادة 28 من نظامه الداخلي "[2]، إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا أعطوا الحق لأنفسهم لتطبيق القرار دون تأليف اللجنة المنصوص عليها وبطريقة مخالفة حيث اعتبر كل من " روسيا وفرنسا والصين أن تنفيذ القرار 1990/661 وفق التفسير الامريكي –البريطاني له يعد محالفة قانونية أممية لقيامهما بالحصار البحري في سياق تنفيذ العقوبات الاقتصادية "[3]، ورأى الرئيس الفرنسي آنذاك فرانسوا ميتران أن هذا الحصار يدخل " ضمن العمليات الحربية، لاضمن الحرص على إحلال السلم والأمن الدوليين اللذين صدر القرار من أجلهما "[4]، لم تقتصر المخالفة على الحصار البحري في تنفيذ القرار ،بل تعداها إلى المواد التي شملها القرار ضمن الحصار الاقتصادي على العراق حيث نص القرار على ضرورة مراعاة القيم الإنسانية في العراق وان العقوبات الاقتصادية التي حددت ضمن القرار لا تشمل المواد الغذائية والمواد الأولية لديمومة الحياة، إلا أن " الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ومن دون الرجوع إلى إصدار قرار آخر، شملت كل المواد بما فيها المواد الطبية والغذائية، وهو ماسبب كارثة انسانية "[5] إلا ان التبرير الأمريكي لهذه الكارثة والقصد من ورائها "هو جعل الحياة في منتهى الصعوبة، بحيث يجد العراقيون –كلما سنحت لهم الفرصة بالتقاط أنفاسهم –أن استمرار وجود صدام، يكلفهم الكثير من العناء والمتاعب مع العالم الخارجي "[6]، في حين أن " موت أكثر من نصف مليون طفل عراقي يستحق ذلك كثمرة للحصار

2–هيثم غالب الناهي، **تفتيت العراق** "**انهيار السلم المدني والدولة العراقية**"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص254

[2]. 1990/ – انظر: قرار مجلس الأمن الدولي رقم 661 الصادر في 6 آب / أغسطس

[3]. – هيثم غالب الناهي، **تفتيت العراق** "**انهيار السلم المدني والدولة العراقية**"، مصدر سابق ، ص ٢٥٤

[4] – خطاب الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران بشأن العراق، لوموند، 13 /1990/8.

[5]. – هيثم غالب الناهي، **تفتيت العراق** "**انهيار السلم المدني والدولة العراقية**"، مصدر سابق ، ص ٢٥٤

[6] – سمير الخليل، **الحرب التي لم تكتمل: الديمقراطية في العراق ومسؤولية التحالف**، (لندن ؛ بيروت : دار الساقي،1991)، ص.ص 34 –38 .

من وجهة نظر وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبريت "[1]، لقد كان لهذا الحصار اللانساني أبعاد خطيرة على المجتمع العراقي يبدو أنه كان ممنهجاً للوصول إلى مرحلة الانهاك السياسي والاقتصادي والاجتماعي تمهيداً للحل الأمريكي بالديمقراطية الموعودة مستقبلا والتي أرست قواعدها بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، وبالعودة إلى القرارات الأممية فقد صدرت سلسة قرارات بعد القرار 661 حملت الأرقام على الترتيب 662 و663 و664، ثم القرار 665 /1990 الذي أكد على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة والمناسبة لاقرار العقوبات الاقتصادية، وهو بذلك يكون قد أثار نفس المشكلة القانونية التي أثارها القرار 661 لكونه لايتفق مع المادة 42 من ميثاق الامم المتحدة كما أشرنا في معرض نقاشنا للقرار 661، وذلك لضرورة استنفاذ كل الاجراءات المنصوص عليها في المادة 41 لاقرار السلم والأمن الدوليين قبل تطبيق أي اجراء تنص عليه المادة 42، إلا أن القرار 1990/665 صدر في 25 آب /أغسطس "من دون أن يعطي فرصة لتطبيق القرار 1990/661 وتنفيذ المادة 41 من الميثاق ولم يتأكد من فشل المسعى السلمي والتطبيق الفعلي لشيوع الاستقرار وعدم فشله "[2]، سرعة اتخاذ القرارات وعدم افساح المجال للحل السلمي والمفاوضات سرّع الاتجاه إلى الخيار العسكري ضد العراق والذي شرعنه دولياً القرار رقم 1990/678 الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 29 تشرين الثاني /نوفمبر 1990 الذي أباح استخدام القوة العسكرية بكل وسائلها. فإذا كان "القرار رقم (661) قد شكل القاعدة الأصلية للعقوبات الاقتصادية ضد العراق حيث الزم كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمنع أي تجارة أو تعامل مالي مع العراق أو الكويت المحتلة "[3]، فإن القرار 678 /1990 قد فتح الباب على مصراعيه للتدخل العسكري في العراق.

---

[1] – منار محمد الرشواني، **الغزو الأمريكي للعراق: الدوافع والأبعاد**،"**كتاب احتلال العراق: أهداف، نتائج، المستقبل**"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 57 .

[2] – علي محمد عيدان الجبوري، **العلاقات العراقية –الروسية (2011–1991)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012،ص ٢٥٦ .

[3] – عبد الأمير الأنباري، **التعويضات المفروضة على العراق**، كتاب برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 179.

-"2القرار 1991/687:

صدر القرار الأممي رقم 687 في الثالث من نيسان /أبريل من العام 1991،القاضي بوقف إطلاق النار بعد بدء الحرب على العراق التي لم تستمر إلا لأيام معدودة، مؤكداً على ضرورة التزام كل الدول المعنية بالقرار(العراق –الكويت – قوات التحالف) بالسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي بمافي ذلك احترام الحدود الدولية للدولتين، ومطالباً الأمين العام للأمم المتحدة اتخاذ الترتيبات اللازمة لترسيم الحدود واحترامهما وفق اتفاق 1963/10/4[1]، وعلى الرغم من كون هذا القرار هو قرار لوقف اطلاق النار وبالتالي انهاء حالة الحرب على العراق من قبل التحالف الدولي إلا أنه اعتبر من " القرارات المذلة والمجحفة والمعروف ب " أبو القرارات" كما يكنى والمؤلف من 34 مادة 3900 كلمة (وهو أطول قرار في تاريخ المنظمة الدولية)، والذي كبل العراق وجرح كرامته الوطنية وثلم سيادته وكبله وقيده بأصفاد ماتزال تأثيراتها حتى الآن "[2]، اعتبر هذا القرار قراراً مجحفاً بحق العراق وذلك لأنه وعلى الرغم من انسحاب القوات العراقية من الكويت وعودة حكومتها الشرعية، إلا أن العقوبات التي فرضتها قرارت المجلس السابقة استمرت نافذة المفعول حيث تم تعديلها بموجب القرار 1990/687[3]، بل و"أضاف حزمة من الالتزامات المتنوعة بما في ذلك تخطيط الحدود بين العراق والكويت وإقامة منطقة منزوعة السلاح على الحدود بين البلدين تحت رقابة وحدة مراقبة (UNIKOM) تابعة للأمم المتحدة "[4]، كما فرض القرار على العراق قبول بنزع وتدمير أسلحة الدمار الكيميائية والبيولوجية وجميع الصواريخ الباليستية التي يتجاوز مداها 150 كم "وهو مايعد سابقة غير قانونية اتخذها مجلس الأمن الدولي، وخصوصاً بعد أن ألف لجنة لتصفية

---

1 – Fiona Watson, **Sanctions against Iraq**, Research Paper 94/105, House of Commons Library, October 1994.

2– عبد الحسين، شعبان، **المعاهدة العراقية –الأمريكية من الاحتلال العسكري إلى الاحتلال التعاقدي**، ط1،المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان، 2008، ص 29.

3– Geoff Simons, **The Scourging of Iraq: Sanctions,** Law and Natural Justice, McMillan Press, Second edition, London, 1998, p.p 49-50

– عبد الأمير الأنباري، **العتويصات المفروضة على العراق**، ص 180.4

أسلحته وفق البنود التي أملتها الولايات المتحدة الأمريكية في خيمة صفوان[1]، من حق مجلس الأمن الزام الدول تطبيق البروتوكولات والمعاهدات الصادرة عنه فقط، وبالتالي كان على القرار 687 الزام العراق بتطبيق اتفاقية جنيف الصادرة في 17 حزيران /يونيو1925 الخاصة الحرب البيولوجية والكيميائية ،لأنه موقع مسبقاً على هذه الاتفاقية،"كما كان على مجلس الأمن الاكتفاء بإلزام العراق تطبيق اتفاقية 10 نيسان /أبريل 1972 المتعلقة بالأسلحة النووية "[2]، إلا أن القرار الأممي عمل على "تأطير ماتم التوصل إليه في صفوان بإطار قانوني دولي يمنع العراق ويقطع عليه الطريق للتراجع عنه دون مواجهة عواقب وخيمة وفق القانون الدولي "[3]، ومن مفاعيل هذا القرار منع الدول الأعضاء من تصدير أي سلاح للعراق حتى ولو طلقة بندقية ،تدمير الرادع العراقي من أسلحة التدمير الشامل بأنواعها الثلاث (النووي والكيماوي والجرثومي) وخزينه [4]، فرض عقوبات اقتصادية على العراق بمنع الدول والشركات والحكومات من بيع او توريد أية سلع أساسية او منتجات غير الأدوية والامدادات الصحية للعراق، كما أنه وضع قيداً على العراق بضرورة ان يستعرض مجلس الأمن كل 60 يوماً امتثال العراق بضوء سياسات وممارسات حكومته في تنفيذه لجميع القرارات ذات الصلة لينظر المجلس بعدها في تخفيض أو رفع الحظر[5] وهو الأمر الذي لم يحدث رغم كل جهود العراق للامتثال " مايظهر الغرض السياسي من وراء اتخاذ هذا القرار وهو اضعاف النظام السابق إلا ان عواقب تنفيذه طالت العراق ككيان وشعب ودولة وأدت في النهاية إلى انهيارها بفعل الغزو الأمريكي 21 آذار /مارس – 9 نيسان /أبريل 2003 "[6]، يتضح هذا الأمر جلياً إذا ماتمت قراءة القرارات الأممية التي صدرت بعد القرار 687 /1990 "التي عطلت بجملتها أداء الدولة العراقية وعمقت الخلافات الداخلية، ووضعت العراق تحت الوصاية الأمريكية والبريطانية بصورة أو بأخرى

---

[1] – خيمة صفوان هو المكان الذي تحاورت فيه الحكومة العراقية مع الحلفاء وأقرت بقبول القرار دون قيد أو شرط.

[2] – دايفيد كورترايت، **أليستر ميلار وجورج أ.لوبيز، العقوبات الذكية :إعادة هيكلة سياسية الأمم المتحدة في العراق**، المستقبل العربي، السنة 24، العدد 268 (حزيران /يونيو 2001).

[3] – عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، **احتلال مابعد الاستقلال**، مصدر سابق، ص 182.

[4] انظر : المادة 9 من القرار 687 /1991 الصادر عن مجلس الامن الدولي

[5] - **Sanctions against Iraq**, Op. Cit

[6] – عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، **احتلال مابعد الاستقلال**، مصدر سابق، ص 184.

،بدءاً من فرق التفتيش مروراً بقانون النفط مقابل الغذاء ونهايةً باحتلاله "[1]، فالقرار تعدى دوره في حفظ السلم والأمن الدوليين بانهاء احتلال العراق إلى الكويت ليصبح لأداة لتكبيل العراق وشل كل جوانب الحياة فيه على الرغم من امتثال العراق لقرارات الأمم المتحدة، الأمر الذي تقع مسؤوليته أيضاً على النظام العراقي لأن " الحاكمين في الدولة العراقية أقروا في حينه تدمير الدولة من خلال قبولهم بنص القرار دون الرجوع إلى مناقشة الأمر من الناحية القانونية. فالقرار لم يكن قراراً لإعادة السلم والأمن الدوليين، بقدر ماتعدى ذلك ليكون محكمة دولية، وهيئة تعويضية ،وولاية سياسية واقتصادية "[2]، وبالتالي فإن موافقة العراق على القرار 1991/687 لم تكن بداية لاحتلال العراق من جانب الولايات المتحدة الأمريكية من خلال "رسم سياسة مفادها أن تسلب سيادة العراق بالتدريج لينعدم السلم والاستقرار فيه "[3]، بل كانت مساراً لتنفيذ "خطة بريمر لتفتيت الدولة العراقية والتلاعب بقوانينه ومستقبله، إذا ماعرفنا أن مجلس الأمن الدولي في قراراته اللاحقة 1483 و1521و1543 و1627 قد استند بعد الاحتلال إلى القرار 1991/687 والقرار 1990/678)"[4].(

أما في يتعلق في قضية التعويضات التي فرضها مجلس الأمن على العراق، والتي أثقلت الكاهل العراقي، إضافة إلى الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه كما أشرنا سابقاً وفقاً لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بذات الشأن، حيث اعتبر القرار 687 /1991 العراق مسؤولاً بموجب القانون الدولي عن جميع الخسائر والأضرار، بما في ذلك الأضرار اللاحقة بالبيئة والمصادر الطبيعية، إضافة إلى الضرر اللاحق بغير العراقيين، وقد تم إنشاء صندوق الأمم المتحدة للتعويضات بموجب

---

[1] – دايفيد كورترايت، **أليستر ميلار وجورج أ.لوبيز، العقوبات الذكية :إعادة هيكلة سياسية الأمم المتحدة في العراق**، مصدر سابق، ص 132 – 155 .

[2] – هيثم غالب الناهي، **تفتيت العراق "انهيار السلم المدني والدولة العراقية**، مصدر سابق، ص 272.

[3] – باسيل يوسف بجك وآخرون، **استراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه**، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 49.

[4] – هيثم غالب الناهي، **تفتيت العراق "انهيار السلم المدني والدولة العراقية**، مصدر سابق، ص281.

توصيات هذا القرار[1] وبهذا يكون مجلس الأمن قد "صادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة سلطتها في بإصدار توصيات بشأن التعويضات، كما تجاهل اختصاصات محكمة العدل الدولية التي يقع فض مثل هذه النزاعات في جوهر اختصاصاها "[2]، لقد أضر صندوق التعويضات بالعراق إذ فتح الباب أمام الادعاءات المبالغ فيها للحكومات وهو ضرر أحاق بالشعب العراقي قبل نظامه الحاكم ،وقد شمل التبذير وعدم النزاهة في صرف موارد العراق خاصة إذا ماعرفنا ان "حصة الأسد في هذه التعويضات ذهبت لكبريات الشركات الأمريكية حيث حصلت شركة هاليبرتون التي كان يرأسها نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني على 18 مليون دولار وشركة بكتل على 7 ملايين دولار"[3]. وغيرها من شركات النفط الأمريكية، هذه التعويضات لم تمنح عن خسائر فعلية إنما عن ارباح كانت متوقعة لو استمرت بأعمالها التي توقفت بسبب احتلال العراق للكويت، وبالرغم من ذلك تمكن العراق من الصمود بوجه المقاطعة التجارية تصديراً واستيراداً، إلا أنه وأمام اصرار الولايات المتحدة الأمريكية على تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء جرد الدولة العراقية من ايرادتها ورهنها بالأمم المتحدة وهو" ما حصل بالفعل حين قبل العراق بقرار الأمم المتحدة الرقم 986 لعام 1996 المشهور ببرنامج النفط مقابل الغذاء "[4]، وهي المرحلة (1996/8/6 -22-5-2003)التي أدت وفقاً لبعض التقديرات إلى "وفاة نحو 2,2 مليون عراقي بسبب انتشار سوء التغذية والأمراض ونقص الأدوية، وتركزت معظم الوفيات في الشرائح العمرية الأقل من خمس سنوات والأكبر من خمسين سنة "[5] هدف هذا الانهاك الممنهج للشعب العراقي كما ذكرنا سابقاً لكسر ارادة هذا الشعب جراء الحصار المميت "لتكون هناك حماسة شعبية للتغيير وهو مالم يحدث قط حتى حين دخول القوات

1– Abbas Alnasrawi, '**Economic Devastation, Underdevelopment and Outlook**', **in Fran Hazelton(ed), Iraq Since the Gulf War: Prospects for Democracy**, Zed Books, London, 1994, p.p 72-96.

2– عبد الأمير الأنباري، **العتويصات المفروضة على العراق**، مصدر سابق، ص 181.

3– عبد الأمير الأنباري، **العتويصات المفروضة على العراق**، مصدر سابق، ص 182.

4– هيثم غالب الناهي، **تفتيت العراق "انهيار السلم المدني والدولة العراقية**، مصدر سابق، ص 116.

5– محمد مايز فرحات، الاحتلال وإعادة بناء الدولة ، مصدر سابق، ص 396.

الأمريكية وإسقاط النظام العراقي بالقوة وتفتيت الدولة العراقية ومؤسساتها عنوة "[1]، يوضح هذا الأمر توماس فريدمان المحرر الدبلوماسي في "نيويورك –تايمز" أن نظام العقوبات وضع لإثارة انقلاب عسكري داخل العراق لخلق " طغمة عراقية حاكمة ذات قبضة حديدية بلا صدام حسين "،"وسيكون ذلك عودة إلى الأيام التي أحكم فيها صدام حسين قبضته الحديدية على العراق كله بما كان يرضي حليفي أمريكا تركيا والمملكة العربية السعودية، وفي آذار/مارس 1991، وصف أحمد الجلبي (زعيم المؤتمر الوطني العراقي) هذا التصور بأنه شر المواقف المحتملة كلها بالنسبة للشعب العراقي "[2]، إلا أن السلوك الأمريكي أثناء الانتفاضة الشعبانية عام 1991 كان مغايراً لذلك ف "الولايات المتحدة لم تكن تريد للانتفاضات الشعبية أن تنجح ،ولم تتم الانشقاقات، ولا محاولة الانقلاب"[3]، تفسير ذلك يعود لكون الانتفاضة مدعومة آنذاك من ايران وبحسب رئيس الاستخبارات العسكرية العراقية آنذاك وفيق السامرائي فقد اعترض الجيش العراقي رسالة لاسلكية بين جماعتين من المتمردين في الجنوب العراقي ورد فيها أن الموقف العدائي الأمريكي كان مرتكزاً على "مخاوف واشنطن من امتداد النفوذ الايراني إلى الجنوب العراقي، وبخاصة "جماعة السيد"، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، القائم في ايران "[4]، هذه المعطيات تتفق مع الاستراتيجية الأمريكية التي وضعت 1990 كما أسلفنا الذكر باعتبار ان العراق هو العدو الأول لأمريكا لذلك كان اجتياح العراق للكويت وبحجة انهاء احتلال الكويت المدخل الذي جعل " الغرب والشرق مجتمعين، نتيجة مراجعة حساباتها المستقبلية، جندا الأمم المتحدة لتصدر قرارات شرعية لتدمير العراق رويداً رويداً، منذ الحصار ولغاية الاحتلال الأمريكي "[5]، هذه القرارات وخصوصاً القرار 687 /1990 كان سبباً في نشوب أزمات بين العراق والأمم المتحدة وكانت هذه " الأزمات هي السبب الذي قاد إلى تعرض العراق لسلسة من الضربات

---

1 -Robert ,Fisk ,"**focus Part One :The Human Cost; Does Tony Have any Idea What the Files are like that Feed off the Dead** , Independent , 26/1/2003 .

2- Noam Chomsky, **World Orders, Old and New** , (New York , Colombia . University Press , 1994) , p.9.

3 -Financial Times, 3 May 1991 ,p.4

4 -Andrew and Patrick Cockburn , **Out of Ashes: The Resurrection of Saddam Hussein** (New York), Harper Collins , 1999, p.25 .

5– نعومي كلاين، **بغداد: السنة الصفر، نهب العراق سعياً إلى يوتوبيا المحافظين الجدد**، المستقبل العربي، السنة 27، العدد 308، (تشرين الأول /أكتوبر 2004)، ص 25–47.

الجوية المركزة التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها أعوام 1998،1994،1993و2001 "[1]، كما لجأت الولايات المتحدة إلى القرار 1990/687 لتسويغ "قرارها بغزو العراق واحتلاله بحجة انتهاك العراق لهذا القرار، إذ صدر القرار 1441 /2003 ليفتح الطريق لهذا الغزو "[2]، على الرغم من أن هذا القرار لم يعط الولايات المتحدة الأمريكية التفويض من قبل الأمم المتحدة بضرب العراق لأن " القرار لم يشر من قريب أو بعيد إلى مسألة تغيير النظام، ولكنه تعامل بالإساس مع مسألة القدرات العسكرية والنووية العراقية)" [3].(

ثانياً :الحروب الأمريكية على العراق:

رأينا في الفقرات السابقة ومن خلال استعراض القرارات الاممية التي صدرت بحق العراق من لحظة دخول القوات العراقية إلى الكويت واحتلاله، إلى لحظة اخراجه بالقوة عبر عملية عسكرية وبتفويض من مجلس الأمن ،حتى فرض الحصار الاقتصادي الذي استمر سنوات طوال عانى فيها الشعب العراقي ما عاناه من الحرمان والتضييق دفع من خلالها فاتورة المغامرة من قبل نظامه الحاكم من جهة، وفاتورة الحسابات الدولية والاقليمية والمصالح الاستراتيجية لهذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية "فقد شهدت مؤسسات الدولة العراقية خلال الثمانينيات والتسعينيات تراجعاً شديداً تحت تأثير الحرب العراقية – الايرانية ثم الحرب الأمريكية (1991–1990) ثم العقوبات الاقتصادية (1991 –2003) "[4]، نحن إذا أمام مشهد يمكن وصفه كالتالي أخطاء عراقية قاتلة يتبعها قرارات أممية مسيسة فتحت الباب لتنفيذ استراتيجية أمريكية "وهو ماحصل بالفعل نتيجة صراع القدرات والإرادات التي أعقبت اعلان الرئيس صدام حسين بإحراق نصف اسرائيل (بالكيماوي المزدوج) وقد كان احتلال الكويت وإخراج العراق منها فصولا في هذا الصراع الذي لم

---

[1]– عبد الوهاب عبد الستار القصاب، **احتلال مابعد الاستقلال**، مصدر سابق، ص 185.

[2]– نفس المصدر، ص 185.

[3]– شريف، بسيوني، **الحرب الأمريكية في العراق :مشروعية استخدام القوة**، السياسة الدولية، العدد 151 كانون الثاني/يناير2002، ص17.

[4]– محمد مايز فرحات، **الاحتلال وإعادة بناء الدولة**، مصدر سابق، ص 360.

ينته إلا بغزو العراق واحتلاله في نيسان /ابريل 2003 الذي دمرت الولايات المتحدة فيه ليس نظام الحكم في العراق وحسب، بل والدولة أيضاً)"[1].(

ويكون بذلك قد تخطى العراق الحدود المرسومة له اقليمياً من وجهة النظر الأمريكية، وأصبح يشكل خطراً على اسرائيل من جهة، وعلى جيرانه من دول الخليج من جهة ثانية، والمفارقة تكمن هنا بأن الكويت ودول الخليج كانوا من أبرز الداعمين للعراق في حربه ضد ايران، ولايخفى على أحد أن تمويل الحرب كان في جزئه الأكبر خليجياً وبالأخص كويتياً، يؤكد ذلك مطالبة الكويت ما اعتبرته ديوناً على العراق بعد انتهاء الحرب الايرانية –العراقية، في الوقت الذي اعتبر العراق أنه في حربه بالإنابة عن دول الخليج ضد ايران لا يعتبرها ديوناً بل واجب على الكويت، وهو ما يعتبر من أحد أسباب احتلال الكويت من قبل العراق إضافة إلى قضية الحدود وغيرها من القضايا العالقة بين البلدين ولا مجال لذكرها في بحثنا، ويظهر موقف دول الخليج جلياً من الحملة الدبلوماسية التي قادها وزير خارجية أمريكا جيمس بيكر إبان الحرب من خلال لقائه بوزير الخارجية العراقي طارق عزيز بهدف تسليم رسالة للرئيس صدام حسين والطلب منه الانسحاب من الكويت وإلا عليه أن يتحمل العواقب، بهدف حل النزاع سلمياً قبل اللجوء إلى خيار الحرب وقد تم التدوال بهذه المقترحات وقوبلت بنوع من الخشية في الخليج العربي والدول العربية التواقة لمعاقبة العراق[(2)]، قوبلت هذه الحركة الدبلوماسية برفض عراقي حاسم بالانسحاب من الكويت، أعطى الولايات المتحدة الأمريكية الذريعة التي تحتاجها، فلم يكن هذا المقترح إلا بهدف اقناع الكونغرس والرأي العام بانها استنفذت كل الطرق السلمية والتفاوضية قبل شن الحرب على العراق ،فقد كانت هذه الحملة الدبلوماسية تتم "بتنسيق دقيق، مع حملة تحشد موقوتة ومنظمة ودقيقة هي الآخرى على الصعيد

---

[1] – عبد الوهاب عبد الستار القصاب، **احتلال مابعد الاستقلال**، مصدر سابق، ص 181.

[2] للاطلاع على تفاصيل الحملة الدبلوماسية الأمريكية، انظر:جيمس بيكر، **سياسة الدبلوماسية**، ترجمة مجدي شرشر، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص401 ومابعدها.

العسكري للانتقال من حالة ردع تهديد العراق للمملكة العربية السعودية (عملية درع الصحراء) إلى العملية التي سيتم بموجبها إخراج العراق من الكويت والتي دعيت بعاصفة الصحراء)" [1] .(

-"1 عاصفة الصحراء 1991:

عاصفة الصحراء هو المصطلح الذي أطلق على العملية العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية وقوات التحالف الدولي ضد العراق بعد احتلاله للكويت وبموجب قرار دولي صادر عن مجلس الأمن الدولي هو القرار صاحب الرقم 1991/678 الذي كان المسوّغ الّذي استخدمته الإدارية الأمريكية والقوات المتحالفة معها للقيام بعملية عسكرية حملت اسم "عاصفة الصحراء" تحت شعار اخراج القوات العراقية من الكويت[2]، وقد افتتحت الولايات المتحدة الأمريكية عملية عاصفة الصحراء بضربة جوية نفذتها في الساعة الثانية فجر يوم 17 كانون الثاني /يناير 1991 بتوقيت بغداد، والتي انتهت بإخراج العراق من الكويت ورضوخه إلى شروط الاستسلام كما بيّنا في مناقشة قرار وقف اطلاق النار الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي تحت الرقم 1991/687، والذي جاء مطابقاً لاتفاق خيمة صفوان كما ذكرنا بين العراق والولايات المتحدة مقابل الحفاظ على بقاء النظام السياسي الحاكم في العراق[3]، وهو القرار الأكثر اجحافاً بحق الشعب العراقي والذي شرع الباب أمام التدخل الخارجي بغطاء أممي والتحكم بمقدرات العراق كما أسلفنا في الفقرة التي ناقشنا القرار فيها، إلا أن السؤال الذي يطرح هنا لماذا لم تسمح الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الحاكم في العراق أن يتهاوى، خاصة مع اندلاع الانتفاضات الشعبية في الجنوب والشمال العراقي،"لماذا صدت الولايات المتحدة المعارضة العراقية، وأمالت ميزان الحرب الأهلية إلى غير مصلحتها ؟"[4] يعطينا الجواب السيد جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك بالقول أنه " بقدر ما يريد جيران العراق اختفاء صدام حسين من السلطة بقدر ما يخشون من احتمال ان يصبح العراق ضعيفاً بطريقة

---

[1]– عبد الوهاب عبد الستار القصاب، **احتلال مابعد الاستقلال**، مصدر سابق، ص 142.

[2] - William J.Perry, "**Desert Storm and Deterrence",** Foreign Affairs, Summer 1991.

[3] - Majid Khadduri Edmund Ghareeb, **War in The Gulf 1990-9: The Iraq-Kuwait Conflict and Its Implications**, Oxford University Press, New York, 2997, P.P 183-184.

[4]- Andrew and Patrick , **Cockburn**, Out of the Ashes.p.111

غير متوقعة تفيد ايران وحكامها الذي يمكنهم نشر الأصولية الإسلامية بمساعدة شيعة العراق "[1] لذا تم تأجيل المقرر من الأهداف الأمريكية إلى السنوات اللاحقة التي تم فيها التمهيد للمشروع الأمريكي في العراق الذي تحقق في عهد جورج بوش الابن بدلا من جورج بوش الأب، ومع بلوغ اللحظة التاريخية المناسبة وقف جورج بوش الابن أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 2002 ليتحدث "بالتفصيل عن خرق العراق جميع قرارات مجلس الأمن الصادرة منذ 1991، وعدم الوفاء بالالتزامات الواقعة على النظام العراقي بموجب تلك القرارات في مجالات حقوق الانسان ،وانتشار أسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية، والقدرات الصاروخية " [2]، ويشير بوش إضافة إلى القرارات المتعلقة ببرنامج العراق النووي المزعوم وامتلاكه الأسلحة الكيماوية، إلى القرار 688 الذي ألزم العراق وقف كل أشكال القمع وعمليات القتل والاعتقال التعسفي التي يمارسها ضد المعارضة السياسية وضد الأقليات، أمام هذه الذرائع التي وإن تجاوزت حدود الحقيقة في بعضها إلا أنها بالمقابل كانت انعكاساً لسياسيات النظام العراقي السابق سواء الداخلية منها أو الخارجية لذلك دفعت هذه "الظروف المستجدة بعد نجاح قوات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بإخراج العراق من الكويت إلى السعي لتنفيذ عملية منظمة تهدف إلى تفكيك عناصر القدرة العراقية واحداً بعد آخر بحيث يبقى العراق بعد ذلك مجرد كيان هزيل مفتوح لأنواع التدخلات الخارجية)" [3].(

-"2عملية ثعلب الصحراء 1998:

لم تكن حرب الخليج الثانية أو عاصفة الصحراء 1991 آخر الغيث في الضربات التي انهملت على الشعب العراقي انطلاقاً من قرارات مجلس الأمن الدولي اللازمة للعراق والمتعلقة أساساً بانسحابه من الكويت ومن ثم بنشاطاته الكيماوية والتزامه بالتعاون مع لجان التفتيتش الدولية والسماح لها بتفتيش منشآته وفقاً للقرار 687 /1991، فقد شهد العراق سلسة من الضربات الأمريكية وبحجج متعددة في السنوات التي تلت تاريخ صدور هذا القرار ،ففي 27 حزيران /يونيو من العام

---

[1]- جيمس، بيكر، سياسة الدبلوماسية ، مصدر سابق، ص 638.

[2]- محمد مايز فرحات، **الاحتلال وإعادة بناء الدولة**، مصدر سابق، ص413.

[3]- عبد الوهاب عبد الستار القصاب، احتلال مابعد الاستقلال ، مصدر سابق، ص177.

1993 شنت الطائرات الأمريكية هجوماً بصواريخ كروز على مقر المخابرات العراقية في بغداد انتقاماً من محاولة اغتيال الرئيس الأمريكي جورج بوش في الكويت ،وفي العام 1998 قامت الولايات المتحدة الأمريكية مع بريطانيا بقصف العراق في عملية سميت ب" ثعلب الصحراء " ،وذلك بعد إجلاء موظفي الأمم المتحدة من قبل النظام العراقي واعلانه توقف تعاونه مع مفتشي الأمم المتحدة عن برامج الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية ،وفي العام 2001 شهد العراق غارات جوية من قبل الحلف الأمريكي –البريطاني بهدف زعزعة شبكة الدفاع الجوي العراقي[1]، إلا إن عملية ثعلب الصحراء التي نفذت في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون هي الأبرز والأشهر علماً انها لم تحظ بتفويض دولي من قبل مجلس الأمن وإنما بمبادرة من الولايات المتحدة وبريطانيا تحت ذريعة أن العراق "يخرق قرار مجلس الأمن الإلزامي الذي اتخذ في سنة 1991 والذي كان أساس وقف اطلاق النار في حرب الخليج "[2] وفقاً للسفير البريطاني إلى الأمم المتحدة سنة 1991 ديفيد هانيه كون هذا التفويض من الأمم المتحدة هو متاح لكل حرب جديدة ضد العراق، الأمر الذي يعارضه فيه اللورد هيلي وهو وزير دفاع سابق في حكومة بريطانية عمالية فهو يعتبر أن عملية ثعلب الصحراء كانت بلا شك عملية غير مشروعة ف "الهجوم بالقنابل على أهداف في دولة ذات سيادة عمل غير مشروع من دون تفويض مباشر من مجلس الأمن "[3]، وبالتالي فإن قرار استخدام القوة أو عدم استخدامها ضد بغداد تعقباً لأهداف القرار 687 كما تتذرع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هو من اختصاص مجلس الأمن وهو المسؤول فيما يخص نزع الأسلحة من العراق "الفقرة الأخيرة من القرار تنص على أن مجلس الأمن يقرر أن يبقي المسألة قيد النظر وأن يتخذ مايلزم من خطوات أخرى لتنفيذ هذا القرار وضمان السلم والأمن الدوليين "[4]، وهو ما يؤكده البروفيسور

---

[1] -BBC Arabic -http ://www.bbc.com/arabic/middleesat/2014/04/140424_iraq_timeline? in (31/1/2017).

[2]- Financial Times, 19 March 2002 , p.24.

[3]- Daily Telegraph, 21 December 1998.

[4]– راي ميلان، **خطة غزو العراق**، مصدر سابق، ص 217.

كولنُ وربريك من جامعة درهام بأن ليس في القرار رقم 687 بند للتنفيذ "إذ يعود لمجلس الأمن تقرير الإجراء الذي يتعين اتخاذه)"[1].(

نستنتج من كل ما سبق بدءاً من حرب عاصفة الصحراء والحروب الأمريكية التالية أن الهدف لم يكن المساعدة في إحلال السلم والأمن الدوليين، وإن اتخذت من القرارات الدولية ذريعة لذلك على الرغم انه لم يكن تفويضاً كاملاً من الأمم المتحدة كما رأينا وكما تذرعت الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلفها حليفتها المملكة المتحدة، بل كانت هذه الأحداث جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق ف"دخول القوات العراقية إلى الكويت في 1990/8/2 وكذلك الحصار الذي فرض على العراق وحرب عاصفة الصحراء لم تكن أحداثاً منفصلة عن المخططات الاستراتيجية الأمريكية إزاء الخليج العربي عموماً ،والعراق خصوصاً "[(2)]، وبالفعل فبعد أن تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تحديد الملامح الأساسية لماتريد فعله في العراق منذ " الانتهاء من حرب الكويت الأولى وتأسيسها كتلاً سياسية عرقية طائفية ،شرعت في التخطيط لإنهاء الدولة العراقية واضمحلال وجودها "[(3)]، وذلك بتهيئة كل الأجواء المناسبة دولياً واقليمياً وحتى على المستوى الداخلي للعراق بعد سياسة الانهاك المنظم الذي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية انتظاراً للحظة الصفر في بدء تنفيذ المشروع الأمريكي في العراق التي سنجد انها تأجلت من العام 2001 إلى العام 2003 كما تأجلت سابقاً من العام 1991 إلى العام 2003 تاريخ الاحتلال المباشر للعراق بعد كل المقدمات التي سبقت ذلك .

---

[1] -Dominic Evans, "**War on Iraq based on shaky legal ground**",Reuter,28.March 2002,11:20 AMET

[2]– عبد الأمير الأنباري، التعويضات المفروضة على العراق ، صدر سابق، ص 178.

[3]– هانز كريستوف فون سبونيك، **تشريح العراق :عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو**، ترجمة حسن حسن وعمر الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2005.ص ٢٢ .

ثالثاً: أحداث الحادي عشر من أيلول 2001:

لا يمكن للباحث في الاستراتيجية الأمريكية سواء تجاه العراق أو تجاه منطقة الشرق الأوسط إلا التوقف عند مرحلة مهمة شكلت منعطفاً أساسياً في هذه الاستراتيجية أو ربما أعطتها دفعاً أكبر في تحقيق أهدافها، خاصة في موضوع بحثنا (العلاقة الأمريكية –العراقية) وذلك للحضور البارز للعراق في الخطابات الأمريكية خاصة بعد اعلان الحرب الشاملة على الإرهاب وماعرف بمصطلح الحرب الاستباقية التي كانت عنوان هذه المرحلة التي افتتحتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول من العام 2001 بهجمات استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية وأوقعت العديد من الضحايا ،وهي ليست موضع بحث في مورد حديثنا هنا بقدر ماهي موضع استدلال على استراتيجية الولايات المتحدة تجاه العراق الذي أقحم عنوة في هذه الأحداث ،وكانت أحد الذرائع لاحتلاله كما رأينا في الفصل الأول.

مع وقوع الضربة في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مسار جديد في سياستها "تجسدت في وثيقة استرتيجية الأمن القومي التي صدرت في 30 أيلول/سبتمبر 2002، جاءت هذه الوثيقة في 33 صفحة تحت عنوان "الاستراتيجية الأمنية الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية "[(1)]، وتقوم هذه الاستراتيجية على العمل الاستباقي ليحل محل العمل على العزل والاحتواء والردع كما كان سائداً خلال القرنين التاسع عشر والعشرين،"لكن الإعداد لهذه السياسة أو الثورة المحافظة الجديدة استغرقت عقوداً يمكن اقتفاء أساسها الفكري منذ الحرب الباردة بينما برزت تطبيقاتها الأولية في ثمانينيات القرن الماضي مع عهد ريغان واستمرت في عهد بوش الأب، ونضجت ثمارها في عهد بوش الابن "[(2)]، من هنا كانت عملية الربط بين هذه الأحداث وضرورة تغيير النظام في العراق سهلة من وجهة النظر الأمريكية تحت غطاء الحرب على الإرهاب

---

[1]– حميد رشيد عبد الوهاب، **التحول الديمقراطي في العراق**، مصدر سابق، ص277.

[2]– مايكل هدسون، **الرؤية الاستراتيجية الأمريكية الجديدة للمنطقة العربية والعالم**، ورقة قدمت إلى: احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2004، ص.ص67–68.

فقد اعتقد بوش أن الأمريكيين بعد احداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر 2001 مهيؤوين نفسياً لهذه الحرب ولايمكن أن يقبلوا بتهديد آخر لبلادهم ،وبخاصة مع الاعتراف بخطورة امتلاك ديكتاتور مثل صدام حسين أسلحة الدمار الشامل "[1]، من أجل هذا الهدف عملت الإدارة الأمريكية على الترويج لوجود علاقة بين نظام صدام حسين وهجمات أيلول / سبتمبر ،حيث تم الحديث عن " لقاء بمدينة براغ بين محمد عطا قائد المجموعة المنفذة لتلك الهجمات ،والدبلوماسي العراقي التابع لإجهزة الاستخبارات العراقية أحمد العاني "[2]، الأمر الذي يلتقي مع كلام لبول أونيل، وزير الخزانة الأمريكي بأن بوش كان يبحث عن عذر للإطاحة بصدام حسين وأن لديه مستندات يرجع تاريخها إلى ماقبل هجمات 11 أيلول 2001، توضح وجود خطط للعراق في مرحلة مابعد الحرب وسقوط صدام حسين وكنا قد أشرنا لهذا في الفصل الأول عند مناقشة مبررات الحرب، حتى أن فريق رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي وجه أصابع الاتهام إلى العراق من اللحظات الأولى لوقوع الهجمات وقبل التحقق من هوية الفاعل، وهو ماكشفه مؤخراً تقرير تشيلكوت الخاص بدور المملكة المتحدة في احتلال العراق من خلال نشر الرسائل التي بعثها طوني بلير رئيس الوزراء البريطاني إلى الرئيس بوش حيث يقول " علينا وضع خطة ذكية للإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين، مؤكداً أنه على استعداد للمشاركة في الحرب في رسالة بتاريخ 4 كانون الأول /ديسمبر 2001 "[3]، أي قبل وقوع الأحداث بأشهر ما يدلل بشكل واضح على النوايا الأمريكية والبريطانية تجاه العراق وعليه وفي ظل هذه الادراة الأمريكية " أصبحت نزعة الانفراد بالعمل وشن الحروب الوقائية وعمليات تغيير الأنظمة جزءاً من العقيدة الرسمية "[4]، وهو ماكان جلياً في خطابات الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الذي كان يصر على "أن الولايات المتحدة لن تترك العراق قبل إزلة الارهاب وإقامة نظام سياسي صديق

---

[1] - Collen Powell, "**It Worked for Me : In Life and Leadership** ",Collins Harper, May 2012 .

[2] – محمد عبد السلام، **تعقيدات الهجوم العسكري المحتمل ضد العراق**، السياسة الدولية، العدد 150، تشرين الأول/أكتوبر،2002، ص93.

[3] – عبد الحسين شعبان، **حقائق تقرير تشيلكوت ودلالاته**، صحيفة الخليج الإماراتية،13 /2016/7.

[4] – إيريك رولو، **النتائج ووالتداعيات دولياً**، ورقة قدمت إلى: احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ،2004 ، ص 66 .

مستقر وديمقراطي "[1] على الرغم من "أن عملية دمقرطة أفغانستان والعراق برهنت على أنها أشد صعوبة بكثير مما كان متوقعاً)" [2] (

من هنا يمكن فهم اسناد مهمة الأدارة المدنية للاحتلال إلى الدبلوماسي السابق بول بريمر "مؤشراً على نظرة صانع القرار الأمريكي لطبيعة المشروع الأمريكي في العراق ووضع هذا المشروع في سياق الحرب على الإرهاب ،أكثر من اعتباره مشروعاً لإعادة بناء الدولة)" [3].(

المبحث الثاني: الانسحاب والاتفاقيات الأمنية

إذا كانت القرارات الأممية سابقة الذكر ،والحروب الأمريكية هي مقدمات للاحتلال الأمريكي للعراق، فمن البديهي أن يكون هناك ضمانات لما بعد الاحتلال، خاصة مع التكلفة الباهظة للحرب وما تبعها من أزمات اقتصادية عصفت بالولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الرأسمالية من منتصف عام 2008 وامتداداً للعام 2009 الذي شهد ذروة هذه الأزمة الاقتصادية، وبغض النظر عن هذا فإن موضوع البحث هنا يتلخص بتداعيات الاحتلال الأمريكي إبان الانسحاب، وما تبعه بعد الانسحاب من قيود جديدة أبرمت على العراق بصيغة اتفاقيات أمنية بين العراق (البلد المحتَل) وبين الولايات المتحدة الأمريكية (البلد المحتِل) أطرت العلاقات العراقية – الأمريكية بإطار جديد يختلف عن السابق ،لتكون بذلك الولايات المتحدة وصياً على تطبيق الديمقراطية في العراق وراعية للعملية السياسية الجديدة، مقابل امتيازات لايمكن لبلد آخر ان يحظى بها من التركة العراقية وبخاصة النفط، إضافة إلى التنسيق الأمني بين البلدين وفقاً لمانصت عليه الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة واتفاقية الاطار الاستراتيجي، وهو ما يشهده العراق حالياً في حربه على الارهاب، فالمتتبع للمشهد العراقي يدرك تماماً أن التوقيت لبدء لأي معركة لاستعادة الأراضي التي احتلها مايسمى بتنظيم الدولة الاسلامية (داعش) لا يمكن أن يتم دون التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية ،الأمر

---

[1] – مايكل هدسون، **الرؤية الاستراتيجية الأمريكية الجديدة للمنطقة العربية**، مصدر سابق، ص 79.

[2] – المصدر نفسه، ص.ص 74–75.

[3] – محمد مايز فرحات، **الاحتلال وإعادة بناء الدولة**، مصدر سابق، ص 359.

الذي يعد تطبيقاً لأحد بنود المعاهدة العراقية –الأمريكية، ما يجعل ارادة العراق مرهونة بالارادة الأمريكية، وذلك كونها وقعت "بين طرفين غير متكافئين، ووجود عنصر الاكراه فيها الذي يعد احد عيوب الرضا الطوعية الأساسية التي تفتقر إليها المعاهدة "[1]، وهو ما يختلف بالطبع عن الاتفاقيات الثنائية بين الدول، بما يخص الدفاع المشترك في ما يخص المثال الذي أوردناه، أو المجالات الأخرى التي ترتئي بعض الدول التعاون فيها فيما بينها.

لذا ولكون هذه الاتفاقية تعتبر من مخرجات الاحتلال الأمريكي وتعد مؤثراً من مؤثرات الاحتلال على مجريات العملية السياسية في العراق ،ولما لها من تداعيات على مستقبل العراق، كان لها موضعاً للبحث لمعرفة مبررات ونتائج هذه المعاهدة، وهل أعطت ضمانات للعراق الجديد بحفظ نظامه السياسي خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق؟ أم أنها وضعت العراق أمام التزامات جديدة ؟

أولاً: الاتفاقية الأمنية العراقية –الأمريكية 2008

حكمت واشنطن العراق عبر أربع استراتيجيات، الاستراتيجية الأولى أطلقت عليها استرتيجية "نقل المسؤوليات الأمنية إلى القوات العراقية " بعد 30 حزيران (يونيو) 2004 ،وبصدور القرار 1546 بتاريخ 8–6–2004 ،أما الاسترتيجية الثانية فقد أطلقت عليها اسم "استرتيجية النصر " وهي مرحلة مابعد التصويت على الدستور الدائم، أما الاستراتيجية الثالثة فقد سميت بـ"الاستراتيجية المشتركة " ،والتي شملت العام 2006 كله، وبدأت الاسترتيجية الرابعة في مطلع العام 2007 وكان يفترض أن تنتهي بعد 18 شهراً في 31 تموز (يوليو) 2008 بالتوقيع على المعاهدة وسميت باستراتيجية "الطريق الجديد– إلى الأمام "[2]، وبهذا تكون العلاقات الأمريكية – العراقية قد دخلت مرحلة جديدة ،اعلان المبادئ تحول إلى معاهدة واتفاقية بعيدة المدى من خلال مفاوضات ثنائية بين

---

[1]– مقابلة خاصة بالبحث أجريت مع الدكتور عبد الحسين شعبان، بتاريخ 27–2–2017.

[2]– عبد الحسين شعبان، **المعاهدة العراقية الأمريكية من الاحتلال العسكري إلى الاحتلال التعاقدي**، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان، 2008، ط1، ص.ص55–56.

الطرفين سادها جو من السرية، فهي لم تعرض على الرأي العام ،ولم يطلع عليها البرلمان إلا عشية التوقيع عليها ما"أثار جدلاً واسعاً وسجالاً مثيراً وتقاطعاً حاداً لاسيما بعد عرضه على مجلس النواب تمهيداً لتحويله إلى اتفاقية ملزمة وليس اعلان مبادئ)" [1].(

توافقت الغالبية الساحقة من القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية على توقيع الاتفاقية وايجاد مسوغات قانونية وعملية لها فمنهم من رأى في " التوقيع على الاتفاقية فرصة للخروج من شرنقة الفصل السابع توهماً أو تبريراً أما بعضهم الآخر فيربط العقوبات بالتعويضات "[(2)]، كما شكل العجز الأمني لدى الحكومات العراقية المتلاحقة عاملاً إضافياً في تسويغ المعاهدة ،حل الجيش العراقي وتلكؤ إدارة الاحتلال في إعادة تاهيل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية "جعل العراق ضعيفاً ومضطراً لقبول شروط المحتل خاصة في ظل غياب مصالحة وطنية حقيقة واجماع شعبي"[(3)] هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم تكن المعاهدة تحظى بشرط الرضا الكامل من الطرفين ونقصد هنا الطرف العراقي،"لأن البديل عن عدم توقيع الاتفاقية سيكون إما بقاء الحكومة العراقية أو رحيلها "[(4)]، وفقاً لما نقله وزير خارجية العراق هوشيار زيباري فـ " قد هددت الولايات المتحدة بوقف المساعدات والتسهيلات الامريكية للحكومة العراقية بمافيها الحماية الأمنية والعسكرية والسياسية إذا لم توقع الحكومة العراقية على الاتفاقية قبل 31 كانون الأول /ديسمبر 2008 "[(5)]، والولايات المتحدة ستكون مضطرة بحال عدم التوقيع إلى سحب جنودها فهي لا يمكن أن تبقى بدون غطاء قانوني، هذا الغطاء الذي كان مؤمناً من خلال قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة (القرارين 1546 ، 1770) وبطلب عراقي بابقاء القوات المحتلة من خلال رؤساء الوزراء العراقيين "إياد علاوي وابراهيم الجعفري

---

[1]– عبد الحسين شعبان، **بغداد –واشنطن أي مقايضة للاحتلال العسكري؟**، ط1، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2011، ص2.

[2]– نفس المصدر، ص12.

[3]– عبد الحسين شعبان ، **المعاهدة العراقية – الأمريكية**، مصدر سابق، ص59.

[4] عبد الحسين شعبان ، **العراق 2009 تضاريس السياسة وجدل الواقع**، التقرير الاستراتيجي الخليجي 2009–2010، مركز الخليج للدراسات، ص 4.

[5]– نفس المصدر، ص8.

ونوري المالكي ودون عرض ذلك على البرلمان بما في ذلك موافقتهم المجانية على خضوع العراق للفصل السابع "[1]، هذا الواقع يشبه إلى حد ما قبول العراق بشروط خيمة صفوان الذي فتح الباب العراقي على مصراعيه أمام العقوبات تحت الفصل السابع وما تبعه من قرارات أممية أشرنا إليها سابقاً، وخضوع العراق لرقابة دولية لم تمنع من احتلاله على الرغم من دحض الادعاءات من قبل مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن جديد يجد المتابع لمجريات الأحداث أن العراق بحكامه القدامى والجدد يتحمل المسؤولية أيضاً بما وصلت إليه حال العراق من الوهن والخضوع للوصاية الدولية تارة والأمريكية تارة أخرى، وفي كلتا الحالتين فإن الحفاظ على السلطة من قبل السياسين يبيح أي اتفاق يرسم ملامح المستقبل للعراق عكس ما يطمح به الشعب العراقي ،الذي يدفع بالتالي ضريبة تلك الاتفاقيات !

وإذا كان المسوغ لاستمرار وجود القوات الأجنبية " أن القوات العسكرية العراقية يمكن ان تحتاج إلى مساعدة عسكرية خارجية، الأمر الذي شهد جدال واضح من العام 2004 حول تأييد استمرار وجود قوات أجنبية "[2]، فإن السؤال الذي يطرح لماذا حصلت عمليات نهب متاحف العراق والسجلات الحكومية وكل مايتعلق بمؤسسات الدولة في الوقت الذي يقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية حماية أمن العراق بكونها دولة محتلة وفقاً لمعاهدات جنيف ولاهاي، وهي المسؤولة عن الأمن في البلد الذي تحتله وفقاً لهذه الاتفاقيات الدولية ف "هل كان هذا متعمداً أم نتيجة لعدم التخطيط أو أمور أخرى ؟"[3]، قد نجد جواباً إذا ما قارنا بين تصريح وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس بتبريره لعقد الاتفاقية بأن " الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن وجود ثابت طويل الأمد في العراق وعد النموذج الكوري أحد الخيارات في التعامل مع العراق وكذلك علاقاتها الثنائية مع

---

[1]–عبد الحسين شعبان ، **المعاهدة العراقية – الأمريكية**، مصدر سابق، ص 37.

[2]– آدم رويرتس، **نهاية الاحتلال في العراق 2004،الاحتلال االأمريكي للعراق صوره ومصائره**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2005، ، ص 193.

[3] -Robert Fisk ,**The Great War for Civilization: The Conquest of the Middle East** (London: Fourth Estate,2005),pp.1204-1233.

اليابان"[1]، وبين الخطة التي وضعت لمرحلة ما بعد استسلام اليابان في الحرب العالمية الثانية والتي أعلنت عنه اليابان رسمياً في العام 1945، في حين أن الرئيس الأمريكي روزفلت أنشأ في 28 كانون الأول / ديسمبر 1941 " اللجنة الاستشارية للسياسة الخارجية لما بعد الحرب ،حيث ناقشت هذه اللجنة ولأول مرة قضايا مثل البدائل المقترحة للاستسلام غير المشروط ،ومؤسسة الامبراطور، والسياسات الاقتصادية والحدود الإقليمية لليابان بعد الحرب "[2]، بالمقارنة بين النموذجين العراقي والياباني نجد الفرق شاسعاً في التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب وعلى كافة المستويات ففي الوقت الذي " لم تكن فيه البيانات الرسمية والاستعدادات الرسمية في ما يتعلق بوضع العراق في 2003–2004 واضحة وبعيدة النظر "[3]، كان الاستعداد لمرحلة ما بعد استسلام اليابان مبكراً جداً ،حيث تم التأسيس للعديد من اللجان المتخصصة "واعداد أوراق العمل التي حاولت صياغة سياسات محددة إزاء معظم قضايا ما بعد الاستسلام على مستوى النظام السياسي، والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وشملت اعداد مجموعات العمل العسكرية والمدنية اللازمة لادراة تلك المرحلة)" [4].(

افتقدت الاستراتيجية الأمريكية الخطة لإعادة بناء العراق ،وترك للتخبط السياسي والفوضى الأمنية في ظل عدم كفاءة عراقية كافية لإدارة البلاد بما تحمل من ألغام على مستويات عديدة[5]، وبغض النظر عن الجدل حول إذا كان هذا يعتبر من الأخطاء الاستراتيجية الأمريكية لمرحلة ما بعد الحرب، أم أنها فوضى متعمدة أو خلاقة وفقاً لما اصطلح عليه بعد التصريحات الأمريكية عن شرق أوسط جديد شكل العراق بوابته، لقد "ساد اعتقاد بأن الولايات المتحدة تخطط لوجود عسكري دائم في العراق وهو ما أفقد مشروع إعادة بناء الدولة العراقية في ظل الاحتلال شرطاً آخر مهماً

---

[1] – التقرير الاستراتيجي العراقي 2010–2011، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، العراق،2011، ص 24.

[2] -Takemae Eiji ,**Inside GHQ: The Allied Occupation of Japan and its Legacy** (New York: Continuum,2002) , pp.202.

[3] – آدم، روبرتس، نهاية الاحتلال في العراق ، مصدر سابق، ص 172.

[4] – محمد مايز فرحات، **الاحتلال وإعادة بناء الدولة**، مصدر سابق، ص 172.

[5] -Marc Lynch **Politics First: Why Only U.S. Withdrawal Can Spur Iraqi Cooperation**, *Foreign Affairs*Vol. 87, No. 6 (November/December 2008), pp. 152-155

يتمثل باهمية وجود قناعة لدى المجتمع المحتل بصدقية الاحتلال حول الانسحاب وإعادة السيادة الكاملة إلى حكومة وطنية خلال فترة زمنية محددة "[1]، هذه الفترة الزمنية تنتهي وفقاً لقرارات مجلس الأمن الخاصة باحتلال العراق في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2008، وهو العام الذي تم فيه توقيع الاتفاقية الامنية بين بغداد وواشنطن بحجة أن الغاء هذه القرارات سينجم عنه" فراغ قانوني اذا لم يتم توقيع الاتفاقية لانتهاء صلاحية استخدام القوات المسلحة الأمريكية وانتهاء الحصانة القضائية في العراق "[2]، يمكن الاستنتاج بأن الولايات المتحدة لم تكن ترغب بمغادرة العراق حتى بعد تسليم السلطة للعراقيين بل أرادت ان تعطي مسوغاً قانونياً لتواجد قواتها فيما بعد أي " تقنين احتلالها وتحويله إلى احتلال تعاقدي، وفق اتفاقية سياسية وأمنية وعسكرية شاملة "[3]، في حين أرادت الحكومة العراقية ضمانات لحماية العملية السياسية ووجدت بالاتفاقية منفذاً لعلاقات جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي ماسيحرر الأموال العراقية المجمدة ،وينهي معاناة العراق مع الفصل السابع الأمر الذي لم يحصل! بل على العكس ضيع العراق مرة جديدة أحد حقوقه القانونية بالتعويضات إزاء الخسائر المادية والمعنوية التي تعرض لها جراء احتلال لم يحظ حتى بالشرعية الدولية ناهيك عن المشروعية الدولية [4]، خاصة بعد اعتراف واشنطن بأنها خاضت الحرب بناء على معلومات مضللة هذا الاعتراف جاء على لسان الرئيس جورج بوش عشية مغادرته البيت الأبيض.

---

1 – محمد مايز فرحات، **الاحتلال وإعادة بناء الدولة**، مصدر سابق، ص400.

2 – عبد الحسين شعبان، **المعاهدة العراقية – الأمريكية**، مصدر سابق، ص25.

3 – عبد الحسين شعبان، **العراق 2009**، مصدر سابق، ص 9.

4– ميز الدكتور عبد الحسين شعبان في مقابلتنا الخاصة بين الشرعية والمشروعية الدولية ،فالأولى تطلق على مجموعة من الدول المتنفذة توافقت مصالحها في لحظة ما أن يتخذوا خطوة ما ،قد تلحق هذه الخطوة ضرراً بالأطراف الأخرى ويبرر بأنه باسم الشرعية ،اما المشروعية فتعني التوافق مع المبادئ ،وبماأن مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة لايقران بالاحتلال فإن الشرعية تتعارض مع مبادئ المشروعية الدولية ،ويعتبر القرار الأممي 181 المعني بتقسيم فلسطين خير مثال عن الفرق بين الشرعية والمشروعية ،فعلى الرغم انه اتخذ بمجلس الأمن إلا انه يتعارض مع مبادئ المشروعية لأن فلسطين بلاد العرب ولايمكن تقسيم البلاد تحت أي مبرر خاصة اذا كان يتعارض مع مبدأ حق تقرير المصير ومبادئ السيادة وعدم التدخل.

في جميع الأحوال ،وعلى غير التوقعات والتكهنات التي كانت سائدة في تلك الأعوام عن جدية الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب ،وفيما سيتم تجديد هذه الاتفاقية في العام 2011، أي بعد انقضاء ثلاث سنوات على توقيعها وفقاً لنص الاتفاقية، على الرغم من عدم وجود نص يقضي بتجديد الاتفاقية الأمنية ،إلا ان المفاجأة كانت بقرار الانسحاب للقوات الأمريكية ،لذا انتهى عمر هذه الاتفاقية بتاريخ الانسحاب ،أما الاتفاقية التي أطرت العلاقات الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة والتي وُقّعت بنفس تاريخ توقيع المعاهدة الأمنية الخاصة بتواجد قوات الاحتلال في العراق في العام 2008 ،سميت هذه الاتفاقية باتفاقية الإطار الاستراتيجي)[1].(

ثانياً: اتفاقية الإطار الاستراتيجي :

تعتبر هذه الاتفاقية بمثابة تأطير استراتيجي للعلاقات الأمريكية –العراقية ،والسند القانوني لأي تدخل مستقبلي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بالشأن العراقي، لذا حظيت باهتمام أكبر من الاتفاقية الأمنية على الرغم من عدم الوضوح والالتباس الذي ساد قبل وبعد توقيعها من قبل الأطراف المتعاقدة ،فقد "تنازع العراقيون رغبتان متعارضتان الأولى الرغبة في رؤية آخر جندي أمريكي يغادر العراق والأخرى الخوف مما يمكن أن يحدث في العراق إذا تم الانسحاب الأمريكي كلياً ،ونظراً لعدم قدرة القوات العراقية على حفظ الأمن وتوفير الاستقرار وعدم نضوج العملية السياسية "[(2)] كان المبرر لعقد اتفاقية الإطار الاستراتيجي التي " نظمت انسحاب القوات الأمريكية وسعت لبناء علاقات متطورة، لتفعيل مجالات العلاقات كافة وفي مقدمتها الديبلوماسية والاقصادية والثقافية والعسكرية"[(3)]، كانت هذه الاتفاقية موضع جدل ونقاش داخل وخارج العراق ففي الوقت الذي انقسم فيه العراقيون بين مؤيد لها ويتمثل بالحكومة العراقية، وبين تيار متحفظ وهو متمثل ببعض القوى الشعبية المؤثرة في الشارع العراقي وبين من دعا إلى تمديد للقوات الأممية والتريث في إعادة هيكيلة التفاوض حول بنود الاتفاقية، وبين تيار رافض كلياً للتفاوض ويدعو إلى خروج المحتل دون قيد أو شرط ويتمثل

---

[1] - **Measuring Stability and Security in Iraq,** Report to Congress, Department of Defense Supplemental Appropriations Act, March 2009

[2] – التقرير الاستراتيجي العراقي2010–2011، مصدر سابق، ص35.

[3] – نص اتفاقية الانسحاب الامريكي من العراق، مجلس الوزراء العراقي، مطابع مجلس الوزراء،2008.

بالمقاومة العراقية[1]، هناك من رأى أن الولايات المتحدة "وجدت في عقد اتفاقية عسكرية وسياسية واقتصادية مع العراق المخرج الوحيد لها من الأصوات الداعية إلى خروج قواتها من العراق "[2] في حين ربط آخرون توقيع الاتفاقية بضمان الحصول على امتيازات نفطية لأنه "سيكون من ضمن العلاقات التفضيلية بعد بقاء طويل للقوات الأمريكية ،امتيازات واسعة النطاق للاستثمارات الأمريكية وبخاصة في مجال النفط "[3]، أو " قد يكون (الاتفاق) محاولة استباقية لمنع حدوث تداعيات في حال اضطرار القوات الأمريكية للانسحاب من العراق أو اعلان جدول زمني لذلك. لكنها تشترط الحصول على عقود نفطية طويلة الأمد "[4]، وفي جميع الأحوال أُتفق على أن هذه الاتفاقية "ستكون المدخل الأساسي لاختبار النوايا والأهداف الأمريكية الحقيقة في العراق "[5]، كما أن أحداً لا يختلف في عدم توفر شرط التكافؤ بين الطرفين الموقعين للاتفاقية كما ذكرنا سابقاً، إلا أن الاختلاف يكمن في ماهية هذه النوايا وطبيعة الأهداف المبتغاة من توقيعها ونقصد بالطبع هنا الطرف الأقوى المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية، فأُعتبرت أنها" تعطي نصراً للإدارة الأمريكية بعد هزيمة مشروعها للشرق الأوسط الجديد وتمهد لسيطرة أمريكية على الموارد النفطية العراقية "[6]، فهي " تضع العراق كله سياسياً واقتصادياً ومالياً وعسكرياً وادارة تحت السيطرة الأمريكية "[7] وفي هذا الصدد قارن الدكتور عبد الحسين شعبان بين هذه الاتفاقية والمعاهدة البريطانية – العراقية لعام 1930 مبيناً أوجه التشابه بين المعاهدتين سواء من حيث تبرير الاحتلالين على لسان الجنرال البريطاني ستانلي مود والأمريكي (جي غارنر) " بالتحرير للشعب العراقي " هذا من حيث الشكل ،أما من حيث المضمون فيرى شعبان أن بريطانيا بررت عقد الاتفاقية بحجة تسهيل انضمام العراق إلى عصبة الأمم ،في

---

1 – للمزيد من التفصيل حول مواقف القوى العراقية من الاتفاقية انظر: التقرير الاستراتيجي العراقي 2010– 2011

2 – نفس المصدر، ص 34.

3 -Seumas Milne, **Bush is trying to impose a classic colonial status on Iraq**, The Guardian,26-6-2008 .

4 – عبد الحسين شعبان، **المعاهدة العراقية الأمريكية**، مصدر سابق، ص 11.

5 – التقرير الاستراتيجي العراقي 2010–2011، مصدر سابق، ص 29.

6 – نفس المصدر، ص 23.

7 – عبد الحسين شعبان، مقابلة خاصة، مصدر سابق.

حين تدعي واشنطن أن المعاهدة ستنقذ العراق من مخالب الفصل السابع الذي فرضه نظام العقوبات الدولية عام 1990، أما البند الأهم فيتمثل بالإجازة لبريطانيا باستخدام خطوط المواصلات الحديدية والنهرية والبرية والموانئ والمطارات ،لاسيما عندما تكون بريطانيا في حالة حرب وهو يقابل البند المتعلق بمنح تسهيلات مماثلة للقوات الأمريكية من جانب الحكومة العراقية عند تهديد الأمن والسلم الدوليين، إلا أن الاختلاف بين المعاهدتين يكمن في ظروف عقد كليهما ففي الحالة الأولى كان العراق يسعى لتحقيق الاستقلال الأول ،في حين أنه يتراجع في الوقت الحالي والمفارقة تكمن أن البريطانيين كانوا يهددون بضياع الموصل في حال عدم توقيع الاتفاقيات الأمنية الثنائية، الأمر الذي لم تمنعه اتفاقية الإطار الاستراتيجي، حيث سقطت الموصل بيد التنظيم الاسلامي المتطرف والذي يسمي نفسه بداعش (وهي اختصاراً للدولة الاسلامية في العراق والشام) في ليلة واحدة في العام 2014 دون أن تردعه اتفاقية الإطار الاستراتيجي المبرمة، أو أن تخرجه منها بعد مضي ثلاث سنوات على احتلاله ،بل كانت القوات الشعبية العراقية المتمثلة بالحشد الشعبي هي القوة التي استطاعت أن تعيد هذه الأرض للسيادة العراقية مسنودةً من الجيش العراقي و"قوات التحالف "!، ويبدو جلياً أثر هذه الاتفاقية فقد وفرت مبرراً قانونياً للتدخل الأمريكي في سير المعارك في الموصل ،كما ستوفر المبرر لإقامة قواعد عسكرية أمريكية دائمة بعد مرحلة تحرير الموصل وفقاً لما طالب به رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي وكما جاء في مقالٍ له في صحيفة واشنطن بوست في 23 آذار /مارس 2017 حيث قال فيه:" بلدي بحاجة إلى المزيد من المساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، وناقشنا أنا وترامب كيفية البناء على إتفاق الإطار الاستراتيجي الموقع بين البلدين في 2008)" [1] .(

بالمقابل يرى آخرون أن اهمية عقد هذه الاتفاقية يتجلى "في ترسيم أفق العلاقات المستقبلية بين البلدين في سياق الرغبة المشتركة لإقامة علاقة طويلة الأمد، وتلبية الحاجة لتوفير الدعم اللازم لانجاح العملية السياسية في العراق، وتعزيز المصالحة الوطنية ،وتعزيز قدرته على تحمل كامل

[1] -Haider al-Abadi ,Iraqi prime minister: My **country needs more help from the U.S,** The Washington Post,March 23,2017 .

المسؤولية عن أمنه، وسلامة شعبه "[1]، إذا فقد أعطيت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الامتيازات بصفتها الراعي الأول للعملية السياسية في العراق ،وقد تعهدت من خلالها بحماية النظام السياسي من أي محاولة انقلاب في المستقبل ،وبتدريب القوات العراقية وتسليحها لتأهيلها لتولي مسؤولية الأمن في البلاد ،الأمر الذي برر تواجد الآلاف من الجنود الأمريكين بعد الانسحاب بصفة مستشارين عسكريين دون تقدير دقيق لعددهم في العراق ،كما أبقى القواعد العسكرية الأمريكية دون تحديد واضح لمستقبل تواجدها في العراق ،في ظل حديث عن بناء قواعد أمريكية جديدة ،واللافت هنا أن معظم أماكن تواجد هذه القواعد هي في المحافظات ذات الأغلبية السنية، في حين أنه روج اعلامياً على أن الاحتلال جاء بدعم من القوى المعارضة الشيعية ولحماية الشيعة من اضطهاد النظام السابق ،لكون الأكراد يتمتعون بنوع من الاستقلالية بعد منحهم نظام حكم ذاتي في اقليم كردستان، وقد فسر بعض الباحثين العراقيين هذا الأمر" بأن أمريكا تسعى في العشر سنوات المقبلة إلى ترتيب المحافظات ذات الأغلبية السنية على النسق الذي رتب فيه اقليم كردستان ،والهدف منه مواجهة الفصائل الشيعية المسلحة المدعومة من ايران "[2] وبالتالي الحد من نفوذ ايران في العراق بحال صحة هذه الفرضية.

وقد يرى الباحث ضرورة أن يطرح سؤال منطقي هنا وهو لماذا لم يتم تأهيل القوات العراقية وتسليح وتدريب الجيش العراقي من قبل القوات الأمريكية بالشكل الذي لايتطلب من العراق طلب العون سواء من دول الجوار أو من الولايات المتحدة في مواجهة أي تحد في المستقبل كما حصل مع تهديد واحتلال داعش لجزء من اراضيه ويقدر بثلث مساحة العراق ،خاصة مع بقاء العديد من الخبراء والمستشارين الأمريكان بعد الانسحاب الأمريكي عام 2011؟! وبالتالي هل تواجد قوات أمريكية على الأرض العراقية لحماية النظام السياسي من تداعيات مستقبلية أوتهديدات لأراضيه

---

[1]– سامر مؤيد، **الأبعاد السياسية لاتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة،** www.shrsh.com تاريخ الدخول 4–7–2017، نشرت بتاريخ 10–5–2016.

[2]– **12 قاعدة عسكرية أمريكية بالعراق ..الغايات والأبعاد** ،16 آذار / مارس /2017، تاريخ الدخول 4–7–2017 الساعة 4 بعد الظهر www.Arabi21.com.

وأمنه هو الحل الأمثل للحفاظ على العملية السياسية وتطورها أم تطوير القدرات الدفاعية العراقية ودعم الجيش الوطني العراقي؟ أم أن تواجد هذه القوات على الأرض العراقية يأتي امتداداً للقواعد العسكرية الأمريكية المتواجدة في المنطقة ضمن أهداف استرتيجية أمريكية؟

ثالثاً: الانسحاب من العراق

بعد تأسيس العملية السياسية في العراق على بناء ديمقراطي وفقاً لما أُعلن من أهداف أمريكية قبيل الحرب، فقد تم اقرار دستور دائم للبلاد وتنظيم أول انتخابات للبرلمان وتشكيل حكومة عراقية ثابتة، وبالتالي أصبح شكل النظام واضحاً وتكاملت جميع عناصره، حتى عنصر الأمن أصبح أكثر استقراراً من سنوات الاحتلال الأولى والتي شهدت أحداث دموية وتفجيرات ارهابية طالت المدنيين قبل الجيش الأمريكي، واختلط فيها مفهوم مقاومة الاحتلال بمفهوم الارهاب، إلا في حالات خاصة اتخذت منحى المقاومة السرية وكانت الأكثر فعالية من باقي الحالات الأخرى كالقاعدة وغيرها من الفصائل الاسلامية المتطرفة المسلحة التي وجدت في الساحة العراقية مساحة مفتوحة لاستهداف القوات الأمريكية، ولكنها استهدفت أيضاً المواطنين العراقيين من خلال عملياتها الانتحارية والتي كانت أحياناً خالية من قتلى أمريكيين! وبعيداً عن تميز عمليات المقاومة عن غيرها، الأمر الذي يتطلب بحثاً خاصاً نظراً لتشعب التفاصيل ودقة الحقائق المطلوب تقصيها، وبالعودة إلى أعلاه يمكننا القول بأن الأرضية العراقية أصبحت أكثر ثباتاً، ومكتملة العناصر تقريباً وبالتالي لم يعد هناك مبرراً للوجود الأمريكي بعد إزاحة النظام السابق ،وانتفاء أسباب الحرب مع التثبت من عدم وجود أسلحة دمار شامل، بالإضافة " للخسائر المادية والمعنوية التي تعرضوا لها في العراق من مالية وعسكرية بسبب المقاومة العسكرية والمدنية، حوالي 4800 قتيل، و2600 جريح ومعوق ،و الأمراض النفسية التي رافقت الجنود الأمريكان العائدين إلى وطنهم "[1]، ماجعل الرأي العام الأمريكي يتحول من مؤيد للحرب إلى معارض لها بسبب اكتشاف زيف مبررات الحرب والذي كان أحد أسباب الانسحاب بسبب ضغط الرأي العام الأمريكي وقد استنتج الأمريكيون وفقاً

---

1 – عبد الحسين شعبان، مقابلة خاصة، مصدر سابق.

لاستطلاع رأي أجرته مؤسسة غالوب أن ادارة بوش خدعت الشعب الأمريكي واستناداً للاستطلاع الذي أجرته المؤسسة المذكورة في 12–14 كانون الثاني عام 2007 فقد " بلغت نسبة من رأى ان ادراة بوش لاتمتلك رؤية واضحة للتعامل مع التحديات السياسية الأمنية في العراق 69% مقابل 29% "[1]، وبالتالي فإن الادارة الأمريكية الجديدة المتمثلة بالرئيس باراك أوباما وفريقه كانت أمام خيارين إما " الاستمرار بالاحتلال مايعني الاستمرار بدفع التكاليف السابقة، وربما انهيار المشروع برمته، والثاني هو الانسحاب المبكر قبل اكتمال المشروع، وهو مايعني تزايد احتمالات الحرب الأهلية ومن ثم احتمال انتكاس المشروع أيضاً "[2]، بالمقابل الرفض الشعبي العراقي للاتفاقية الأمنية "هو الذي كان وراء تحديد جدول زمني للانسحاب من العراق، وهو ماكانت تغفله صيغة الاعلان والمسودات الأولى، ولو قدر الأمر وتمكنت واشنطن من فرضه على الحكومة العراقية فقد كان ذلك يعني بقاء القوات الأمريكية إلى أجل غير مسمى في العراق"[3]، وهو مادفع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي "طلب جدولة الانسحاب في مذكرة تفاهم محددة وليست طويلة الأمد لاسيما بعد ردود الأفعال الشديدة ضد المعاهدة "[4]، فالولايات المتحدة لم تكن ترغب بمغادرة العراق وهو مالم يخفه السفير الأمريكي في العراق في الفترة 2010–2012 (جيمس جيفري) حيث يقول " كنت اعتقد أن بقاء القوات في العراق كان أمراً بالغ الأهمية، ومع ذلك فإن فشل الولايات المتحدة تعدّى إدارة الرئيس أوباما "[5] ويحيل السفير الأمريكي الفشل أولاً إلى الجمود الذي استمر ثمانية أشهر حول تشكيل حكومة عراقية جديدة بعد انتخابات عام 2010 ما أدى إلى تأجيل الموافقة النهائية في واشنطن، كاشفاً أن "الوجود العسكري الأمريكي في العراق بعد 2011 كان أمراً محبذاً للعديد من القياديين الأمريكيين والعراقيين على المستوى الأمني (تدريب القوات العراقية والسيطرة على المجال

---

1 – محمد مايز فرحات ، الاحتلال وإعادة بناء الدولة ، مصدر سابق، ص 408.

2 -James Dobbins, **Iraq: Winning the Unwinnble War**, Foreign Affairs, vol.84, no.1 (January-february 2005), p.16.

3 – عبد الحسين شعبان، **بغداد– واشنطن أي مقايضة للاحتلال العسكري؟**، مصدر سابق، ص40.

4 – مقتبس من خطابات المالكي راجع د.عبد الحسين شعبان، المعاهدة العراقية –الأمريكية، مصدر سابق، ص 9.

5 -James F. Jeffery , **Behind the U.S Withdrawal from Iraq** , wall street Journal, November 2,2014.

الجوي ومكافحة الارهاب) والسياسي (استمرار مشاركة الولايات المتحدة وتوفير الطمأنينية لدول الجوار)"[1]، ويتابع السفير ناقلاً أنه بتاريخ " كانون الثاني /يناير 2011 ،عندما تشكلت حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي، قرر الرئيس أوباما، بموافقة مستشاريه، إبقاء القوات في العراق لكنه لم يكن مستعداً لإخبار رئيس الوزراء المالكي أو الشعب الأمريكي"، خاصة مع الوعد الذي قطعه بحملاته الانتخابية حول الانسحاب من العراق، واعلانه للانسحاب التام في أواخر العام 2011، إضافة إلى عدم تحديد عدد القوات التي ستبقى في العراق من قبل واشنطن، كان هناك عثرتان وفقاً لما نقله السفير الأمريكي الأولى تمثلت بمصادقة البرلمان العراقي على نقل بنود "اتفاقية وضع القوات" من اتفاقية عام 2008 إلى اتفاقية جديدة بعد أخذ الموافقة من رئيس الحكومة العراقي المالكي، الأمر الذي لم يحصل ويرجع السبب إلى معارضة كتلة التيار الصدري لها في البرلمان، علماً أن قادة الأحزاب المشاركة في البرلمان وافقوا جميعاً "باستثناء كتلة التيار الصدري برئاسة مقتدى الصدر، رجل الدين الشيعي المناهض للولايات المتحدة الذي شغلت قائمته نحو 40 من أصل 325 مقعداً في البرلمان العراقي)"[2].(

العثرة الثانية تمثلت برفض كل الكتل النيابية منح الحصانة القضائية للجندي الأمريكي على الأرض العراقية باستثناء الكتل الكردية وينقل السفير بأنه لم يقم "المالكي ولارئيس الوزراء السابق إياد علاوي زعيم القائمة العراقية السنية التي كان لها أكثر من 80 مقعداً بتقديم دعم مماثل، و" استناداً إلى المبدأ الأمريكي القائل بأن القوات في الخارج يجب أن تحظى بحصانة قانونية ،انتهت المفاوضات ،واكتملت عملية الانسحاب"، ويسأل السفير الأمريكي سؤال مهم:"بناء على النجاح الذي تحقق من خلال عقد اتفاقية وضع القوات في عام 2008، ماالذي أدى إلى الفشل " والجواب يأتي بأن" العراق بدا مستقراً في عام 2011، إذ وصلت صادرات النفط إلى مليوني برميل يومياً بسعر 90$ للبرميل الواحد، وتحسن الوضع الأمني، وانقلب التوجه السياسي ضد وجود القوات، فأتباع الحركة الصدرية المعادية بشدة للولايات المتحدة كانوا نشطين في البرلمان، وكان العرب السنة أكثر

[1] -James F. Jeffery, **Behind the U.S Withdrawal from Iraq** IBID.
[2]- James F. Jeffery, **Behind the U.S Withdrawal from Iraq** IBID.

تبايناً تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن استطلاعات الرأي أشارت إلى أن أقل من 20% من سكان العراق أرادوا بقاء القوات الأمريكية.

ويتساءل السفير الأمريكي في ختام مقاله بأنه بحال وجود قوات أمريكية في العراق كما أرادت الادارة الأمريكية هل كان حال هذا الأمر دون انتصارات داعش؟ سواء من ناحية جمع المعلومات الاستخبارية ،أو من ناحية تدريب الجيش العراقي ويجيب هو أيضاً قائلاً بأن " الحجج الشائعة حول هذا الموضوع التي تقول بأنه كان باستطاعة القوات الأمريكية أن تحدث تأثيراً يؤدي إلى نتائج مختلفة في السياسة العراقية ليس سوى هراء، فالانقسامات الطائفية العراقية التي استغلها داعش عميقة ولم تكن قابلة لعلاج دائم من قبل القوات الأمريكية عندما كانت في أوجها ."

هذا التساؤل يفتح الباب على أسئلة أكثر ..هل صحيح أن الادراة الأمريكية عجزت عن ادارة الملف العراقي بالطريقة الصحيحة، وبالتالي هذا العجز أدى إلى الانسحاب الأمريكي وتركت العراق ضعيفاً يتخبط في تجربته الديمقراطية الجديدة؟ وهل الانقسامات الطائفية موجودة أساساً في الطبقة السياسية العراقية أم هي وليدة الاحتلال؟ وهل هذه الانقسامات فرضت نفسها على المشرع العراقي والسياسي العراقي وعلى الادارة الأمريكية ،ام أنه عمل على توضيح ملامحها اكثر من خلال تقنينها وتحويلها إلى طائفية سياسية؟ هل كانت عبئاً أم غاية؟ يستطيع الباحث في هذا الشأن أن يطرح العديد من الأسئلة حول وضع العراق الشائك سياسياً واجتماعياً وأمنياً لكن الأجوبة مرهونة بدقتها.

هذه المراحل التاريخية التي أوردناها بهذا الفصل ضرورية لاستكمال البحث بصورة شاملة لكل جوانب العلاقة العراقية – الأمريكية، قبل الاحتلال وأثناءه، حتى الانسحاب ليتبين معنا أن ماحصل في العراق لم يكن في العام 2003 وماتلاه فقط ،بل كانت هناك مقدمات ساعدت للوصول إلى ماتم الوصول إليه، كما أن البناء الذي تم تأسيسه في العراق ليكون نظاماً سياسياً جديداً، أو يمكننا القول عقداً اجتماعياً جديداً ولو أنه لم يأت بارادة المجتمع ومن الداخل كما يفترض أن يكون.. أي نابعاً من ارادة الشعب، بل جاء بإرادة المحتل وطبقة سياسية تشكلت بعد الاحتلال ،بالمحصلة نحن أمام تجربة جديدة في العراق تسعى إلى التغيير وتطبيق الديمقراطية من خلال مؤسساتها..

ملامح هذه المرحلة نحاول أن نستقرئها في الفصل الثالث، محاولين أن نصل إلى نتيجة كل هذه التراكمات والأحداث على العملية السياسية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق ،وما أنتجت على الساحة العراقية، وماهي تحدياتها الحالية والمستقبلية؟

الفصـــل الثالـــث: العمليـــة السياســـية بعـــد الانســـحاب الأمريكي (2011-2014)

يفترض الباحث أن ملامح العملية السياسية الجديدة في العراق بعد عام 2003 قد تتوضح أكثر بعد عملية انسحاب القوات الأمريكية من العراق والذي تحقق عام 2011، وذلك لكون هذه المرحلة هي مرحلة الاختبار لنجاح أو فشل التجربة الديمقراطية التي أجرتها الادارة الأمريكية في العراق ضمن مشروعها القائم على تغيير النظام السياسي في موقع جغرافي يحتل "قلب المنطقة الجيو استراتيجية المحصورة بين حدود الصين عند قرغيزستان والمحيط الأطلسي عند المغرب العربي، ومن التخوم السيبيرية حتى المحيط الهندي والصحراء الأفريقية الكبرى وهو ما أصطلح على تسميته في أدبيات الفكر الاستراتيجي الأمريكي الجديد بالشرق الأوسط الكبير"[1]، من هنا تكمن أهمية نجاح هذه التجربة وفقاً للرؤية الأمريكية، وكنا قد تعرفنا على الأسس التي شكلت معالم النظام السياسي بعد 2003 في الفصل الأول، سواء من خلال الإدارة الأمريكية المباشرة (حكم بول بريمر) أو غير المباشرة (مجلس الحكم الانتقالي)، إلا أنَ تقييم نجاح أو فشل المشروع يتم في مرحلة مابعد الانسحاب الأمريكي من العراق، خاصة أن العراقيين لايمتلكون دراية كافية في ادارة الحكم بمفردهم، في ظل واقع أمني هش وتشتت في ممارسة العمل السياسي من قبل القوى السياسية الفاعلة، إضافة إلى العبء الثقيل من تاريخ الحكم السابق في العراق فعلى مدى " 48 عاماً لم يمارس العراقيون أي عمل سياسي باستثناء حزب البعث ،لم يمارسوا أي انتخابات واي ديمقراطية حقيقة ،وعندما بدأ الاحتلال بدأوا من الصفر ،فلا يوجد لديهم خبرة حزبية ولا خبرة تنظيمية)" [2].(

وربما تناوب الزعماء السياسيين في ترؤس مجلس الحكم الانتقالي لمدة شهر واحد لكل منهم، ظاهرة لم يشهدها إلا العراق ،وتؤشر على عدم النضج السياسي الكافي لدى القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية، كما تدل على سمة التنافس أو التناحر على المناصب السياسية فيما بينها،

---

[1]- عبد الوهاب عبد الستار القصاب، **احتلال مابعد الاستقلال**، مصدر سابق، ص205.

[2]– خير الدين حسيب ، **العراق من الاحتلال إلى التحرير**، مصدر سابق، ص 405.

وهذا ماجعل " المجتمع العراقي يحتاج دائماً لشرعنة التدخل الأمريكي في إعادة صياغة المعادلات السياسية داخل المجتمع العراقي بسبب البناء الهش للدولة العراقية "[1]، إلا أنه واقع الحال يختلف بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، فالعراقيون أصبحوا أمام تحدٍ كبير في تحمل مسؤولياتهم بإدارة حكم البلاد، ومواجهات المعضلات الموجودة والمستحدثة فيما بعد،على أساس ديمقراطي تمثل بإجراء الانتخابات ومن ثم تشكيل الحكومة التي ستكون رافعة العملية السياسية الجديدة في العراق ،ومرحلة انتقالية بين الحكم تحت الاحتلال والحكم بعد الاحتلال، لذا أفردنا في هذا الفصل المساحة الأكبر لحكومة السيد نوري المالكي الثانية التي تشكلت في عام 2010 كما عرجنا على الانتخابات النيابية التي جرت في العام نفسه والتي أفرزت الطبقة السياسية الحاكمة أو بمعنى أدق كرست وجود طبقة سياسية تناوبت على الحكم من بداية تغيير النظام السياسي عام 2003، الذي أرسى معالم جديدة لنظام الحكم ميزته عن باقي أنظمة الحكم التي تناوبت على العراق بين الملكي والجمهوري، بالمقابل كان من نتائج هذا التغيير قضايا شكلت ولاتزال مادة جدلية في المجتمع العراقي وتحديات قائمة وقابلة للتجديد أو الانفجار في كل حين فاتحة السؤال على مصراعيه حول جذور هذه القضايا في المجتمع العراقي وتأصلها فيه أم أنها حالات عرضية يمكن علاجها وتفاديها مستقبلا ؟!

أولاً: نظام الحكم الجديد

"ترتبط أزمة الديمقراطية بأزمة الوعي السياسي ،ولا يتولد هذا الوعي من الفراغ بل هو حصيلة الوعي الاجتماعي- الحضاري"[2]، وبالمقارنة مع التجربة العراقية نجد أن الديمقراطية المطبقة تختلف اختلافاً جذرياً عن الديمقراطية المنشودة فالديمقراطية "لم تصبح حتى الآن عندنا كشعوب قيمة بحد ذاتها كالمأكل والملبس والمسكن، وبدلاً من تبني المعارضات أسلوب الضغط على الحكومات لجأت إلى أسلوب الاستعانة بالمؤسسة العسكرية "[3]، ومانجم عن ذلك من ترييف للسلطة "وإدخال نسق عشائري وقبلي ،وسيادة مفاهيم التعصب العنفي الاستبدادي وإشاعة حملات العقاب

1- التقرير الاستراتيجي العراقي 2010، مصدر سابق، ص17.

2- عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي**، مصدر سابق، ص260.

3- خير الدين حسيب ، العراق من الاحتلال إلى التحرير ، مصدر سابق، ص264.

الجماعي للمدن "[1] أو "الاستعانة بقوى خارجية يمكن أن تكون أمريكا، أو قوى أخرى. ومثال العراق أمامنا لنأخذ منه العبرة "[2]، في كلتي الحالتين لم تتأتى الديمقراطية من خلال المخاض الطبيعي لولادتها ،بل كانت تأتي بعملية قيصرية إما عن طريق الانقلابات وهو أكثر شيوعاً ،أو عن طريق تدخل خارجي وهو موضع نقاشنا من خلال مقاربة للوضع القائم في العراق وما فرز من نظام سياسي جديد للحكم.

السمة الأبرز لنظام الحكم بعد 2003 هي تحقيق المساواة في ممارسة الحقوق السياسية لكل القوى الوازنة على الساحة العراقية بعد حرمان بعض الفئات الشعبية من ممارسة حقوقها واحتكار السلطة من قبل النظام العراقي السابق واختصار العراق بشخص الرئيس، إلا أن هذه المساواة جاءت على شكل محاصصة طائفية في اقتسام السلطة السياسية بين الفرقاء السياسيين الممثلين للطوائف الدينية والعرقية في العراق، أو كما بات يعرف بمصطلح الديمقراطية التوافقية ،والذي طبق في لبنان بعد اتفاق الطائف، الاتفاق الذي أوقف الحرب الأهلية في لبنان، وذلك بهدف تمثيل كل الطوائف في تركيبة النظام السياسي الحاكم ،وكذلك الأمر ينطبق على العراق مع إضافة العامل القومي والمتمثل بوجود الأكراد كلاعب سياسي وازن على الساحة العراقية.

يقدر عدد سكان العراق بنحو "31,86 مليون نسمة (في تموز /يوليو 2013) يتوزعون بنسبة 97% مسلمين و3 % لغير المسلمين ،وتتراوح نسبة الشيعة إلى إجمالي السكان بين 60–65 بالمئة، مقابل(32–37) للسنة "[3]، أما التوزيع الجغرافي: الأكراد يتركزون في الشمال، والشيعة في

---

[1]– غسان سلامة، **تمدن السكان وتريّف السلطة، كتاب المجتمع والدولة في المشرق العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، محور المجتمع والدولة، الفصل السادس، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1999، ص.ص 213–246.

[2]– هويدي فهمي، **خدمة جليلة قدمها الاحتلال الأمريكي للعراق**، جريدة الشرق الأوسط، 2003/12/10.

[3]– محمد فايز فرحات، **الاحتلال وإعادة بناء الدولة**، نقلاً عن موقع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، مصدر سابق، ص 389.

الجنوب ،بينما يتركز السنة في الغرب"[1]، مادفع لاعتماد نظام الديمقراطية التوافقية الذي يسمح بأن تمثل كل الطوائف في النظام الحاكم، وجاءت المحاصصة الطائفية على النحو الآتي: رئاسة الجمهورية وهو أقرب إلى منصب فخري(لأن الرئيس لايمتلك صلاحيات واسعة) للأكراد، رئاسة الحكومة للشيعة ورئاسة مجلس النواب للسنة، ماجعل السنة يشعرون بالغبن السياسي مقارنة بالحقبات السابقة من حكم العراق ،حيث كان كل حكام العراق من المسلمين السنة ،بالمقابل كان الاضطهاد السياسي من نصيب الشيعة والأكراد فاستخدام العنف ضد الأكراد والشيعة لم يقتصر على مرحلة نظام صدام حسين لكنه يعود إلى قبل ذلك، فقد استخدم النظام الملكي العنف ضد هاتين المجموعتين خلال مرحلة الانتداب البريطاني)" [2].(

لذا قد يعتبر المتتبع مسار الأحداث السياسية في العراق، أن الشيعة والأكراد هم أكثر الأطراف المستفيدة من تغيير نظام الحكم فيه، من نظام رئاسي إلى نظام برلماني تتركز فيه السلطة التنفيذية بموقع رئيس الوزراء الذي هو من حصة الشيعة ضمن العرف السياسي الجديد، الذي ساد وفقاً لنظام المحاصصة وبغطاء الديمقراطية التوافقية، وبغض النظر عما إذا كان الواقع السياسي يتطابق مع هذه الفرضية أم لا ،يطرح هنا السؤال التالي: هل يتوافق هذا ونعني نظام المحاصصة مع مفهوم الديمقراطية القائم بالأساس على حكم الشعب نفسه بنفسه سواء مباشرة كما كان سائداً في العهد اليوناني أم غير مباشر كما هو حال الأنظمة البرلمانية والتي ينتخب فيها الشعب ممثلين عنه لتشريع القوانين الناظمة للعملية السياسية، ولممارسة دور الرقابة على السلطة التنفيذية وفقاً لمبدأ فصل السلطات الذي أسس له مونتيسكيو، واعتمد مرجعاً للديمقراطيات في العالم، وبتعبير أدق هل ينسجم هذا النظام القائم على الديمقراطية التوافقية مع مبدأ المساواة والعدالة في الحقوق السياسية لكل مواطني الدولة ؟ أم أن القيود الطائفية والعرقية تكبل تطبيق الديمقراطية وفقاً لمسارها الصحيح ماينشئ ديمقراطيات مشوهة ؟

---

[1] -Erzsebt N. Rozsa , **The War in Iraq and Broader Middle East ,** Hangarian Institute of international Affairs,Foreign Policy Papers ,2007, p.p,7-8 .

[2] - Rathmell , Andrew."Planning Post-conflict **Reconstruction in Iraq: What Can We Learn** ?", International Affairs: vol.81,no.5,2005, p1018 .

من جهة أخرى تتطلب عملية التحول الديمقراطي وجود عوامل مساعدة لها في الواقع السياسي التي تتم فيه، وأبرز هذه العوامل هو الدستور الناظم لهذه العملية، والضامن للحقوق والحريات، كمايحدد الصلاحيات لكل السلطات، وهو ماتحقق عام 2005 باقرار الدستور الدائم للعراق كما ورد ذكره في الفصل الأول عندما تحدثنا عن مراحل انتقال السلطة من ادارة الاحتلال إلى ادارة عراقية مهمتها اقرار الدستور ومن ثم اجراء أول انتخابات برلمانية ،وتشكيل حكومة عراقية.

وتعتبر الأحزاب السياسية من العوامل الأساسية القادرة على تأطير العمل السياسي الجماهيري في تحقيق أهدافها "إذ لاديمقراطية من دون أحزاب تقود المسار الديمقراطي نحو غايته وتفرز عبر الانتخابات قيادات سياسية قادرة على إدارة مرحلة التحول الديمقراطي"[(1)]، إلا أن المهمة تصبح أصعب في واقع غُيبت فيه الأحزاب السياسية عن أداء دورها فالنظام على مدار 35 سنة "لم يسمح لأي قوة سياسية أخرى بأن تمارس العمل السياسي أو التنظيم السياسي، وحزب البعث كان يعمل كجهاز من أجهزة الدولة، ولم يكن حزباً يمارس عملاً سياسياً "[(2)]، كان الحزب الحاكم والقائد للعملية السياسية بأسلوب شخصاني ابتعد حتى عن المبادئ التي أطلقها مؤسس الحزب ،ولهذا السبب قد يعود إصرار السلطة السياسية الجديدة على محاكمة البعث كحزب حكم العراق من خلال شخص أمينه القطري صدام حسين ،عبر قانون اجتثاث البعث الذي أقره البرلمان العراقي بعد الاحتلال الأمريكي والذي يقضي بحرمان حزب البعث من ممارسة أي دور في الحياة السياسية ، ومحاكمة قادته السابقين ،فالمحاكمة لم تقتصر فقط على سوء ممارسة حكم، بل تجاوزت ذلك لتشمل الحزب بهيكليته ككل وبمبادئه حتى أصبح بحد ذاته تهمة[3].(

---

[1]– عبدالإله بلقزيز، **الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي العوائق والممكنات**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص132.

[2]– خير الدين **حسيب، العراق من الاحتلال إلى التحرير**، مصدر سابق، ص 167.

[3] -Allawi, Ali, **The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace, New Haven,**Yale University Press, 2007, p.p 157 - 158

ونتيجة ممارسات حزب البعث العراقي القمعية نجد ندرة بالأحزاب العراقية ماخلا حزبين اثنين وهما الحزب الشيوعي الذي ضعف بعد الإنقلاب الذي أطاح بعبد الكريم قاسم ،نتيجة تنكيل حزب البعث بالمنتمين إليه لكونهم الداعمين لحكم قاسم، رغم الانقسامات داخل الحزب الشيوعي حول تأييد الرئيس عبد الكريم قاسم، وحزب الدعوة الذي كان يمارس عمله السياسي المعارض سراً خوفاً من القمع والاعتقال.

إلا أن الأمر يختلف بعد سقوط نظام حزب البعث مع كثرة الأحزاب وظهور تحالفات انتخابية ولاحقاً في تشكيل الحكومة لذا سنحاول استعراض نتائج انتخابات عام 2010 ومانتج عنها من تكتلات كان لها الدور الأبرز في قيادة العملية السياسية من خلال دورها في تشكيل الحكومة، مستقرئين تلك المرحلة التي تعتبر الأهم للتعبير عن واقع العمل السياسي في العراق ومجريات العملية الديمقراطية واختبارها الحقيقي ،كونها شكلت نقطة تحول في المسار الديمقراطي وتحدٍ لأهلية القوى السياسية في حكم العراق بمفردها بعد الانسحاب الأمريكي من العراق.

-1الانتخابات النيابية 2010:

"إنَ الشعب الذي ينتخب الفاسدين والانتهازيين والمحتالين والناهبين والخونة ،لايعتبر ضحية ،بل شريكاً في الجريمة " جورج أورويل."

انطلاقاً من هذا القول يمكننا الولوج إلى نتائج الانتخابات النيابية التي حصلت في السابع من آذار 2010 والتي كرست الطبقة السياسية الحاكمة التي أفرزتها انتخابات عام 2005 موزعة في كتل نيابية تمثل القوى السياسية في المشهد العراقي "وجاءت انتخابات 2010 لتعيد العملية السياسية العراقية على ماكانت عليه بعد انتخابات 2005، نتيجة لعدم حصول اي من الكتل السياسية المتنافسة في الانتخابات على الأكثرية التي تؤهلها من تشكيل الحكومة ولهذا صار لزاماً على الكتل السياسية جميعها العودة إلى التوافقية السياسية "[1]، وبالعودة إلى انتخابات 2005 نجد

[1] – التقرير الاستراتيجي العراقي 2010-2011 ،مصدر سابق، ص136.

أن " الخطاب السياسي العراقي لم ينجح في بلورة مفهوم واضح يأخذ بخصوصية المجتمع العراقي وانتماءاته على قاعدة الهوية الوطنية "[1] حيث غلبت " الأسس العرقية على عملية التصويت في انتخابات 2005، والتي تحولت إلى تعداد عرقي، ومهدت الطريق أمام تعميق تقسيم البلاد بموجبها وتشكيل حكومة انتقالية، وفق المحاصصة الطائفية في توزيع الوزارات"[2]، بالمحصلة كان التوافق بين الكتل البرلمانية فرض عين، هذا التوافق "أفرز حكومة غير قادرة على الإنجاز بعد 2005 بسبب الخلافات بين الكتل السياسية المشاركة)" [3].

إلا أن ما يميز انتخابات 2010 عن 2005 هو الانشقاقات داخل الحزب الواحد ،كما حصل مع حزب الدعوة الذي خاض انتخابات 2005 موحداً، الأمر الذي لم ينسحب على الانتخابات الثانية وتمثل الانشقاق بخروج ابراهيم الجعفري وهو من قادة الحزب البارزين ليشكل تيار الاصلاح الوطني، وينضم إلى كتلة الائتلاف الوطني بزعامة السيد عمار الحكيم الممثل لحزب المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق منافساً بذلك نوري المالكي رئيس حزب الدعوة ممثلاً بكتلة ائتلاف دولة القانون ،وتصنف هذه الأحزاب كأحزاب شيعية دينية.

كما انشق طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية عن الحزب الاسلامي العراقي مشكلاً كتلة " تجديد" وخاض الانتخابات بالتحالف مع القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي وتصنف هذه الكتل على أنها محسوبة على السنة.

وانسحب الانقسام إلى الأحزاب الكردية والمتمثلة تاريخياً بالثنائية حزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بخروج حزب الاصلاح.

---

[1]– نادية سعد الدين، **الشروط المعززة: مستقبل الدولة العراقية في مواجهة عوامل تفكك مقيدة**،السياسة الدولية، 2014، العدد195، ص 13.

[2] – رشيد الزيدي، **أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 14، ربيع 2007، ص.ص23–24.

[3]– التقرير الاستراتيجي العراقي 2010–2011، مصدر سابق، ص137.

وبالتالي فإن الخارطة السياسية في انتخابات 2010 تمخضت عن انقسامات حادة داخل القوى والأحزاب السياسية الكبرى

وجاءت نتائج الانتخابات على الشكل الآتي:

الكتلة النيابية	عدد المقاعد
القائمة العراقية	91
ائتلاف دولة القانون	89
الائتلاف الوطني العراقي	70
الائتلاف الكردستاني	42
حزب كوران (او التغيير(	8
جبهة التوافق العراقية	6
الاتحاد الاسلامي الكردستاني	4
الجماعة الاسلامية الكردستانية	2
ائتلاف وحدة العراق (برئاسة جواد البولاني(	2

أما بقية المقاعد فقد " توزعت بين قوى وأحزاب سياسية لم يكتب لها ان تكون قوة تأثير في العملية السياسية "[1]، وعلى الرغم من نيل القائمة العراقية على أكثرية أصوات الناخبين، ألا أنها لم تنل أحقية تشكيل الحكومة عبر رئيسها إياد علاوي، بل ذهب الأمر إلى نوري المالكي الذي كُلف من قبل البرلمان بتشكيل الحكومة ،والسبب يعود إلى تفسير المادة 76 من الدستور والتي لاتحسم أحقية تشكيل الحكومة بين القائمة الفائزة في الانتخابات أو الكتلة النيابية الأكبر التي تتشكل بعد انعقاد الجلسة الأولى للبرلمان؟ أزمة التفسير هذه حسمتها المحكمة الاتحادية العليا لصالح الكتلة الأكبر ،وبالتالي كُلف السيد نوري المالكي بدلاً من السيد علاوي، الأمر الذي رفضه إياد علاوي

[1] – للاطلاع أكثر انظ: الموقع الالكتروني للمفوضية العامة للانتخابات.

معتبراً أن القرار جاء متحيزاً لحساب طرف سياسي وطالب بتشكيل " حكومة إنقاذ وطني ،وإعادة الانتخابات الأمر الذي رفضته أطراف عراقية وعدّته انهياراً للعملية السياسية "[1]، خاصةً أن العراق لايزال يخضع للفصل السابع والذي يسمح "بتشكيل حكومة إنقاذ وطني في الدول التي تعاني من الفوضى والإرباك والتي لا تستطيع تشكيل لها مما يؤثر على الأمن والسلم الدوليين)" [2].(

وتداركاً للموقف بادر رئيس إقليم كردستان لحل الأزمة السياسية التي أفرزتها نتائج الانتخابات النيابية وقرار المحكمة الاتحادية وكانت المبادرة قائمة على مشاركة الجميع بالحكومة، دون أن يلعب أحد الأطراف دور المعارضة، فاستجابت الأطراف السياسية التي لم ترغب أن تكون في المعارضة، بل استحدثت مناصب حتى تكون الحصص مرضية لجميع الأطراف السياسية المشاركة، حيث تمت إضافة نائب ثالث لرئيس الجمهورية يكون من حصة من يمثل بالقومية التركمانية أو يمثل الديانة المسيحية، أو احدى مكونات المجتمع العراقي، كما أضيف نائب ثالث لرئاسة الوزراء يختص بشؤون الطاقة (النفط والكهرباء.(

استغرق تشكيل هذه الحكومة التوافقية ثمانية أشهر ما يدل على صعوبة التوافق بين الأطراف السياسية خاصة بين الكتلتين الكبيرتين كتلة الائتلاف الوطني وتضم كل من كتلة دولة القانون برئاسة نوري المالكي ،وكتلة التحالف الوطني برئاسة السيد عمار الحكيم ويستند في قوته إلى كتلة التيار الصدري بزعامة السيد مقتدى الصدر الحاصل على أربعين مقعداً في البرلمان ،إضافة إلى شخصيات سياسية كالدكتور ابراهيم الجعفري رئيس الوزراء السابق، والدكتور عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية.

---

[1] – التقرير الاستراتيجي العراقي 2010–2011، نفس المصدر، ص 132.

[2] – انظر: ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع.

بالمقابل كانت كتلة القائمة العراقية والتي تتكون من اثنين وعشرين كياناً سياسياً وتضم شخصيات سياسية مؤثرة في الساحة العراقية ،مثل السيد طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية[1]، واسامة النجيفي وصالح المطلق وغيرهم.

لم يكن الخلاف بين الكتلتين خلافاً سياسياً محضاً ،بل امتزج فيه العامل المذهبي والشخصي الأمر الذي " سمح للعديد من الأطراف الدولية والإقليمية بالتدخل لتحقيق مصالحها من خلال دعم هذه الكتلة أو تلك"[2]، وقد أثارت " حقبة مابعد الانتخابات وظهور النتائج مخاوف ظهور سيناريو شبيه بالأنموذج اللبناني في العراق، إذ يتطلع لاعبون سياسيون من الداخل إلى داعمين ومساندين من الخارج "[3]، هذا القصور في ادارة الحكم مرده إلى أن العراق يحتاج إلى حقبة من الزمن قبل أن تنتج العملية السياسية " فهماً حقيقياً وموضوعياً لجدلية الأكثرية والأقلية – الحكومة والمعارضة تتبادلان الأدوار لخدمة العملية السياسية والتحول الديمقراطي الجاري في العراق "[4]، وعلى الرغم من وجود المؤسسات الضامنة لتطبيق الديمقراطية والتي تعتبر من أساس الحكم الديمقراطي كالبرلمان المنتخب من الشعب ،والدستور الناظم للعملية السياسية، إلا أن ثقافة ممارسة الديمقراطية وتقاليد

---

[1]– طارق الهاشمي أحد قادة الحزب الإسلامي العراقي (الإخوان المسلمين) استقال من منصب رئيس الحزب في العام 2009 لينضم إلى القائمة العراقية بقيادة إياد علاوي ،أعلن استقالته من منصب رئيس جمهورية العراق بتاريخ 30 ديسمبر2013 استنكاراً لسياسات المالكي ،أصدرت السلطات العراقية مذكرة اعتقال بحقه في ديسمبر 2011 بتهمة اصدار أوامر إلى عناصر من حمايته لتنفيذ عمليات اغتيال لضباط وقضاة عراقيين وعمليات ارهابية أخرى من تفجير وتفخيخ، حكمت عليه محكمة عراقية بالاعدام غيابياً، لجأ بالعام 2011 إلى اقليم كردستان ورفض الأكراد تسليمه للحكومة المركزية في بغداد عازين الأمر لكونه سياسي بحت وليس قضائي لينتقل بعدها إلى تركيا نافياً كل الاتهامات المنسوبة إليه ،وأصدرت الشرطة الجنائية الدولية الانتربول في 19 ديسمبر 2012مذكرة اعتقال بحق الهاشمي بناء على طلب من الحكومة العراقية ومن ثم ألغتها في العام 2006 لأن الحكومة العراقية لم تثبت الاتهامات الموجهة إليه.

[2]– التقرير الاستراتيجي العراقي 2010–2011، مصدر سابق، ص 136.

[3]– نفس المصدر، ص 132.

[4]– حوار مع نعمة العبادي، مدير المركز العراقي للبحوث والدراسات، مجلة حوار الفكر، العدد14، أيلول 2010، ص.ص64–65.

العمل البرلماني لم تترسخ بعد في السلوك و الممارسة السياسية في العراق ولهذا فإن " مبادئ الديمقراطية في العموم لم تنضج بعد ولم تتحول إلى ثقافة حكم وإدارة سلطة)" [1] .(

-2حكومة المالكي الثانية :

حكومة المالكي الثانية أو بإمكاننا أن نطلق عليها حكومة الأزمات المتتالية نظراً إلى الاضطرابات والخلافات السياسية التي شهدتها فترة حكمه، والتي بدأت ارهاصاتها منذ اللحظة الأولى التي منح فيها مجلس النواب الثقة لحكومة المالكي الجديدة "حيث صوت 266 نائب من أصل 279 نائباً كانوا موجودين في جلسة منح الثقة، أي موافقة تقترب من الاجماع "[(2)]، إلا أن هذا الاجماع لم يستمر طويلاً ليتدنى إلى أقل مستوياته مخلفاً أزمة سياسية حادة استمرت طيلة سنوات ترأس نوري المالكي لمجلس الوزراء، وتركزت الأزمة باتهامات "لرئيس الوزراء بالتفرد بالسلطة، وقد بلغت الأزمة مستوى غير مسبوق منذ انسحاب آخر جندي أمريكي من العراق في كانون الأول /ديسمبر 2011، وازدادت حدة مع مطالبة بعض القوى السياسية بسحب الثقة من رئيس الوزراء نوري المالكي"[(3)] وتعتبر هذه الأزمة بمثابة " الاختبار الحقيقي الأول لاسس النظام الذي أرسته الإدارة الأمريكية في العراق ،بعد انسحاب القوات المقاتلة.. وتحديداً مايتعلق منها بفكرة التداول السلمي للسلطة ،وباحترام اللعبة السياسية التي تم ارساؤها في الدستور العراقي)"[4] .(

واستناداً على هذه المعطيات يمكننا أن نعلل اختيارنا حكومة المالكي الثانية بسببين:

---

[1]– سين كان، رئاسة الوزراء، ترجمة مصطفى الحيدري، دورية (ملخص السلام)العدد39، معهد السلام الأمريكي 24–يونيو–2010، نقلاً عن مجلة حوار الفكر، العدد14، أيلول 2010، ص263.

– طارق حرب، **الحياة الإدارية في العراق**، ط1، دار الحكمة، لندن، 2011، ص13.[2]

[3]– الشيماء عبد السلام ابراهيم ، **أزمة محاولة سحب القثة من المالكي**، مجلة الديمقراطية، العدد 48، تشرين الأول /أكتوبر 2012، ص200.

[4]– ايمان رجب، **تعقيدات هيكلية: التأثيرات الإقليمية لأزمة الحكومة العراقية**، السياسة الدولية، العدد 189، يوليو2012، المجلد 47، ص132.

أولاً كونها الحكومة الأولى التي تم تشكيلها بعد الانسحاب الأمريكي من العراق ،وثانياً نظراً إلى التجاذبات السياسية التي رافقت تشكيلها، واستمرت طيلة فترة حكم المالكي تزامناً مع أحداث سياسية مهمة في تاريخ العراق وقعت في تلك الفترة ،ماجعلها المختبر العراقي لتطبيق الديمقراطية بنتائجها السلبية والايجابية ،وقد تكون اللبنة الأساس في مسار التحول السياسي في العراق سواء أكان حكماً صالحاً أم فاسداً؟ ديمقراطياً أم ديكتاتورياً؟

بدأت ارهاصات الأزمة كما ذكرنا مع بدء المشاورات لتشكيل الحكومة ،والمؤشر كان تأخر تأليف الحكومة لأكثر من سبعة أشهر "شهور تعطلت خلالها كل المؤسسات الخدمية، مادفع بالمواطن العراقي إلى إعلان تذمره صراحةً وعلناً ،حينما اتخذ المثقف العراقي قرار التظاهر، ليعلن غضبه من حالة التهميش المتعمد لدوره في المشاركة الفاعلة في بناء الدولة العراقية الجديدة)"[1].(

وبالفعل عمت التظاهرات مناطق في العراق فيما بعد ،اختلفت فيما بينها بالمطالب والأهداف وتداخل البعد الوطني مع البعد الطائفي، وعلى خلفيات متعددة، كما إغفال العامل الاقليمي فقد شهدت المنطقة العربية في هذه الفترة تظاهرات في عواصم عدة أطاحت بنظم الحكم فيها (تونس، مصر، ليبيا) مع اختلاف ظروف الاحتجاجات بين البلدان العربية بماعرف آنذاك بمصطلح "الربيع العربي "، إضافة إلى اندلاع التظاهرات في سوريا الجار المؤثر والمتأثر بالعراق ،لكن قبل الخوض في أسباب اندلاع المظاهرات في المناطق العراقية لابدَ من فهم بذور الأزمة العراقية التي ظهرت مع نتائج الانتخابات التشريعية كما أوضحنا سابقاً لتنتقل إلى الحكومة التي " جاءت نتيجة طبيعية لاتفاق الضرورة أساساً بين المعنين بالشأن العراقي "[(2)]، كما ارتبطت الأزمة بعوامل هيكيلة "مرتبطة بنمط العلاقات بين نوري المالكي والقوى المؤيدة له، ممثلة بالتحالف الوطني، مع القوى المعارضة له ممثلة في القائمة العراقية، والقوى الكردية "[(3)]، حيث اتهمت الأطراف المعارضة للمالكي بالاستئثار بالسلطة وكونه "سبباً رئيسياً في إعاقة الديمقراطية وانزلاق البلد إلى قبضة حكم الرجل الواحد

---

[1] – حسين، سكاف، **ديمقراطية العراق وجمهورية المالكي**، جريدة الأخباراللبنانية، العدد 1397،26-4-2011.

[2] – جورج سمعان، **العراق:تحديات مصيرية تنتظر المالكي الجديد**، جريدة الحياة،20-12-2010.

[3] –ايمان ،رجب، **تعقيدات هيكلية** ..، مصدر سابق، ص132.

والديكتاتورية الكاملة "[1]، وفقاً لرئيس الوزراء السابق وزعيم ائتلاف العراقية إياد علاوي ،ويأتي هذا الاتهام على خلفية عدم التزام المالكي باتفاق أربيل الذي تم على أساسه تشكيل حكومة الوفاق وتجسد ذلك بـ" عدم قبوله مرشحي القائمة العراقية للوزارات في الحكومة الجديدة خاصة الوزرات الأمنية ،والتي ظل المالكي يدير شؤونها بالوكالة وهي الداخلية، والدفاع، والأمن الوطني"[2]، وقد "استغل ذلك لتعزيز سيطرته على الأجهزة الأمنية في استكمال لعملية بدأها منذ 2007 "[3]، كما صاحب ذلك "عملية منظمة للسيطرة التامة على مؤسسات الدولة وهيئاتها ذات الطبيعة المستقلة، مثل البنك المركزي العراقي)" [4].

وفقاً للتوجه الذي يقول بأن العراق لم يتخلص من حكم الدكتاتورية برحيل النظام السابق بل تعداه إلى حكم ديكتاتوريات السلطة التي توزعت بين الحاكم الرسمي والمتمثل برئيس الحكومة "مركز الثقل في الدولة والأكثر تنفذاً وسلطة ،لما له من سلطات واسعة طبقاً للدستور، وسيطرته على الجيش والأجهزة الأمنية "[5]، ومثالاً على ذلك نورد بأن الدستور العراقي لم يحدد مدة معينة لشغل منصب رئيس الوزراء، نوري السعيد مثلاً شغل هذا المنصب "خمسة عشر عاماً بدءاً من عام 1931 إلى العام 1958 عندما أطاحت ثورة 14 تموز بوزارته "[6]، واستمر هذا الأمر مع الدستور الدائم 2005، وبالتالي عدم تحديد المدة يسمح بتكرار تولي الشخص لمنصب رئيس الوزراء ودون محدد قانوني أو دستوري، ما اعتبر أنه يؤدي إلى دكتاتورية مقنعة، ويجعل رئيس الوزراء يسعى إلى بناء أساس متين يضمن له العودة مجدداً للمنصب و يملك متسعاً فضفاضاً لتحقيق هذا المسعى كما

---

[1] –Iyad Allawi, "**Iraq's Slide toward Renewed Violence**",Washington Times, 9/4/2012.

[2]– البرلمان يمنح ثقته لحكومة المالكي الجديدة، فرانس 24 ،2010/12/12، نقلاً عن ايمان رجب، **تعقيدات هيكلية**، مصدر سابق، ص132.

[3]–Toby Dadge, "**Iraq'a Road Back to Dictatorship**", **Survival: Global Politic and Strategy**, issued by IISS,June–July 2012,pp.151–154.

[4]–Ibid, p.p.157–158.

[5]– عمر سيد أبوزيد، **شؤون عربية**، العدد 153، ربيع 2013، ص91.

[6]– طارق حرب، الحياة الإدارية في العراق ، مصدر سابق، ص12.

علل بعض المحللين سياسة المالكي في حكومته الثانية حيث وجد نفسه " يترأس حكومة منقسمة وغير فعالة وغارقة في الفساد واعتقد أنه سيكون مجرد كبش فداء تتم التضحية به بعد الدورة الانتخابية الثانية مادفعه لمحاولة بناء نفوذ شخصي له في مؤسسات الدولة مستغلاً الفراغات التي نشأت عن عجز القوى الرئيسة على التوافق حول شغل بعض المناصب)" [1].(

أما الدكتاتوريات الأخرى فتعددت أشكالها بين التنظيمات التي تتكاثر في البيئة الأمنية الهشة ،ذات البيئة الحاضنة لمعتقداتها ،لتشكل سلطة واقع، وبين سلطة العشائر التي يتعاظم دورها في ظل تدهور الواقع الأمني، والسلطة الدينية المتمثلة بالمرجعيات في المجتمع العراقي القائم على التعدد والتنوع في الطوائف والقوميات "فالمجتمع العراقي مازالت تطغى عليه ثقافة سياسية تحمل شكاً عميقاً بنيات وسلوك العمل الحزبي، وتميل إلى البحث عن الرجل القوي، وهي لم تخرج بعد من النسق الثقافي لفكرة " المستبد العادل" "[(2)]، وبالتالي يسهل للسياسي الذي يملك صفات الرجل القوي أن يستغل هذه الثقافة لتوطيد قاعدته الشعبية كي يقوي نفوذه، فكيف إذا كان يتمتع بسلطة رئيس الوزراء كما هو الحال مع المالكي.

لكن السؤال هو عن سبب التحول في المزاج الشعبي من داعم ومؤيد للمالكي إلى متذمر من سياساته وساخط عليه ومطالباً برحيله؟[(3)] لدرجة الربط بين رحيل المالكي وحل مشاكل البلاد الكبرى بتحميله المسؤولية عن كل معضلات العراق ،خاصة مع تزامن انتهاء فترة حكمه وسقوط الموصل بيد داعش بعد انهيار الجيش العراقي أمام مقاتلي داعش في حزيران 2014[(4)]، فقد سيطر شعور

---

[1]–حارث حسن، **عن مرحلة ما بعد المالكي**، جريدة الحياة، العدد 18716،2–7–2014.

[2]– حارث حسن، **عن مرحلة ما بعد المالكي**، المصدر نفسه.

[3]– لم يقتصر شعور النقمة والغضب على المالكي في تلك الفترة فحسب ،بل تعدتها حتى بعد رحيله ،وهو ما لمسته شخصياً أثناء تجوالي في شارع المتنبي في بغداد أثناء البحث عن مصادر تخص مرحلة حكم المالكي ،وكانت الانتقادات تتوالى عند مجرد ذكر اسم المالكي ،إلا أن هذا لاينفي وجود مؤيدين للمالكي في الشارع العراقي ،خاصة مع تزايد احتمالات عودة المالكي للحكم خلال الانتخابات القادمة أي انتخابات 2018

[4]–Celso, Anthony N. **"Zarqawi's Legacy: Al Qaeda's ISIS 'Renegade.'"** Duke University Press, Mediterranean Quarterly 26, no. 2 (June 2015), pp21–41.

الخيبة على المواطن العراقي الذي كان يتطلع إلى مستقبل واعد مع حكم جديد ،خاصة أن المالكي كان قد أجرى "تغييرات هيكلية في المؤسسات العسكرية)" [1] .(

وقد يكون مرد ذلك يعود إلى تجاهل نوري المالكي لمطالب الكتل السياسية المشاركة معه في الحكومة والمتمثلة بالقائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، ورئيس اقليم كردستان مسعود البارازني، وانضمت فيما بعد كتلة الأحرار بزعامة السيد مقتدى الصدر، وبعد عدة اجتماعات بين النجف وآربيل أكدوا في بيانهم "على أهمية وضع حد للانفراد والتسلط مستنكرين الخطوات والتدابير التي سعى إليها المالكي وفريقه لإحباط المساعي الدستورية لاصلاح الوضع السياسي في العراق"[(2)]، فالقائمة العراقية اعتبرت أن المالكي عمل على إضعافها من خلال استهداف أعضائها، وذلك بعد مذكرة الاعتقال التي صدرت بحق نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي بتهمة تورطه في عمليات ارهابية، وطلب المالكي من البرلمان سحب الثقة من نائبه صالح المطلك الذي ينتمي للقائمة العراقية أيضاً، بينما اعتبر الصدر أن سياسة المالكي ستؤدي إلى " عزل وانعزال الشيعة عن كل الأطراف في العراق، وسحب الثقة مقدمة للإصلاحات "[(3)]، في حين أكد مسعود البرزاني إصراره على سحب الثقة من المالكي والتهديد بالانفصال في حال "إعادة انتاج الديكتاتورية)" [4].(

وعلى الرغم من تقدم أكثر من نصف الأعضاء بطلب سحب الثقة لرئيس الجمهورية وفقاً لما تنص عليه المادة 61 من الدستور العراقي، ويتطلب الأمر وفقاً للمادة المذكورة أن "يقدم رئيس الجمهورية طلباً إلى مجلس النواب بسحب الثقة "[(5)]، إلا أن مشروع سحب الثقة فشل نتيجة ابلاغ عدد من النواب مكتب رئاسة الجمهورية بتزوير توقيعهم في الطلب، وبالتالي لم يكتمل النصاب القانوني لذلك.

---

[1] –حارث حسن، **عن مرحلة ما بعد المالكي**، مصدر سابق.

[2] – الشيماء عبد السلام ابراهيم ، **أزمة محاولة سحب الثقة من المالكي**، مصدر سابق، ص 202.

[3] – نفس المصدر، ص 201.

[4] –Topy Dodge, Op.Cit.,p.p.160-161.

[5] – الشيماء عبد السلام ابراهيم ، **أزمة محاولة سحب الثقة من المالكي**، مصدر سابق، ص 202.

إلا أن ذلك لم يعن أن الأزمة السياسية انتهت، بل فتحت باب لتوارد الأزمات والتوتر السياسي والأمني بعد اندلاع التظاهرات في المناطق السنية التي شعرت بالغبن السياسي ووصلت حد المطالبة بالانفصال في محافظة صلاح الدين والأنبار، وهناك من اعتبر أن "مطالبة بعض المحافظات العراقية حيث الغالبية السنية بأن تكون اقليماً وفقاً للدستور العراقي الذي يسمح بذلك كان ردة فعل على ممارسات الحكومة التي يقودها المالكي وتعمل على تهميشهم"[1]، إلا أن الدعوات لم تتوقف عند حدود المطالبة بالانفصال بل رفعت شعار "إسقاط حكومة المالكي وهددت إما القتال بالسيف أو الانفصال "[2] وفقاً للمتحدث الرسمي باسم ساحات التظاهرات سعيد اللافي، وكان من جملة المطالب أيضاً الغاء قانون المساءلة ومكافحة الارهاب، واقرار قانون العفو العام ،واطلاق سراح المعتقلين، ويبدو جلياً من هذه المطالب شعور الغبن والاستهداف من قبل فئة من العراقيين متمثلة بطائفة حكمت العراق، وتعتبر أن العراق اليوم محكوماً من طائفة أخرى كانت تشتكي طيلة سنوات الحكم السابق من التهميش والاضطهاد السياسي، إذن فاللعبة الديمقراطية لم ترتكز على قاعدة المعارضة الوطنية، بل تخفت وراء السعي لتحقيق مكاسب فئوية ومذهبية "وبالتالي، تصرف المالكي وفق قواعد اللعبة التي أرسيت، وعلى رغم كونه رئيس وزراء، مايرتب عليه أن يتخذ مبادرات ومناهج تسمح بإصلاح النظام والخروج من هذه القواعد ،تصرف بشكل غريزي وسعى لتوطيد قاعدته الشعبية الطائفية كي يقوي نفوذه "[3]، وبالأخذ بصحة هذه الفرضية القائمة على الهيمنة الشيعية الموصوفة على الحكم كون رئيس الوزراء شيعي وفقاً للمحاصصة، وكون الاتهامات له لم تنبع من معارضة وطنية بل تركزت بفئة مذهبية، إلا أن هذه الفئة مارست دوراً تاريخياً مماثلاً من خلال سلطة الحكم لأن الهيمنة الشيعية السياسية "لاتختلف من حيث الجوهر عن الهيمنة السنية السياسية غير الصريحة في الماضي إلا في الدرجة وليس في النوع .لقد حكم العراق الحديث منذ تأسيسه عام

---

1. – حسن شلحة، **المالكي ينقلب على حكومة الوحدة والشراكة**، جريدة اللواء، العدد13356، 24-12-2011.
2. – جريدة الشرق الأوسط،1 أيار /مايو، 2013.
3. – الشيماء عبد السلام ابراهيم ، **أزمة محاولة سحب الثقة من المالكي**، مصدر سابق.

1921 وحتى عام 2003 ثلاثة ملوك وخمسة رؤساء كلهم من العرب السنة "[1]، وعلى فرض الممارسة السياسية المتماثلة ولو باختلاف الحقبات الزمنية وفقاً لمبدأ تداول السلطة، مع خصوصية هذا التداول المتمثل بالبعد المذهبي بدلاً من التداول الديمقراطي القائم بالإساس على الثنائية الحزبية كما هو الحال في عدة بلدان، لأن "إقامة حكم ديمقراطي قائم على المواطنة والمساواة لجماعة سكانية مندمجة في وطن محدد شيء، أما الدعوة لإقامة حكم محاصصة طائفية وقومية يتصارع فيها ممثلو الغنائم والامتيازات وسلطات القرار فهي شيء آخر ومختلف "[2]، وبالتالي ماهو مطالب وحق للفئة التي تشعر بالتهميش في ظل الحكم الجديد لم يكن بنظر الفئة ذاتها مبرراً وشرعياً للفئة الأخرى التي شعرت بالتهميش سابقاً، لأن " الانقسامات الطائفية المكبوتة كانت جزءاً أساسياً من المشكلة في العراق منذ البداية "[3]، لذا لايمكن فرض الديمقراطية على أي شعب "مالم يكن زعماؤه يطالبون بها وبعكسه ستحاول الطبقة الحاكمة السابقة أن تقاتل من أجل استعادة النظام القديم ولحماية مواقعهم وامتيازاتهم "[4]، انطلاقاً من هذا الواقع السياسي والبيئة المجتمعية للباحث أن يطلق الحكم على أداء حكومة المالكي دون الأخذ بعين الاعتبار ظروف تشكيلها وقواعد العملية السياسية الجديدة، إضافة إلى حداثة التجربة مقارنة بالواقع السياسي خلال فترة حكم العراق ما قبل 2003، وقد لا تصلح المقارنة بين الحقبتين نظراً للفارق الزمني في سنوات ممارسة الحكم ،إلا أن التقييم قد يصلح من خلال نظرة شاملة للأداء الحكومي وممارسة العمل السياسي من قبل القوى الفاعلة المؤثرة في العملية السياسية في العراق بعد الانسحاب الأمريكي.

---

[1]– علاء اللامي، **العراق: الشيعية السياسية هزمت وعليها الرحيل**، جريدة الأخبار اللبنانية، العدد2414،9–10–2014.

[2]– علاء اللامي ، العراق : الشيعية السياسية هزمت وعليها الرحيل ، مصدر سابق .

[3]– جويل برينكلي، **العراق – الديمقراطية التي شوهها الفساد**، اللواء، العدد 13110، 25–2–2011.

[4]– نفس المصدر.

ثالثاً: نتائج وتقييم

قد يكون من المجحف تحميل حكومة المالكي المسؤولية كاملة عن الأزمات السياسية التي شهدها العراق بعد عملية الانسحاب الأمريكي في عام 2011، لكن يمكننا تقييم تلك المرحلة وفقاً لما أفرزته انتخابات 2010 والممارسة السياسية للقوى المؤثرة في العملية السياسية، والاداء الحكومي في رؤية شاملة لأهم ميزات هذه المرحلة وما فرزته في الواقع السياسي العراقي.

لم تتمكن الانتخابات البرلمانية كما أشرنا سابقاً إلى إحداث تغيير في الطبقة السياسية التي تشكلت بعد سقوط النظام السابق، بل كرست لاعبين سياسيين أساسين في الحياة السياسية، وإذا كانت الديمقراطية لاتتناقض مع التعددية الحزبية، إلا أنها لم تختلف كثيراً عن فترة الحكم السابقة المستند "إلى بنية مركزية هيمنت على مختلف القطاعات الحيوية والمرافق الخدمية عبر جهاز بيروقراطي ضخم، وجهاز أمني ضارب لضمان مركزية السلطة، مما أنتج توحيداً كاملاً بين السلطة والدولة "[1]، فعلى الرغم من اجراء انتخابات نيابية مارس من خلالها المواطن العراقي حقه في اختيار ممثليه، وكانت حكومة شراكة وطنية نتجت عن تحالفات بين الكتل النيابية، إضافة إلى إمكانية متابعة المواطن العمل البرلماني من خلال الجلسات العلنية لمجلس النواب والتي تبث مباشرة على الهواء، إلا أن" الخطاب السياسي العراقي لم ينجح في بلورة مفهوم واضح يأخذ بخصوصية المجتمع العراقي وانتماءته على قاعدة الهوية الوطنية "[2]، وظلت دولة " القبيلة التي لايتميز بها المجال السياسي، بمعنى غياب الفصل بين المجتمعين الأهلي والسياسي والدولة "[3]، ولايخفى على الباحث أهمية الموروث الثقافي والاجتماعي وتأثيره على العملية السياسية ككل، وفي العراق " أيضاً تجاهل الطبيعة القبلية للمجتمع العراقي ودورها في تقوية الاستعصاء على قبول سياسات إعادة بناء

---

1 – نادية سعد الدين، مستقبل الدولة العراقية في مواجهة عوامل التفكك ، مصدر سابق، ص13.

2 – نفس المصدر، ص 14.

3 – برتران بادي، **الدولة المستوردة غربنة النصاب السياسي**، ترجمة: شوقي الدويهي، دار الفارابي، بيروت، ص.229 – 66.

الدولة وبخاصة بناء الهوية الوطنية، والقبول بثقافة الديمقراطية "[1]، وبالتالي بدل من أن يقوم النظام السياسي الجديد بالعمل على تنمية شعور المواطنة وتكريسها في ذهنية المواطن العراقي، عمل على شرعنة الانتماءات المذهبية والقومية عبر "شرعنة المحاصصة في دولة المكونات "[2]، وقاعدة المحاصصة كانت سبباً مباشراً في الأداء التشريعي المتواضع لمجلس النواب "وعند مقارنة موازنة مجلس النواب بإنجازاته التشريعية تبدو العلاقة غير متوازنة وغير ذات جدوى اقتصادية ،فلم يقترب عمل مجلس النواب من الموضوعية والحيادية والاحترافية التشريعية "[3]، فالبرلمان لم يضع خطة واضحة لترتيب الأولويات في التشريع فهل هي توفير الأمن أم تحسين الوضع الاقصادي والاجتماعي أم مكافحة الفساد ،أي توفير حلول للأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل على العكس "نأى بنفسه عن تشريع قوانين مهمة كقانون النفط والغاز، قانون الأحزاب السياسية ،قانون مجلس الاتحاد، قانون المحكمة الاتحادية ،قانون مجلس الخدمة العامة، قانون التظاهر وحرية التعبير وغيرها "[4] وقانون الأحزاب يعتبر من أهم القوانين التي تنظم الحياة السياسية ويفرض رقابة على عمل الأحزاب والقوى السياسية، ويؤطرها في إطارها التنظيمي الصحيح، والتي تعد "العمود الفقري للعمل السياسي والنيابي، ومن ثم تؤدي دوراً مركزياً في إطار كفاءة أداء مجلس النواب "[5]، والحقيقة أن لا أحد من أعضاء البرلمان العراقي يرغب بتشريع هذا القانون، وذلك لضمان بقاء الطبقة السياسية هي نفسها بمكوناتها السياسية وتقاسم النفوذ السياسي والمكاسب فيما بينها دون تشريع لأحزاب سياسية جديدة ودون رقابة على عمل الأحزاب ،في الوقت الذي يتطلب وجود أحزاب سياسية ذات رؤية وطنية تشكل رافعة للعملية السياسية بدلا من الأحزاب الطائفية والمذهبية والفئوية،

---

[1] – محمد مايز فرحات، **إعادة بناء الدولة**، مصدر سابق، ص388.

[2] – التقرير الاستراتيجي العراقي 2012–2013، ص 13 .

[3] – **سنة العراق والدولة فرصة كبرى أو خسارة فادحة**، تقرير الشرق الأوسط رقم 44 الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية، مترجم، بغداد – بروكسل، آب 2013.

[4] – التقرير الاستراتيجي العراقي 2012–2013، ص 130.

[5] – نغم محمد صالح، **التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون الأحزاب**،م جلة العلوم السياسية، العدد 43، كلية العلوم السياسية –بغداد، كانون الأول 2011، ص 57.

مايشكل انتكاسة كبيرة في النظام الجديد القائم على تبني خيار الديمقراطية عبر العمل البرلماني، لما لهذا القانون من أهمية ودلالة على رقي العمل السياسي والسعي إلى تطوير الأداء البرلماني والحكومي على حدٍ سواء عبر ممارسة الدور السياسي للأحزاب والقوى السياسية ببعدها الوطني ،ورسم الخارطة السياسية الجديدة عبر التأطير القانوني.

أما الفشل في اقرار قانون النفط والغاز فمرده إلى الجدال والصراع بين الأطراف السياسية المشاركة في العملية السياسية ،وعلى الرغم من أن سمة القانون سمة اقتصادية إلا أنه يحمل أبعاداً سياسية تتمثل في رغبة الأكراد بتدعيم نفوذهم السياسي بقوة اقتصادية فهو يسمح للأقاليم بالاستحواذ على مايقارب 20% من النفط والغاز المكتشف، دون أن يحرمها من حصتها المكفولة من الحكومة المركزية، الأمر الذي جوبه بمعارضة شديدة من قبل الأطراف الأخرى وحال دون اقرار القانون ،بل استبدل بتفويض لوزراة النفط صلاحيات ابرام عقود النفط الخاصة بالتراخيص "وهو مايعني سحب سلطة البرلمان في هذا المجال لصالح السلطة التنفيذية)" [1].(

يستنتج ماسبق بأن البرلمان العراقي رغم توافر الميزانية الكاملة لكي يعمل على أحسن وجه إلا أنه فشل في اقرار أهم القوانين التي تسهم في بناء وترسيخ التجربة الديمقراطية، وتدفع بالعملية التنموية إلى الأمام، بل على العكس عمل النواب على اقرار القوانين التي تتعلق بمنافعهم الذاتية مثل قانون امتيازات النواب وقانون رواتب مجلس الوزراء وغيرها.

أما تقييم عمل الحكومة فيقوم على أساسين:

البرنامج الذي التزمت به الحكومة إزاء المجتمع الذي انتخبت على أساسه، والقدرة على تحقيق هذا البرنامج.

---

[1]– أسماء الموسوي، **مجلس النواب والتراخيص الأولى**، نقلا من التقرير الاستراتيجي العراقي 2012–2013، ص 144.

وبما ن الحكومة العراقية جاءت نتاج توافق بين الأطراف السياسية الفائزة بالانتخابات النيابية 2010، أي حصص بين الجهات المكونة للبرلمان، بالتالي لاوجود لبرنامج حكومي نظراً إلى التعارض في التوجهات السياسية بين الأطراف المتحالفة، وفقاً لظروف تشكيل الحكومة كما ذكرنا في الفقرة السابقة، مامعناه انتفاء القدرة على تقييم أداء الحكومة وفقاً لهذا المعيار، إلا أنه يمكننا تقييم العمل من خلال كيفية إدارتها للأزمات وتولي المسؤوليات في ادارة الحكم.

من حيث الشكل تعتبر الأطول بين الحكومات من حيث مدة تشكيلها، وأغلب الوزراء كانوا نواباً، في حين لم يمنح الحزب الشيوعي أية وزراة نظراً لخسارته في الانتخابات النيابية، تضمنت ثلاث نواب لرئيس الحكومة اعتماداً على مبدأ الإباحة الدستورية، لأنه لايوجد نص دستوري يحدد عدد نواب الرئيس، ممكن أن يكون واحد أو اثنين أوثلاثة أو أكثر. وقد جمع رئيس الوزراء بين منصبه ومنصب وزراء الوزرات الأمنية لعدم وجود نص دستوري يمنع هذا الجمع وبسبب غياب التوافق بين الكتل السياسية على مرشحين لهذا المناصب، وهذا الجمع لم يكن الأول في تاريخ العراق بل شهدها في حكومات سابقة [1]، كما لم يحدد الدستور مدة معينة لتولي منصب رئيس الوزراء ،في حين حددت المادة 80 أن رئيس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة والقائد العام للقوات المسلحة، وانطلاقاً من نص هذه المادة يدرك الباحث السبب وراء نقمة الشعب على المالكي بعد دخول داعش إلى الموصل.

وإذا كانت السياسة العامة تعد من العوامل الأساسية في دراسة النظم السياسية وفهمها ودراسة القوى المؤثرة فيها، هل أن النظام السياسي في العراق قد وصل إلى مرحلة النضج السياسي ،حتى يتمكن من رسم سياسات عامة؟

---

[1]– للاطلاع على الحكومات التي جمع فيها رئيس الوزراء بين منصبه ووزارت أخرى انظر: طارق حرب، **الحياة الإدارية في العراق**، مصدر سابق ، ص 23.

"السياسات العامة في العراق لايمكن أن تكون منجزة ،مادامت أنها محكومة بآليات المحاصصة والتوافق الذي عطل الدستور "[1]، لم يستمر التوافق طويلا بين الكتل المشاركة في الحكومة وتحديداً بين القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي ودولة القانون للسيد نوري المالكي ،إذ عارضت القائمة العراقية المالكي على الرغم من تواجدها داخل الوزراة، "وعملت قوى سياسية أخرى مشاركة في العملية السياسة على إفشال حكومة المالكي وشل حركتها بتأجيج الاحتقان الطائفي"[2] حيث أدى اعتقال عدد من عناصر حماية وزير المالية رافع العيساوي (قيادي بارز في القائمة العراقية) إلى اندلاع المظاهرات والاعتصامات في المناطق السنية (الأنبار، الموصل، سامراء)، وقد طالب المعتصمون بإلغاء الدستور والغاء العملية السياسية وغيرها من المطالب الاعتقال جاء على خلفية اتهام العيساوي "بتبني مجموعة ارهابية في مكتبه ومن أفراد حمايته، والتي بسببها قدم استقالته"[3]، وكان قد سبق اعتقال عناصر حماية العيساوي صدور حكم اعدام بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي لتورطه بعمليات ارهابية أيضاً الأمر الذي زاد من وتيرة الاحتجاجات التي جاءت بصبغة مذهبية دفاعاً عن زعامات سياسية وبالتالي نستنتج أن الأزمات السياسية في العراق تتشكل من مجموعة عناصر متداخلة فيمابينها وتتمثل بـ :

الاختلاف بين القوى السياسية على كيفية المشاركة في صنع القرار والتي قامت بناء على اتفاق أربيل للتقاسم الذي تتصل منه المالكي.

تأزم العلاقة بين رئيس الوزراء والأكراد على خلفية اتهام مسعود البرزاني رئيس اقليم كردستان للمالكي بعدم التزامه باتفاق اربيل، وبسبب اتهام الحكومة العراقية للأكراد بالمسؤولية عن اختفاء كميات كبيرة من النفط المستخرج في الأقليم، والعلاقة بين المركز والأقليم غير مستقرة على الدوام إذا تتجدد الأزمات السياسية عند كل تصادم في الصلاحيات.

---

[1] – التقرير الاستراتيجي العراقي 2012–2013، مصدر سابق، ص44.

[2] – نفس المصدر، ص41.

[3] – المحكمة الاتحادية العليا، أحكام وقرارات المحكمة الاتحادية العليا للعام 2010، جمعية القضاء العراقي، المجلد الثالث، تموز 2011، ص16.

تأثير التغييرات في البيئة الإقليمية على بعض الأطراف العراقية والأكراد تحديداً في سعيهم ليكونوا شركاء في حل القضايا الكردية في المنطقة "(استضافة مؤتمر أكراد سوريا في اربيل، اعلان البرزاني عقد مؤتمر قومي شامل للأكراد في العالم)"([1].(

اتباع استراتيجية تدوير الأزمات أو ترحيلها من قبل الحكومة المركزية عبر حلول مرحلية نظراً إلى صعوبة ايجاد حلول جذرية بسبب الاختلافات الحادة بين الكتل السياسية في البرلمان وانعكاساها على الحكومة، ما انعكس سلباً على الوضع الأمني لصعوبة اصدار تشريعات حاسمة تتعلق بالترتيبات الأمنية فضلاً عن عدم الاتفاق على مرشحين لوزارت الدفاع والداخلية ،ووجهت على خلفيته الانتقادات للمالكي كما ذكرنا سابقاً، وتحميله مسؤولية ضياع الموصل واحتلالها من قبل تنظيم داعش الارهابي.

بالمجمل لاتعتبر الأزمة السياسية "ظاهرة حديثة لاقت الحكومة الحالية وإنما هي ظهرت مع تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921، فإن المتتبع لتاريخ دولة العراق الحديثة لايخفى عليه ماواكبها من عدم الاستقرار السياسي والذي أخذ أشكالاً عدة من خلال مدد متتابعة "[(2)]، إلا أن الميزة الإضافية لحكومة المالكي الثانية تتمثل بأنها قامت على أساس التوازن الطائفي ماجعلها تعاني من مشكلات في الأداء السياسي والأمني ،ولم تتمكن من ارضاء كل الأطراف السياسية المشاركة في العملية السياسية ،فمحاولة حل أزمة مع طرف كانت تولد أزمة مع طرف آخر وهكذا.

وإذا كانت الاتهامات لحكومة نوري المالكي الثانية قد انتفت مع حلها وتشكيل حكومة حيدر العبادي في العام 2014، إلا أن هذه التحديات والأزمات لم ترحل برحيلها وإنما رُحلت للحكومة الجديدة كونها تجذرت في الواقع السياسي كمظهر من مظاهر النظام السياسي الجديد.

---

[1]– رشيد عمارة، عماد المرسومي، **تقويم أداء الحكومة**، التقرير الاستراتيجي العراقي 2010،2011، مصدر سابق، ص.ص102–107.

[2]– التقرير الاستراتيجي العراقي 2010–2011، مصدر سابق، ص110.

المبحث الثاني: التحديات القديمة الجديدة

واجهت حكومة المالكي العديد من الأزمات السياسية والتحديات كتجربة حكم عراقي بدون سلطة الوصاية والمتمثلة بسلطة الاحتلال الأمريكي، وبغض النظر عن نجاحها أو فشلها في ادارة ملفات الأزمات، إلا أنها مثلت الميدان الحقيقي لاختبار تطبيق الديمقراطية في العراق ،ومقاربة الوضع السياسي والأمني في تلك الفترة كما أشرنا سابقاً في معرض شرحنا لأسباب اختيار حكومة المالكي الثانية لتقييم التجربة الديمقراطية الجديدة.

لكن يبقى هناك قواسم مشتركة بين كل الحكومات العراقية التي تشكلت بعد 2003، تتمثل بتحديات شبه ثابتة في الحياة السياسية العراقية ولاتختص بفترة حكم محددة، بحيث أصبحت من معالم العملية السياسية الجديدة في العراق ومتجذرة بالواقع السياسي والاجتماعي والثقافي، أشبه بالمفخخات التي تستهدف البناء العراقي، أو قنابل موقوتة تنفجر بين الحين والآخر، سواء أكانت مستحدثة بعد العام 2003 أم أنها متأصلة في المجتمع العراقي ونظمه الحاكمة قبل هذا التاريخ، ففي الوقت الذي يقول رأي بأن " امريكا حولت الشعب العراقي إلى سنة وشيعة وعرب وأكراد وتركمان، وبأنها ركبت العملية السياسية على أساس طائفي، إثني"[1]، يرى آخرون أن للطائفية جذور في المجتمع العراق تمتد إلى فترة الانتداب البريطاني فـ "بريطانية الاستعمارية ،اعتمدت النظام الطائفي في العراق ،على ضوء تجربتها الهندية، واستطاعت تطويره جاعلة منه الأساس الاجتماعي-الاقتصادي للكيان السياسي للعراق الحديث "[2]، في ظل غياب شعور الانتماء إلى كيان قومي موحد بين هذه المكونات (شيعة، سنة، أكراد) وكانت " الحدود السياسية للدولة العراقية الجديدة أقرب إلى المصطنعة، أكثر منها تعبيراً عن تاريخ سياسي وثقافي مشترك لسكان هذه الولايات "[3]، وهناك رأي بأن مظاهر الطائفية السياسية تطورت أيضاً في عهد صدام حسين "عكسها تواضع تمثيل الشيعة داخل المؤسسات السياسية الحكومية، مقارنة بالسنة ،واتخاذ القمع السياسي شكلاً طائفياً في مرحلة

1- حسيب خير الدين، **العراق من الاحتلال إلى التحرير**، مصدر سابق، ص362.

2- طارق الدليمي، **الجذور التاريخية للطائفية في العراق: المرحلة البريطانية 2**، جريدة السفير، 22-10-2003.

3- Erzsebet N.Rozsa, Ibid, p.p.7-8.

الأزمات السياسية الكبيرة مثل فترة الحرب الايرانية –العراقية التي شهدت قمعاً شديداً ضد الشيعة "[1]، لكن على الرغم من ذلك لم تكن الطائفية السياسية هي السمة الأساسية للمجتمع العراقي وظلت الطائفية "عند حدودها الاجتماعية والثقافية فترات طويلة دون أن تتحول إلى طائفية سياسية إلا في فترات محددة، كما لم تتحول إلى عنف طائفي واسع النطاق "[2].

أي أن الطائفية وعلى الرغم من بروزها بشكل طاغ على المجتمع العراقي وتأطيرها من خلال تشريع المحاصصة بين الطوائف بعد 2003، إلا أنها ليست ظاهرة جديدة في المجتمع العراقي وإنما متأصلة فيه ،وإنما الاختلاف يكون بمدى تأثيرها على سير العملية الديمقراطية سلباً أم ايجاباً، وتعتبر من التحديات التي تواجه نظام الحكم، تماماً كالارهاب والفساد والفيدرالية والتي تشهد جدلاً واسعاً في وسط العراق الرسمي وغير الرسمي وسط تجاذب سياسي واتهامات متبادلة بين الأطراف السياسية المشاركة في العملية السياسية.

أولاً :الطائفية السياسية والارهاب

"الطائفية ،كما في القبلية ،ينشأ عليها الفرد منذ طفولته ويتشرب بقيمها وطقوسها ليصل ولاءه لها إلى درجة العقيدة الدينية المطلقة ،وبهذا لاتختلف الطائفية عن المذهب الديني من حيث اعتقاد الفرد "[3].

تعتبر الطائفية السياسية من أهم المعضلات التي يعاني منها النظام السياسي في العراق ،وعلى الرغم من تجذر الطائفية في المجتمع العراقي إلا أنها لم تتجاوز حدودها الاجتماعية والثقافية الا في حالات معينة كما ذكرنا سابقاً، لتصبح سياسية إلا من خلال سلطة الاحتلال الأمريكي منذ العام 2003 حيث قاد "إلى الإضرار بالوحدة الوطنية في سياق فرض المحاصصة الطائفية "[4] لأنه

---

1 – محمد مايز فرحات ،**الاحتلال وإعادة بناء الدولة**، مصدر سابق، ص 391.

2 – المصدر نفسه، ص392.

3 – علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ط2، دار كوفان، لندن،1992، ج2، ص4.

4 – عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي في العراق**، مصدر سابق، ص 171.

يريد عراقاً "موحداً شكلاً ومفتتاً واقعاً في صورة كانتونات وطوائف وعرقيات بعيداً عن الاعتبارات الوطنية العراقية ومحيطها العربي والاسلامي "[1]، وبالأخذ بصحة هذه الفرضية يكون الاحتلال قد استثمر وجود الطائفية في المجتمع العراقي كما بين الدكتور علي الوردي مشبهاً إياها بالعقيدة الدينية لدى الفرد، مايدل على مدى رسوخ الطائفية في نفوس العراقيين، الأمر الذي ساعد الادارة الأمريكية على تطبيق نظام المحاصصة على غرار النموذج اللبناني " النموذج الأول للمحاصصة الطائفية من خلال الميثاق الوطني الذي أبرمه رياض الصلح مع بشارة الخوري في عام 1943، واستهدف توزيع مختلف مناصب الدولة اللبنانية على الطائفتين المسيحية والمسلمة بنسبة 2 إلى 1، مقابل إعادة ترسيم العلاقات الإقليمية والدولية للطرفين "[2]، وذلك على الرغم من فشل هذا النموذج داخل لبنان الأمر الذي استدعى محاولة لإعادة النظر في توزيع السلطة من خلال اتفاق الطائف عام 1990، والذي أنهى الحرب الأهلية في لبنان، إلا أنه لم ينجح في تحقيق هذا الغاية المرجوة بدءاً من إقرار قانون انتخابي يضمن تمثيل عادل لكل الطوائف وانتهاءً بإلغاء الطائفية السياسية مروراً بتوحيد قانون الأحوال الشخصية، مايعكس الفجوة العميقة بين الواقع اللبناني الراهن وبين ماتطلع إليه اتفاق الطائف والذي لم يحظ بإجماع اللبنانين أيضاً.

وبمقاربة بسيطة للحالة اللبنانية والعراقية نجد أوجه تشابه عدة مع اختلاف في العناصر والتركيبة السياسية، فالعرف السياسي في لبنان يقضي بأن يكون منصب رئيس الجمهورية للطائفة المسيحية والمارونية تحديداً ،في حين أن منصب رئيس مجلس الوزراء للطائفة السنية ،ورئيس مجلس النواب للطائفة الشيعية ،وتتركز السلطة التنفيذية بمجلس الوزراء وهو من مخرجات اتفاق الطائف بعد تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية ،بالمقابل نجد رئاسة الوزراء هي من حصة الشيعة

---

[1]– جاسم يونس الحريري، **العراق ..إلى أين ؟**، ملف: الوحدة الوطنية، المستقبل العربي، السنة 27، العدد 305، تموز /يوليو 2004، ص.ص645–648.

[2]– نيفين عبد المنعم مسعود، **الطائفية السياسية والديمقراطية في المشرق العربي**، مجلة الديمقراطية، تشرين أول /أكتوبر 2014، ص57.

في العراق، ورئاسة مجلس النواب للسنة بينما أعطي منصب رئيس الجمهورية للأكراد الأمر الذي أثار جدلاً حول رمزية موقع رئيس الجمهورية والانتماء العروبي للعراق.

وعلى الرغم من التقاسم الطائفي للسلطة في لبنان والذي يمتد إلى باقي المناصب السياسية والإدارية في الدولة اللبنانية، إلا أنه عند الحديث عن الديمقراطية في الوطن العربي يكون لبنان في صدارة البلدان العربية، فـ" كيف يمكن ان تتحول المحاصصة الطائفية إلى عنصر لتعطيل الديمقراطية فيما هي بالأساس آلية لضمان التمثيل العادل للأقليات المختلفة على مستوى النظام السياسي ؟"[1].

على الرغم من أن المحاصصة الطائفية تضمن تمثيلاً لكل الطوائف وخاصة الأقليات وهو ماينسجم مع مبدأ الديمقراطية، إلا أن تسييس الطائفة يعمل ضد الديمقراطية لأنه يجعل الانتماء للطائفة محدداً لمساحة الدور السياسي ،ولنصيب هذه الطائفة أو تلك من عوائد التنمية الاقصادية –الاجتماعية، من هنا ندرك أهمية اعتبار الطائفية السياسية من أبرز تحديات تطبيق الديمقراطية في العراق، وتناقضها مع مبدأ الكفاءة في الحكم كمعيار أساسي لممارسة الدور السياسي دون الأخذ بعين الاعتبار الطائفة أو القومية التي ينتمي إليها، "وعندما يقترن هذا التسييس الطائفي باحتراب أهلي تنتهك فيه أبسط حقوق الانسان، أي الحق في الحياة يصبح الحديث عن الديمقراطية ترفاً لايملك المحلل السياسي الخوض فيه "[2]، فتغيير النظام السياسي في العراق من الحكم الديكتاتوري إلى الحكم " الديمقراطي " لم يمنع من انزلاق المجتمع إلى صراعات طائفية ومذهبية، وصحيح أنه "كان من الطبيعي أن يؤدي انهيار النظام إلى انتقال المجتمع إلى الطائفية السياسية، لكن النقطة الأهم أن الاحتلال مارس دوراً بارزاً في احياء الطائفية السياسية في العراق بعد 2003 "[3]، وتعامل مع العراقيين كمكونات طائفية ومذهبية لا كشعب عراقي موحد ،خاصة أن ممارسات النظام السابق

---

[1] – نيفين عبد المنعم مسعود، **الطائفية السياسية والديمقراطية في المشرق العربي**، مصدر سابق، ص59.

[2] –Heiko Wimmen , **Divisive Rule, Sectarianism and Power Maintenance in the Arab Spring Bahrain , Iraq, Lebanon and Syria**, SWP Research Paper, March 2014.

[3] – محمد مايز فرحات، **الاحتلال وإعادة بناء الدولة**، مصدر سابق، ص 392.

ساعدت على ايجاد هذه الهوة بين أبناء الشعب من جهة، والانتماء إلى الدولة من جهة أخرى، من خلال استهدافه لفئة دون فئة، إلا أنه وعلى الرغم من هذه الممارسات لم يشهد العراق عنف طائفي او مذهبي بين أبناء الشعب بل على العكس كانت " العلاقة بين السنة والشيعة علاقة متداخلة من الزواج المختلط إلى الانتماء المشترك للحزب الواحد إلى الوحدة الوطنية داخل الوطن الواحد "[1]، الأمر الذي يندر حصوله الآن في العراق سواء كعلاقات اجتماعية من مصاهرة بين المذاهب أو بالعمل الحزبي الذي بات مقسماً مذهبياً وقومياً ماعدا الحزب الشيوعي الذي ضعف دوره السياسي قياساً بالأحزاب الدينية والقومية خاصة بعد خسارته الانتخابات في 2010، ويعلل هذا الواقع بالحواجز النفسية التي خيمت على العراقيين بعد الاعتداءات الطائفية والمذهبية والعنف الذي شهده العراق من 2003 إلى اواخر 2008، بعد أن أصبح العراق ساحة مفتوحة لكل التنظيمات الاسلامية المتطرفة كالقاعدة وغيرها، ودخول العمليات الانتحارية كعامل مستجد على الواقع العراقي الذي عانى منه الشعب العراقي ولايزال، وصولاً إلى اعلان الموصل عاصمة الخلافة لتنظيم ماعرف بالدولة الاسلامية في الشام والعراق واختصاره (داعش) ،مستغلاً الواقع المجتمعي المشحون طائفياً، ليجد له حاضنة شعبية ولو لم تعلن صراحة، والسبب يعود للشعور بالغبن من قبل الطائفة السنية والتقوقع داخل الطائفة من خلال الخطابات السياسية المنكهة طائفياً والموجهة ماينعكس على السلوكيات الفردية من زيادة في النفور والتعصب تجاه المكون المجتمعي الاخر والشريك في المواطنة ونقصد بالطبع الشيعة.

من هنا يظهر مدى التداخل بين الطائفية والارهاب كمؤثرين في بعضهما البعض من جهة ،وفي العملية السياسية ككل من جهة ثانية، فالارهاب يلجأ إلى الطائفية لتسويغ عملياته ونشر أفكاره في المجتمع والنموذج العراقي يدلل على العلاقة المتبادلة بينهما، فالطرح الداعشي يقوم على تأسيس دولة اسلامية في بلاد الشام والرافدين بهدف تطبيق الشريعة الاسلامية كشعار، وكحامي وعامل قوة للطائفة السنية، إلا أن التطبيق كان مغايراً للشعار والمضمون، فكان سبباً لنشر الرعب والذعر بين

1- خير الدين حسيب، **العراق من الاحتلال إلى التحرير**، مصدر سابق، ص 172.

أبناء الموصل من خلال ممارسات لاتمت للاسلام بالصلة ماخلا بعض الشكليات والأحكام التي تنطبق على فترة معينة من الرسالة النبوية وفقاً للظروف المجتمعية آنذاك وهو خارج عن إطار بحثنا، ويحتاج إلى تدقيق ديني وتاريخي للتمييز بين الأصيل والمبتدع من الأحكام السياسية والدينية لتنظيم الحياة المجتمعية وفقاً لدين الاسلام. مايراد قوله أن الطائفية سلاح فتاك وفعال وعامل جذب قوي لفئات المجتمع، تستعمله الجهات الدينية كما تستعمله الأطراف السياسية لتحقيق مكاسب سياسية ودينية وأداة لتعزيز النفوذ في المجتمع.

شكل الارهاب كما الطائفية السياسية أبرز التحديات للعملية السياسية الجديدة في العراق ،فالحكومة العراقية دخلت في حرب ضد الارهاب من خلال اعلان انطلاق العمليات من أجل تحرير الموصل من سلطة داعش، وايجاد حل لقضية النازحين باتجاه باقي المحافظات العراقية، وعلى الرغم من العمليات الانتحارية في الأعوام السابقة إلا أن احتلال داعش للموصل كان التحدي الأكبر والأبرز للحكومة العراقية في القدرة على استرداد الأرض العراقية، وبسط السيادة على كامل التراب العراقي، ولابد للإشارة إلى الدور الشعبي في التصدي للارهاب، وموقف المرجعية الدينية متمثلة بالسيد السيستاني الذي أصدر فتوى بوجوب محاربة داعش ،الأمر الذي شكل البوابة الرئيسية لتشكيل الحشد الشعبي وهو عبارة عن فصائل مسلحة من الشعب لعبت الدور الرديف للجيش العراقي في معركته، خاصة بعد الخطوة الأمريكية بحل الجيش العراقي في عام 2003 كما ذكرنا في الفصل الأول، ما نعكس سلباً على كفاءة الجيش ،إضافة إلى المعنويات المنخفضة بين أبناء الجيش والشعب العراقي بعد طريقة دخول داعش للموصل وأفعاله الاجرامية والوحشية كما حصل في مجزرة سبايكر حيث قام مسلحوا داعش بإعدام مايقارب 1700 جندي متدرب بطريقة مهينة، وبالطبع هدف مسلحو التنظيم من وراء تصويرهم لطريقة الاعدام بث الرعب في قلوب العراقيين ،وبالفعل فقد شكلت هذه المجزرة صدمة لأهالي الضحايا وللشعب العراقي ككل، وأن يمحى من الذاكرة منظر المرأة العراقية العجوز وهي ترمي بحجابها أمام رئيس مجلس النواب سليم الجبوري في مؤتمر صحفي، معبرة عن آلمها بفقدان ولدها في المجزرة، في تعبير رمزي أقرب للعشائري يدلل على حجم المأساة.

لم يكن هذا الفعل الارهابي بالجديد على الساحة العراقية التي تعودت على المجازر من خلال التفجيرات الارهابية التي كانت تستهدف الأسواق والأماكن العامة، كما لم تختلف كثيراً الجهة الفاعلة مع اختلاف التسميات، إلا أن سقوط الموصل بيد داعش ومجزرة سبايكر وماتبعها كانت الأعنف في تاريخ العراق ،وبالفعل شكلت تحدياً كبيراً للعملية الديمقراطية برمتها، كونها جعلت توفير الأمن في مقدمة الأولويات لكل حكومة عراقية سواء الراهنة أو المستقبلية، بدلاً من أن يكون سبل ارساء الديمقراطية وتطبيقها هو الأولوية، ومن هنا يظهر جلياً عمق الأزمة الراهنة والممتدة إلى المستقبل في ظل الطائفية السياسية، والارهاب المتغير الوجوه، إضافة إلى تفشي ظاهرة الفساد بشكل فاضح بين أطراف الطبقة السياسية الحاكمة لأن "الممارسات السابقة بمافيها من تغذية الانتماءات الطائفية واختصاص أبناء الطائفة بامتيازات سياسية ومكاسب اقتصادية ،هذه الممارسات عادة ماتقترن بفساد سياسي في ظل غياب معايير الشفافية والنزاهة "[1].

ثانياً: الفساد الإداري والمالي

لابدّ من توافر الشرط الاقتصادي لقيام الديمقراطية فالديمقراطية "تعني المشاركة في إطار المساواة السياسية والعدل الاقتصادي، ذلك أن تطوراً اقتصادياً يقوم على القهر والاستغلال غير مؤهل لبناء الرفاه والاستقرار في المجتمع "[2].

انطلاقاً من هذا التعريف للديمقراطية تتأتى أهمية العدل الاقتصادي والذي يتنافى مع الفساد الذي يجتاح المجتمع، عدو المساواة أساس الديمقراطية، فكما يشترط تطبيق الديمقراطية حصول المساواة السياسية سواء بتمثيل كل القوى السياسية من خلال انتخابات نزيهة، وتشكيل حكومة على أساس نتائج هذه الانتخابات، من خلال دستور ناظم للحياة السياسية، كذلك النزاهة هي أبرز مظاهر

---

[1] – نيفين، عبد المنعم مسعود، **الطائفية السياسية والديمقراطية في المشرق العربي**، مصدر سابق ، ص ٥٩.

[2] – بسام الطيبي، **البناء الاقتصادي الاجتماعي للديمقراطية**، ورقة قدمت إلى أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1987، ص95.

تطبيق الديمقراطية في الدول وهي تشكل مدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي وتوزيع عادل للثروات على الشعب من خلال زيادة معدل دخل الفرد[1].

وإذا كان العراقيون عانوا ماعانوه خلال العقود الماضية من ممارسات النظام الحاكم قبل التغيير الذي طرأ على بنية النظام السياسي في العام 2003 وماتلاه من السنوات ،على اعتبار أن الفساد المالي والإداري تجلى باحتكار السلطة من قبل حاكم ديكتاتور يوزع الموارد المالية والمناصب الإدارية بمزاجية وبمحسوبية، في وقت كان الشعب العراقي تحت حصار اقتصادي لعدة عقود من الزمن بسبب سياسات هذا النظام ،هذا الواقع يفترض أن يتغير مع العملية السياسية الجديدة القائمة على مبادئ ديمقراطية كتحقيق النزاهة اقتصادياً واعتماد الكفاءة كشرط من شروط الادراة السليمة، إلا أن الواقع لم يعكس هذا الهدف "فتحت الرعاية الأمريكية تحول العراق إلى واحد من ستة من أكثر الدول فساداً في العالم، التقرير الأخير لوزارة الخارجية الأمريكية يذكر بأن الفساد المستشري بات يؤثر في كافة مستويات الحكومة "[2]، وكانت منظمة الشفافية العالمية حول الفساد في العالم قد "صنفت العراق ثالثاً في لائحة من 180 دولة، بعد بورما والصومال "[3] وبالتالي نا أن نتحدث عن ديمقراطية في ظل فساد قائم إذ " ليس هناك مايشوه الديمقراطية مثل قيام السياسين بأي بلد في حماية ثراوتهم ونقل أرصدتهم إلى المصارف الأجنبية وإخفاء كل الأدلة عن اختلاساتهم ،وهذه العملية غالباً ماتؤدي إلى تزوير الانتخابات "[4] والربط هنا بين الثروة والانتخابات هو في تأثير الثروة على نتائج الانتخابات من خلال شراء الأصوات واستعمال النفوذ السياسي، إضافة إلى "أن حضور المال السياسي سيكون أحد المدركات التي بها يتم إثبات حضور الطرف الخارجي ،كطرف

---

[1]–Cohen, Joshua. 1986, "**The Epistemic Conception of Democracy**" Ethics, vol. 97, no. 1,Oct ,p.p 26–38.

[2] – جويل برينكلي، **العراق – الديمقراطية التي شوهها الفساد**، مصدر سابق.

[3] – نهلة الشهال، **دولة حديثة وديمقراطية وفساد: العراق نموذجاً**، جريدة الحياة، 2008/6/22.

[4] – جويل برينكلي، نفس المصدر.

فاعل في المعادلة العراقية "[1]، تداخل العوامل الداخلية والخارجية يجعل العملية السياسية أكثر تعقيداً واستعصاءاً على تطبيق الديمقراطية ،وتحقيق النزاهة في العمل السياسي والإداري، مايجعل الفساد المالي والإداري أكثر حضوراً، الأمر الذي لم يعد خافياً على المواطن العراقي فالشعب العراقي "يعرف جيداً كيف يكافئ السياسيون انفسهم بثروات طائلة ،أعضاء البرلمان العراقي كافأوا أنفسهم مثلاً براتب يبلغ مائة واثني عشر ألف دولار سنوياً لكل عضو بينما يبلغ معدل دخل الفرد العراقي الفين ومئتين دولار "[2]، ويعرف العراقيون " حجم وطبيعة المصيبة التي لحقت بهم، وجاءت تستلمهم يداً بيد من ثلاثة عقود من الديكتاتورية الدموية الساحقة والحروب العبثية المجنونة والحصار الدولي المدمر وأما همهم الأول فمحصور بالبقاء على قيد الحياة ،فهل يلام فقراء العراق إن لم ينجحوا حتى الان في تنظيم صفوفهم لمحاربة الفساد ؟"[3].

"إن أهم مغذيات الفساد وتوحشه في العراق،هو استمرار حالة الاضطراب والفهم المتولد من أن تبوء المنصب العام يعد فرصة تاريخية لتحقيق مكاسب شخصية "[4]، وهو ماتجلى من خلال عدة صفقات فاسدة أبرمها مسؤولون عراقيون بهدف تحقيق مكاسب شخصية وزيادة في ثرواتهم، الأمر الذي استثار الشعب العراقي ليتحرك في مظاهرات ضد النظام السياسي الفاسد مطالبة بمحاسبة الفاسدين أو الرحيل في الخامس والعشرين من شباط /فبراير عام 2011، وعلى الرغم من كون الفساد عاملاً هداماً للديمقراطية في العراق إلا أن هذه الظاهرة تعتبر من الإيجابيات وإحدى مظاهر الديمقراطية وانعكاسها على الحياة السياسية والاجتماعية في العراق، حيث لم يكن ممكناً أن يشهد العراق هذا النوع من الاحتجاج وحرية التعبير على الرأي في فترة الحكم السابقة، خاصة أن هذه التظاهرات استطاعت أن تحقق نتائج ولو كانت بنسبة لا تعادل حجم الفساد الحاصل، فقد " أقيل بعض المحافظين (محافظ البصرة شلتاغ عبود، محافظ بابل سلمان الزركاني، محافظ واسط لطيف

---

1 – التقرير الاستراتيجي العراقي 2012–2013، ص119.

2 – جويل برينكلي، العراق – الديمقراطية التي شوهها الفساد ، مصدر سابق.

3 – نهلة الشهال، دولة حديثة وديمقراطية وفساد ، مصدر سابق.

4 – التقرير الاستراتيجي العراقي 2012–2013، مصدر سابق، ص 207.

حمد)"[1] وهم ينتمون بمعظمهم إلى كتلة ائتلاف دولة القانون التي يترأسها نوري المالكي رئيس الوزراء، إضافة إلى إقالة وكيل وزير التربية علي الابراهيمي وعادل محسن المفتش العام لوزراة الصحة على خلفية اتهامه باستيراد صفقة أدوية فاسدة ،كما تحركت هيئة النزاهة في البرلمان لتكشف عن " آلاف الوثائق التي تدين رجال الدولة بالفساد، وعلى رأس الوثائق ماتعلق بصفقة شراء ست طائرات كندية غير صالحة للعمل، وفضيحة شراء أجهزة الكشف عن المتفجرات التي كلفت العراق مايقارب 122 مليون دولار ليتضح أن الأجهزة غير صالحة للاستخدام "[2] إضافة إلى صفقتين في وزارة التجارة والكهرباء الأولى تخص صفقة زيت منتهية الصلاحية والأخرى تتمثل باستيراد لعب أطفال على أنها رؤوس توليد الطاقة الكهربائية الخاصة بمحطات التوليد! وجميع المتهمين بالمسؤولية عن ابرام هذه الصفقات ينتمون إلى كتلة إئتلاف دولة القانون ،فهل تعتبر هذه الكتلة التي يترأسها رئيس الوزراء نوري المالكي الأكثر فساداً بين الكتل؟

الجواب يكون بتقصي جذور الفساد فيما إذا اقتصرت على فترة حكم المالكي أم سبقتها بفترات حكم سابقة ،لم يقتصر تفشي ظاهرة الفساد على فترة حكم المالكي فقط بل ترجع إلى بدايات الحكم الجديد وتحديداً فترة حكم بريمر فقد اتهمه كلود هانكس دريلسما المستشار المالي ،بعرقلة التحقيق في الأموال المنهوبة من العراق "وتشير المعلومات إلى أن بريمر غادر العراق بثروة تقدر بحوالي 3 مليار دولار أمريكي "[3]، وقد حصل على بعضها من خلال بيعه " للزئبق الأحمر 150 مليون دولار، و350 مليون دولار عمولة من ملف النفط مقابل الغذاء، و100 مليون دولار من مصادرة أموال المصارف العراقية، و200 مليون دولار من تلزيم شركات عامة في الإعمار والاتصالات ومجالات أخرى "[4]، ثم تبعه جون نغروبونتي والذي عين سفيرا للولايات المتحدة في بغداد وغادرها بثروة تقدر بمئات ملايين الدولارات.

---

1 – حسن سكاف، **ديمقراطية العراق وجمهورية المالكي**، مصدر سابق.

2 – نفس المصدر.

3 – التقرير الاستراتيجي 2012 –2013، مصدر سابق، ص 207.

4 – نفس المصدر، ص 208.

كما ظهرت معالم الفساد بوضوح أكثر مع تولي إياد علاوي رئاسة الحكومة في الفترة التي تلت حكم بريمر في العراق فـ "صفقة الأسلحة التي أبرمتها وزارة الدفاع (حازم الشعلان وزير الدفاع)، مازالت أكبر قضايا الفساد الإداري والمالي"[1] إذ تعاقدت الوزارة لشراء 24 طائرة مروحية ودفعت 226،800،000 ليتبين وجود أربعة فقط منها صالحة ،وعلى الرغم من ذلك سددت الوزارة كامل المبلغ، إضافة إلى صفقات أخرى وعمليات مالية لايتسع المجال لذكرها ،ونورد في هذا المجال اتهاماً من قبل نائب رئيس الحكومة أحمد الجلبي في العام 2005 حيث اتهم "سلطة الحاكم المدني اللأمريكي السابق بول بريمر وحكومة إياد علاوي بإنفاق 26 بليون دولار من دون أن يعرف بدقة أين ذهب هذا المبلغ الهائل " [2] ويدل ذلك على أن الفساد كظاهرة لم يقتصر على فترة حكم معينة بل بدأ مع الحكومات منذ 2003، إلا أن الأزمات تفجرت خلال حكومة المالكي الثانية بعدما استفحل الفساد في النظام السياسي ماجعل صفة الفساد تلازم حكومة المالكي أكثر من غيرها من الحكومات العراقية السابقة.

وعلى الرغم من إصدار قوانين مهمة في السنوات 2003-2005 المتعلقة بتنظيم إدارة الدولة من الناحيتين الاقتصادية والمالية ،فقد أكدت على ضرورة ربط الموازنة العامة بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن القرارات غلبت عليها الحلول الارتجالية والمصالح الطائفية والاثنية والحزبية والفئوية والفردية ،ما نعكس على شروط الكفاءة الوظيفية ليحل محلها الولاءات للمسؤولين السياسيين ما أدى إلى البيروقراطية ،وغياب التعامل المهني مع المهام المطروحة، وانتشار الفساد الإداري والمالي.

---

[1]- التقرير الاستراتيجي 2012 -2013، مصدر سابق، ص 210.

[2]- سؤيد الصالحي وعبد الواحد طعمة، **فضيحة البليون دولار تعكس الفوضى المالية والإدارية**، صحيفة الحياة، 23-9-2005.

ثالثاً: الفيدرالية

إن مشروع الفيدرالية في العراق هو مشروع حديث النشأة والتطور، وفيه الكثير من المشاكل والإرباك، برغم أن أقليم كردستان الفدرالي قد أصبح واقعًا ملموسًا، إلا أنه على المستوى الجغرافي لا زال غير واضح المعالم، وفيه الكثير من المشاكل، لكون الخارطة الجغرافية هلامية ومحض خلاف واسع على المستوى الديمغرافي والجغرافي والسياسي[1]، وبالرغم من أن الأكراد بعد الاحتلال الأمريكي للعراق أظهروا رغبتهم في العودة إلى تبني الدستور الجديد عام 2005، وإلى فيدرالية قومية تضمن حقوقهم وتمكنهم من الإدارة الكفؤة لإقليم كردستان (أربيل، دهوك والسليمانية) وبما يعزز الوحدة الوطنية العراقية، إلا أن حق تقرير المصير ظل يشكل مطلباً قوميًا لهم على المستوى الشعبي الكردي[2].

وقد أقر قانون الدولة العراقية المؤقت الفدرالية فقد جاء في المادة الرابعة منه (نظام الحكم في العراق جمهوري، اتحادي (فدرالي، ديمقراطي، تعددي)، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية ويقوم النظام الإتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات، وليس على أساس العرق، أو الإثنية أو القومية أو المذاهب[3].

وأن الدستور العراقي الجديد عام 2005 في المادة 1 من المبادئ الأساسية، ينص على: (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق)، ونصت المادة 13 من المبادئ الأساسية،

---

[1]-John McGarry and Brendan O'Leary, "**Iraq's Constitution of 2005: Liberal consociation as political prescription**", International Journal of Constitutional Law, Volume 5, (October 2007)

[2] –سليمان قحطان أحمد، **النظرية الإتحادية والمشروع الفدرالي المقترح للعراق**، مجلة دراسات عراقية، عدد 2، بعداد، مركز العراق للبحوث الدراسات الاستراتيجية، 2005، ص 126 وما بعدها.

[3] – قانون إدارة الدولة العراقية.

ثانيًا: (لا يجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور، ويعد باطلا كل نص يرد في دساتير الأقاليم أو نص قانوني آخر يتعارض معه)[1].

فالدستور العراقي لم يحدد العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم المفترضة بشكل واضح ودقيق كما سبق وبينّا في الفصل الأول عند مقارنة بين الفقرات المتناقضة فيما بينها، كما جاء عاماً في مفرداته ،فهو ينص على تقاسم السلطات وهي تتسع لتفسيرات شتى فهل يقصد بتوزيع متساو للسلطة ام هو توزيع لسلطة؟

وهل كان هذا الإبهام في النص مقصوداً لكي تبقى الفيدرالية مولد للأزمات السياسية بين حين وآخر، أم أنه جاء نتيجة عدم المام المعدين للدستور لهذه المسائل المستقبلية.

إن المتتبع لمسار الأحداث السياسية في العراق، يستنتج أن الفيدرالية خيار لا بد منه، فضلاً عن الأزمات السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي أفرزتها المرحلة الحالية لم يعد بالإمكان تجاهل المطلب الدستوري والمطلب الشعبي، والمطالب المتعلقة بالرأي العام الدولي، وباعتبار أن الفيدرالية تكمن فيها حل ممكن لمشاكل العراق لكن بشروط وحدود معينة.

ومن أجل ضمان وحدة العراق وعدم الذهاب إلى الكونفدرالية أو التقسيم، نجد أن تطبيق النظام الفيدرالي (الاتحادي) بشكله الصحيح، على وفق الشروط العلمية والأكاديمية، وكما يأتي:

1. تعديل نصوص مواد أو بنود الدستور غير الواضحة، لا سيّما المتعلقة منها بالتداخل في الصلاحيات بين السلطة الإتحادية وسلطة الإقليم أو الأقاليم، فيتفرض في حالة وجود نزاع أو التباس في القرارات أن تُعطى الأولوية للسلطة الاتحادية.
2. أن لا تكون هناك عبارة (حق تقرير المصير)، واستبدالها بعبارة أخرى، وأن يكون هناك نص واضح، أو مادة واضحة لضمان وحدة العراق.

---

[1] – الدستور العراقي الدائم، **المبادئ الأساسية**، 2005، ص 2.

3. أن الفيدرالية أو النظام الفيدرالي أو الإتحادي: هو ليس اتحادًا اختياريًا بل هو ملزم لجميع الأقاليم والمحافظات.
4. إن الفيدرالية يجب أن لا تكون على أساس طائفي أو قومي أو إثني أو ديني، بل على أساس إداري (عدا إقليم كردستان).
5. وتبعًا لذلك يمكن أن يكون العراق الفيدرالي وفقًا لما يأتي:
   - فيدرالية كردستان.
   - فيدرالية الوسط.
   - فيدرالية الجنوب.
   - فيدرالية الشمال.
   - الغربية (الأنبار) .

ومع تأكيد المفهوم الدستوري للفدرالية أنه نظام إداري وسياسي واقتصادي متطور جدًا، وهو يقوي المركز ولا يضعفه، إلا أن مفهوم الفيدرالية في العراق لم يكن واضحاً في النص الدستوري والدليل أن الفيدرالية لاتزال موضع جدل إلى اليوم داخل العراق بين مؤيد ومعارض فبعد أيام قليلة من سقوط نظام صدام حسين أصدر مائة شخصية عراقية في15 نيسان /أبريل 2003 بياناً "أكدوا فيه عدم قبولهم مبدأ الفيدرالية كمبدأ مسلم به، وطالبوا بإجراء مشاورات واسعة على مستوى البلاد للتأكد من حجم التوافق على هذا المبدأ"[1]، ويرى آخرون من خارج العراق بأن الولايات المتحدة" أسست لفيدراليات في المنطقة عبر طرح الفيدرالية في العراق ووضع دستور بريمر الذي مهد لذلك بهدف تقسيم العراق وإضعاف الدولة "[2] واعتبر البعض أن ماحصل في العراق هو "تفكيك دولة قوية وتحويلها إلى دولة شبه طوائف "[3]، وعلى الرغم من النص على الفيدرالية دستورياً ،إلا أنها تعتبر غير قابلة للتطبيق أقله في الوقت الحالي نظراً إلى الظروف التي أقرت فيها.

---

[1] – محمد مايز فرحات، الاحتلال وإعادة بناء الدولة ، مصدر سابق، ص 387.

[2] – صبحي غندور، مدير مركز الحوار العربي في واشنطن، مقابلة لبرنامج لعبة الأمم، قناة الميادين، 16-3-2016، الساعة 9:00 م.

[3] – أمين اسكندر، كاتب وقيادي في حزب الكرامة المصري، برنامج لعبة الأمم ، نفس المصدر السابق.

"لقد مر على التجربة الفيدرالية العالمية عشرات بل مئات السنين وتطورت ببطء شديد وحسب ظروف وحاجات كل بلد "[1]، ولم تكن نتيجة ظروف آنية بل هي استحقاق تاريخي يعبر عن ضرورات المجتمع وحاجاته ضمن الدولة الواحدة في ظروف طبيعية وعلى أساس وحدة وطنية "وليس في ظروف احتلال وحرب أهلية وضحايا يصل عددهم يومياً إلى أكثر من 120 شهيداً يومياً حسب احصاءات الأمم المتحدة (وهي الفترة التي شهدت مناقشة قانون الأقاليم في البرلمان)"[2].

وفي التطبيق العملي للفدرالية الذي أقره الدستورين المؤقت والدائم عامي 2004 و2005 نجد أنه "وخلال المدة من عام 2004 وحتى الآن لم تتشكل أي أقاليم، رغم الدعوات إلى إقامة إقليم الجنوب أو الإقليم الغربي "[3]، ماخلا إقليم كردستان القائم بذاته قبل هذا التاريخ، فالأكراد مارسوا الحكم الذاتي في الإقليم منذ العام 1991، والتي لم تكن بقرار من الحكومة المركزية، إنما من خلال إرادة أبناء الإقليم وممارسة ذاتية للحكم بحكم الضرورة، فالنظام العراقي سحب لوظفي الحكومة العراقية من الإقليم بعد فشل المفاوضات بين الحكومة العراقية ومجموعة التحالف الكردستاني، وذلك بهدف ارباك الحزبين الكرديين ،إلا أن النتيجة جاءت عكسية [4] فقد تمكنت الأحزاب الكردية من ملء الشاغر الإداري وتنظيم انتخابات برلمانية ،وتشكيل حكومة كردستان بمساعدة "القوات الأمريكية والبريطانية التي أخضعت المنطقة لحمايتها ،حسب ادعاءتها من القوات العراقية وبالتعاون مع تركيا"[5].

---

[1] قارن :رونالد ل، واتس ،الأنظمة الفيدرالية ،منتدى الاتحادات الفيدرالية ،طبعة خاصة ،2006 من كتاب جدل الهويات في العراق ،عبد الحسين شعبان ،الدار العربية للعلوم ناشرون ،الطبعة الأولى ،2010 ،ص82 .

[2] – عبد الحسين شعبان، **جدل الهويات في العراق**، المصدر السابق، ص 83.

[3] – قحطان أحمد سليمان، الحمداني، **الفدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي**، المستقبل العربي، 2009/2، ص 22.

[4] – للمزيد عن تفاصيل الصراع بين الحكومة العراقية والأكراد عام 1991 انظر: قحطان أحمد سليمان، الحمداني، مصدر سابق.

[5] – المصدر نفسه، ص23.

اضطرت الحكومة العراقية بالتعامل مع الإقليم كواقع، بل ودفعت لإدارتي الإقليم رسوماً مقابل حماية ناقلات النفط العراقي إلى تركيا عبر أراضي الإقليم، الأمر الذي أجج الصراع بين الحزبين على استحصال مبالغ الرسوم من تصدير النفط، وصل حد جعل مسعود البرزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني يطلب من بغداد الدعم ضد جلال الطالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني المدعوم من ايران بعد سيطرة الأخير على أربيل، وبالفعل "استجاب الرئيس العراقي وأرسل الجيش العراقي إلى أربيل وأخرج قوات خصمه منها، وسلمها إليه، وعادت القوات العراقية إلى مواقعها السابقة "[1]، وبهذا أصبح هناك ادارتين لإقليم كردستان (السليمانية بإدارة جلال طالباني ،وأربيل بإدارة مسعود البارزاني)، ويتطلب للقادم من السليمانية مثلا إذن دخول لأربيل ولايكفي تصريح واحد لدخول الأقليم ككل.

إلا أن هذا لم يمنع الأحزاب الكردية من المشاركة في مؤتمرات المعارضة العراقية قبل الحرب على العراق، وشاركت في العملية السياسية خلال وبعد مجلس الحكم، وفي لجنة صياغة الدستور ،كمالم يمنع الأحزاب الكردية أن "تطالب بحق تقرير المصير والكونفدرالية، ونسبة 65% من ثروات العراق "[2].

فالحلم الكردي بتحقيق الانفصال بقي على الرغم من مشاركة الأكراد مناصب و وزارت في الحكم الجديد، وأهمها منصب رئيس الجمهورية ،ووزارة الخارجية التي شغلها هوشيار زيباري، وبالرغم من تأكيد مسعود البرازني على أن " كردستان هي جزء من العراق الفدرالي ولامجال للانفصال"[3]، نجده نفسه يقود مغامرة الاستفتاء على انفصال كردستان والذي أجري في 25 سبتمبر /أيلول 2017 رغم كل التحذيرات من حكومة بغداد ،والدول المجاورة وأبرزها ايران وتركيا و"صرحت حكومة

---

[1]– ماريون فاروق سلوغلت، **من الثورة إلى الديكتاتورية: العراق منذ 1958**، ترجمة مالك النبراسي، كولونيا، منشورات الجمل، 392.

[2]. 2005/8/8، المدى – تصريحات ل نصرالله السورجي عضو الجمعية الوطنية عن القائمة الكردستانية،

[3].2006-6-19 ، – مسعود البرازاني، مقابلة صحفية، صحيفة البيئة الجديدة

كردستان بأن الاستفتاء سيكون ملزماً "[1] لأنه سيؤدي إلى " بناء الدولة وبداية للمفاوضات مع العراق بدلاً من إعلان الاستقلال الفوري " [2]، وجاءت النتائج لتعبر عن هذه الرغبة وبقوة ،فالأصوات المؤيدة للانفصال جاءت بنسبة 92% من أصوات الاستفتاء، مايشبه الاجماع العام، وإذا كان أصل انشاء اقليم كردستان هو الدعم الدولي الذي حظي به كما أسلفنا، إلا أنه لم يتكرر في حالة الانفصال، بل على العكس جوبه بالرفض من قبل دول الجوار (تركيا ،ايران)، كما لم يحظ بالدعم الأمريكي البريطاني كما حصل سابقاً، ولأن بغداد أن تقبل بانفصال بقرار فردي ومن جهة واحدة، ما اعتبرته تحد وتهديد لوحدة العراق ،وبعد التصعيد الكردي بالاصرار على اجراء الاستفتاء كان الرد بدخول القوات العراقية مدعومة بقوات الحشد الشعبي والسيطرة على كركوك واخراج قوات البشمركة [3]، الأمر الذي قطع الطريق على نتائج الاستفتاء وامكانية تحقيق الانفصال نظراً لكون كركوك هي العصب الاقتصادي لاقليم كردستان و"تشير بعض التقديرات إلى أنها تحوي 40 بالمئة من احتياطي النفط العراقي ونحو 70% من احتياطي الغاز "[4]، ما ادى إلى قرار مسعود البرازني بتقديم استقالته من منصب رئيس حكومة الاقليم في خطوة اعتبرت اعترافاً بخسارة تحقيق حلم الانفصال ،بل خسارة كركوك ايضاً بعد سيطرة البشمركة عليها خلال السنوات الأخيرة.

وعلى ضوء هذه الأحداث اعتبرت الفيدرالية ولاتزال من أهم التحديات للعملية السياسية خاصة في ظل العلاقة المتوترة والغير مستقرة بين حكومة بغداد وحكومة اقليم كردستان وهو الاقليم

---

1 –Masoud Barzani: **Why It`s Time For Kurdish Independence**, Foreign Policy,15 June2017.

2–David Zucchino," **Iraq Orders Kurdistan to Surrender Its Airports** ", New York Times, 26 September 2017.

3– تجدر الإشارة إلى ان قوات البشمركة كانت قد سيطرت على كركوك بعد انسحاب داعش منها، وقامت برفع العلم الكردي بدلاً من العراقي ما ستدعى استنكاراً من قبل الحكومة العراقية والشعب العراقي ككل ،على اعتبار كركوك جزءاً من العراق، ومنطقة متنازع عليها بين الكرد والعرب.

4– خمس حقائق عن مدينة كركوك، الموقع الالكتروني ل بي بي سي عربي ،13 أكتوبر / تشرين أول –2017، وقت الدخول للموقع 1:00.

الوحيد الذي يتمتع بحكم ذاتي كما أسلفنا، إن " الأزمة القائمة ليست وليدة هذه الأيام، بل هي امتداد لتراكمات كثيرة أسهم الطرفان في تصعيدها ووصولها إلى هذه الدرجة بالغة الخطورة "[1].

ونخلص للقول بأن " التجربة العراقية أقرب إلى الكنتونات والدوقيات والمناطقيات منها إلى قواعد الفيدرالية المعتمدة دولياً ودستورياً، وفي إطار تحقيق المصير، ولا سيما القوميات بأسلوب ديمقراطي وظروف سلمية وطبيعية "[2].

شكلت هذه التحديات ولاتزال هاجساً للحاكم العراقي كما للمواطن، وأصبحت من أهم معوقات نجاح العملية السياسية وفقاً للمعايير الديمقراطية في إدارتها، قد تتفاوت في درجة تأثير كل منها، إلا أنها لاتختلف في النتائج على مستوى العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

---

[1]–هشام بشير، **العراق.. تصاعد الزمات بين المركز والإقليم**، الأهرام الديمقراطية، السنة الثالثة عشر، العدد 49، يناير 2012، ص165.

[2] – عبد الحسين شعبان، **مزالق ازمة بناء الدولة**، مجلة حمورابي، مركز حمورابي، ص ٣٥ .

الخاتمة:

شكل العام 2003 نقطة تحول في تاريخ العراق الحديث ،فقد اعتبر حداً فاصلاً بين مرحلتين جديرتين بالبحث والتأمل من خلال انعكاساتهما على العملية السياسية برمتها وآثارهما في المجتمع العراقي الذي وجد نفسه أمام تحّول كبير لايزال يعيش تداعياته إلى الآن سواءً الإيجابية منها أم السلبية.

يمكننا أن نختصر المشهد السياسي في العراق ماقبل الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 بالقول إن قاعدة الحكم الاجتماعية أخذت تضيق بالتدرج، فبعد أن حُكم العراق من قبل حزب البعث العربي الاشتراكي منذ عام 1968، إلا أنّ مركز الثقل مال لصالح جهاز المخابرات الذي خضع له الحزب أيضاً، ومن الناحية السياسية فإن الأجهزة جميعها خضعت لهيمنة منطقة جغرافية محددة ،وتربعت عليها عشيرة بذاتها وفوقها جلس الرئيس صدام حسين وعائلته ليستحوذ على جميع السلطات بصورة أقرب إلى الحكم المطلق ،فهو رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة وأمين سر الحزب القطري وأمين سر الحزب القومي، ورئيس الوزراء والمشرف والمتحكم بجميع الأجهزة الأمنية، وهكذا تركزت السلطة بيد أقلية حاكمة وضعت نفسها فوق السلطات.

انتهت مرحلة حكم نظام الحزب الواحد في العراق بالعام 2003، والذي كان أشبه بالحلم بالنسبة للعراقيين إلاّ أنَ الاحتلال وبرغم المزاعم بنشر الديمقراطية كهدف حرب، إضافة إلى مبررات ساقها في سبيل إعطاء شرعية لاحتلاله العراق ولاسيما وجود أسلحة دمار شامل في العراق أو وجود علاقة بين تنظيم القاعدة وصدام حسين كما أوضحنا من خلال تحليل الوقائع في بحثنا ،لكنها جميعها لم يتم إثباتها.

يبقى هدف تطبيق الحكم الديمقراطي في العراق كنموذج في منطقة الشرق الأوسط ،وعلى الرغم من التسليم بعدم شرعية الاحتلال في إرساء هذا الحكم لتناقضه مع القاعدة الأساسية لتطبيق الديمقراطية والتي تنبع من الارادة المستقلة للشعب في إختيار حكامه وهذا مالايمكن حدوثه في ظل احتلال وحاكم عسكري أو مدني نظراً لكون إرادة البلد المحتل مرهونة بإرادة البلد المحتل ،وبمعزل عن توافر شروط الارادة والاختيار المستقلين في بناء العملية السياسية في العراق بعد العام 2003،

نحاول هنا إخضاع ما قامت به الإدارة الأمريكية في العراق من خطوات بعد إزاحة نظام الحكم السياسي السابق، لنثبت صحة فرضيتنا.

أول الخطوات التي قامت بها الإدارة الأمريكية هي حل حزب البعث وإلغاء جميع هياكله وإقصاء قياداته من السلطة، حيث تشكلت الهيئة الوطنية لاجتثاث البعث بحكم صادر عن سلطة الإئتلاف المؤقتة برئاسة الحاكم الأمريكي بول بريمر بتاريخ 16 نيسان /أبريل 2003، واستمر وجود هذه الهيئة بعد إقرار الدستور الدائم، الذي اشترط أن تُحلّ بأغلبية مطلقة في البرلمان بعد إتمام عملها، وماتزال هذه الهيئة حتى اليوم، إلا أنه أُدخل عليها بعض التعديلات عبر" قانون المساءلة والعدالة " الذي أُقر في 14 كانون الثاني /يناير 2008 ،وذلك نتيجة انتقادات عديدة وجهت لقانوناجتثاث البعث من أطراف عراقية لأنه استهدف عقوبة جماعية بغض النظر عن مرتكبيها، فضلاً عن أنه تعرض للعقيدة وليس للفعل الذي يمكن أن يحاسب عليه القانون، الأمر الذي خلق ردود أفعال كبيرة وخصوصاً في الأوساط السنية التي كانت في المواقع القيادية للحزب والدولة، يُضاف إلى ذلك أن القانون جاء بنزعة انتقامية أكثر من كونه استهدف تحقيق العدالة مما انعكس على العملية السياسية التي شهدت مقاطعة من اوساط غير قليلة ومن ثم عاد بعضها تدريجياً للانخراط في العمل السياسي فيما بقي جزء ليس بالقليل من الفعاليات السياسية خارج إطار العمل السياسي، وانخرط البعض الآخر في الأعمال العسكرية التي استهدفت الحكم الجديد وبالتحديد من فلول حزب البعث التي التحقت بعزت الدوري نائب الرئيس العراقي السابق، والذي أصبح الأمين العام لحزب البعث في العراق بعد اعدام الرئيس العراقي السابق صدام حسين.

تبع حل حزب البعث، حل الجيش العراقي بقرار صادر عن الإدارة المؤقتة ذاتها ما أُعتبر خطأً فادحاً للإدارة الأمريكية في مسيرة بناء الدولة العراقية الجديدة، على افتراض حسن النوايا الأمريكية والرغبة في إقامة بلد ديمقراطي ،وهناك من يذهب أبعد من ذلك إلى القول بأنه أحد أهداف الولايات المتحدة وبتشجيع من دولة الاحتلال الصهيوني " اسرئيل ".

والخطأ أو الخطيئة يكمن اولاً في شرعية اتخاذ هذا القرار كونه يتعارض مع اتفاقيات جنيف (جنيف 1949 وملحقيها ،اتفاقية 1977) حيث تنص على أنه يجب على " الأطراف كحد أدنى الالتزام بالحماية حسب الحد الأدنى لوصفها بأنها غير مقاتلين وأفراد القوات المسلحة الذين ألقوا

عنهم أسلحتهم " [1] كما أنه لايمكن ان تتم محاسبة الجيش بكل فئاته عن أخطاء القيادة السياسية، خاصة أن الجيش العراقي هو جيش وطني وليس مؤسسة أمنية من مؤسسات النظام السابق ماخلا القيادات التي تنتمي إلى دائرة العشيرة والعائلة للرئيس صدام حسين، والتي لم تسلم حتى من التصفيات في عهد النظام السابق، إضافة إلى كل من اتُهم بالتخطيط لانقلابات عسكرية على النظام ، كما توضح المادة ١٣ من الجزء الثاني في اتفاقية جنيف الرلبعة ١٩٤٩ والتي توصي بعدم التمييز المجحف على أساس الرأي السياسي وتهدف إلى تخفيف المعاناة الناجمة عن الحرب .

كما أن أداء الجيش العراق في مواجهة القوات الأمريكية يؤكد عدم الرغبة في الدفاع عن نظام صدام حسين، وعليه لم يكن مبرراً حل الجيش العراقي الذي كان سبباً مباشراً في انتشار الفوضى الأمنية والعسكرية التي أعقبت الاحتلال الأمريكي لاسيما بغياب مرجعية الدولة ومؤسساتها، وكان لهذا الأمر تداعياته على العملية السياسية في العراق بشكل سلبي، فمن جهة إفقاد الدولة العراقية عامل قوة واستبداله بتكوين هلامي وانتقائي لمجاميع مسلحة تفتقد إلى الخبرة العسكرية والقتالية وإلى العقيدة العسكرية الجامعة والموحدة، وهو امرٌ غريب وملتبس في سياسية بناء الدولة العراقية من قبل الإدارة الأمريكية، إلا إذا كان الهدف استراتيجي لربط العراق أمنياً وعسكرياً بالولايات المتحدة، وهو ماحصل بالفعل من خلال توقيع اتفاقية الإطار الاستراتيجي عام 2008 هذا أولاً.

وثانياً ،انعكاس مفعول هذا القرار على المجتمع العراقي حيث وجدت الآلاف من عوائل الجنود العراقيين والضباط بأنها بلا موارد مالية ومحرومة من كل الحقوق في الضمان والتعويضات والتقاعد، مما ولد نقمة شعبية وأزمة اقتصادية وبطالة، ماعدا محاولة محدودة جرت لاعتماد تعويضات جديدة أو لإعادتهم إلى وظائفهم.

وبالمجمل أجمع الباحثون والتقاعد ،سواءً كانو من المؤيدين لنظام حزب البعث أو من غير المؤيدين، وكذلك من المعارضين له، على أن حل الجيش العراقي كان خطأً استراتيجياً أدّى إلى تجريد العراق من خبراته العسكرية إذا مااعتبرناه خطأً وليس تكتيكاً.

---

[1] انظر : اتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩ ، المادة ٣ .

ومن أبرز الخطوات التي حددت شكل العملية السياسية في العراق إقارا دستور دائم للبلاد في العام 2005، سبقه قانون ادراة الدولة للمرحلة الانتقالية في العام 2004، وقد أقرّ الدستور الدائم معظم مواد وفقرات قانون الإدارة المؤقت مع إضافة تعديلات ومواد أخرى وهو المرجع القانوني الناظم للعملية السياسية، وعلى الرغم من الألغام الكثيرة التي احتواها وسلبياته التي تناولناها إلا أن ثمة ايجابيات غير قليلة وردت فيه وتتمثل بتكريسه لمفهوم المواطنة، وإقرار باب الحقوق والحريات، حيث أصبحت حرية الفرد مكفولة دستورياً ويتمتع المواطن العراقي بكامل حقوقه التي نص عليها الدستور وله الحق في التعبير عن رأيه تجاه أية قضية تمس حياته كمواطن في هذه الدولة، الأمر الذي ماكان ليحدث في عهد الديكتاتورية وماسبقها.

إلاّ أنَ الدستور بالمقابل شرعن نظام المحاصصة الطائفية الإثنية، حين ذهب ثماني مرات للحديث عن المكونات، والتي هي ليست سوى نظام توافقي للمحاصصة التي تعتبر أساس تعثر العملية السياسية إن لم يكن فشلها، فعلى سبيل المثال أتخذ التقاسم الوظيفي، بصورة أقرب إلى العرف كما دأبت عليه التجربة اللبنانية الفاشلة، حين اعتمد رئيس وزراء شيعي وبيده الصلاحيات المنصوص عليها دستورياً ورئيس جمهورية شرفي، وهو من الكرد، ورئيس برلمان سني.

فيما تعتبر بعض الفقرات والنصوص بمثابة ألغام لا تلبث أن تنفجر بين الفينة والأخرى، كالعلاقة بين الحكومة المركزية وادارة إقليم كردستان، ويعتبر استفتاء كردستان خير مثال على الجدل القانوني والفقي حول الدستور والمواد المتعلقة بعلاقة المركز بالإقليم سياسياً واقتصادياً وغيره ،وماتبعه من أزمة لاتزال مفاعيلها إلى الآن وقد تتجدد في المستقبل مالم تتآطر قانونياً بقانون نهائي يحدد بوضوح الالتزامات بين الطرفين، كما ترك الدستور نصوصاً عامة في أكثر من خمسين مادة قال إنها تنظم بقانون، لكن معظمها ظلَ عائماً منذ ذلك التاريخ وإلى الآن.

وينسحب عدم الوضوح والالتباس على قانون الانتخابات الذي يعتبر أيضاً مثاراً للجدل مع كل انتخابات تجري في البلاد، فأصبحت الانتخابات التي تعتبر من أهم مظاهر الديمقراطية كأنها استنساخ لسابقتها، وهو ماتدلل عليه انتخابات2006 /2010 /2014 فالمحصلة كأنها تقاسم بين الرئاسات الثلاث ،في ظل اتهامات بتزوير الانتخابات وغياب قانون ناظم للأحزاب (أُقر مؤخراً مع قانون جديد للانتخابات ،لكنهما ما يزالا موضوع جدل واختلاف)، علماً بأن الأحزاب يمكن أن تلعب

دوراً مهماً في قيادة العملية الانتخابية وتوجيه رأي الناخب، وبالتالي القدرة على لعب دور المعارضة البرلمانية التي تعتبر من أهم أوجه الديمقراطية في تحقيق التوازن بين السلطة والمعارضة ومنع تكوين ديكتاتورية مقنعة.

وأدى غياب المعارضة بشكل أو بآخر إلى الميل نحو التفرد بالحكم وهو مابرز بصورة أوضح في عهد تولي نوري المالكي لرئاسة الوزراء، في ظل الاتهامات التي وجهت له بتفرده بالحكم ،وقد لايكون المالكي الوحيد الذي اتبع هذه السياسة، إلاّ أنه وبحكم توليه للمنصب ولايتين متتاليتين جعله يتمكن من توطيد الحكم والإمساك بمفاصل الدولة، في ظل اتهامات بالفساد الإداري والمالي والسياسي التي أصبحت ظاهرة شائعة في العملية السياسية بعد العام 2003، وظهرت بشكل أوضح في تلك الفترة نتيجة تراكمات السنين السابقة وتوالي السنين المتلاحقة ماجعل العراق يتصدر قوائم الدول الأكثر فساداً في العالم كما ذكرنا سابقاً.

ولعل التحديات التي واجعت العراق لاتزال مستمرة منها هزال العملية السياسية بسبب ظواهر الفساد والطائفية والمحاصصة والعنف والإرهاب مما جعل القانون دون حيز التطبيق، وأدى إلى ضعف هيبة الدولة وهو ماانعكس سلباً على المجتمع العراقي الذي علق آمالاً كبيرة للتخلص من آثار الحقبة السابقة فإذا به يقع في مطبات جديدة وذهبت معه آماله أدراج الرياح ،وكان هذا الواقع قد أدى إلى تراجع تأييد الشعبي والشعور بالإحباط خاصة لدى الشباب العراقي نتيجة أداء القوى السياسية التي تبنت خطاباً طائفياً في معظمها واعتمدت أسلوب الشحن الطائفي لضمان التأييد الشعبي، بدلاً من العمل على برامج انتخابية ترفع من مستوى العمل السياسي وتسعى إلى تحقيق أهداف تتجسد من خلالها إرادة المواطن العراقي وتطلعاته، وقد يفسر هذا الواقع المجتمعي حالة التبني لداعش في بعض المناطق العراقية خاصة المناطق التي احتلها، نظراً للاصطفاف الطائفي والمذهبي التي أفرزها الواقع السياسي بعد 2003، للأسباب التي ذكرناها ونتيجة السياسة التي انتهجتها الإدارة الأمريكية في إعادة بناء الدولة العراقية.

وعلى هذه البيئة غير المتماسكة واجهت العملية السياسية في العراق تحديات كبرى كانت عقبة أمام إعادة بناء الدولة العراقية سواء أكانت طائفية ام إثنية أم تتعلق بالعنف والإرهاب ام بالفساد المالي والإداري الذي استشرى في جميع مؤسسات الدولة، والأرقام في هذا المضمار هائلة من

صفقات الفساد والفضائح المالية ماجعل رئيس الوزراء العراقي حيد العبادي يعلن بدء حملة على الفساد بعد تحقيق النصر العسكري على داعش وتحرير المناطق التي احتلها التنظيم، فقد اعتبر محاربة الفساد أولوية بعد تحقيق الأمن الذي لايمكن القول بأنه مسيطر عليه تماماً نتيجة للعمليات الإرهابية التي تستهدف المدنيين بين الحين والآخر.

كما أفرزت الحرب على الارهاب في العراق، قيام تشكيل مسلح جديد أطلق عليه " الحشد الشعبي"، وهو مااصطلح تسميته على الفصائل المسلحة التي قاتلت داعش ،بعد الفتوى التي أصدرها المرجع الديني الأعلى في العراق السيد علي السيستاني والتي أعلن من خلالها "الجهاد الكفائي " للتصدي لعدوان داعش على العراق، وهو جزء من مفهوم الجهاد الدفاعي، وفتحت باب التطوع أمام الشباب العراقي الذي انضم تحت ألوية فصائل عراقية متعددة، البعض منها كان له تجربة في مقاومة الاحتلال الأمريكي ،والبعض تشكل نتيجة الضرورة لمواجهة داعش. ومن ثم صدر قانون الحشد الشعبي الذي قونن هذه الحالة الاستثنائية المتمثلة بوجود سلاح خارج إطار الشرعية في الدولة، ليصبح بمثابة جيش رديف للجيش العراقي وتابع للقوات المسلحة ، فالعمليات العسكرية كانت في أغلبها مشتركة ومنسقة بين الجيش العراقي وقوات الحشد، إلا أنه ومع اعلان رئيس الوزراء حيدر العبادي تحرير الموصل وباقي المناطق من تنظيم الدولة الاسلامية (داعش)، حتى بدأت الأسئلة تدور حول مستقبل الحشد الشعبي كقوة ميدانية كبيرة، إضافة إلى نفوذه السياسي والاجتماعي، وأثير الجدل حول بقاء قانون الحشد أو إلغاؤه، خاصة في ظل الضغط الخارجي لحل الحشد انطلاقاً من مبدأ انتفاء المبرر لبقائه بعد تحرير الأراضي العراقية، في مفارقة تطرح الكثير من الأسئلة حول ربط بقاء القوات الأمريكية في العراق بمبرر عدم السماح لعودة داعش إليه، في حين تطالب الولايات المتحدة بحل الحشد الشعبي وحصر السلاح بالجيش العراقي الممثل للشرعية الوطنية، بالمقابل يسوغ بقاء قوات أجنبية على الأراضي العراقية تحت ذريعة الأمن الوقائي للدولة العراقية!

كما أن عددا من القوى العراقية تطالب بحل الحشد الشعبي خصوصاً وأنه ثمة ارتكابات سجلت بإسمه أو أن هناك اتهامات كانت قد وجهت إليه، وفي كل الأحوال هناك تخوفات من أطراف سنية وغيرها من أن استمراره يشكل عامل ضغط على الدولة، لكن وعلى الرغم من كل الضغوطات

لايزال قانون الحشد سارياً، وبالتالي فهو ضمن الشرعية، لكن لايغفل عن الباحث في الشأن السياسي العراقي أن وجود الحشد الشعبي سيبقى مثاراً للجدل والخلاف ضمن العملية السياسية والتي لاتبدو واضحة المعالم في المستقبل القريب، خصوصاً في ظل التحديات التي أوردناها ةالتي تولد دائماً أزمات سياسية تحتاج إلى إعادة تصويب شامل للعملية السياسية برمتها، كما تحتاج إلى زمن ليس بالقليل لتتبلور ماهيتها وكينونتها النهائية، في ظل واقع سياسي إقليمي لايحظى باستقرار خاصة مع صراع النفوذ السياسي بين لاعبين إقليمين ودوليين يعتبر فيه العراق نقطة انطلاق.

باختصار فإن العملية السياسية موضوع البحث لاتزال تعاني من إشكاليات بعضها أصبح معقداً ومركباً لاسيما في ظل التداخلات الخارجية الدولية والإقليمية ،خصوصاً وأن العراق أصبح مصدر تنافس إقليمي ودولي للنفوذ والهيمنة في ظل تناقضات دولية وإقليمية حادة وتنازع المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية ومن المظاهر الأخرى للأزمة العراقية وخلفياتها ضعف الشعور العام بالمواطنة والعودة في كثير من الأحيان إلى صيغ ماقبل الدولة [1]، إضافة إلى عدم الشعور بالاستقلال الوطني الكامل لدى المواطن العراقي بسبب التدخلات الخارجية والتيُ قونّن بعضها بمعاهدات ربطت القرار العراقي بالقرار الخارجي، وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية عبر الاتفاقية الأمنية الموقعة بين الطرفين والتي تعتمد كذريعة للتدخل في الشؤون العراقية بين الفينة والأخرى.

ومن مظاهر الأزمة عجز الدولة عن تحقيق التنمية المستدامة بجميع جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتربوية والصحية والبيئية وغيرها.

ومالم تتخلص العملية السياسية من نقاط ضعفها الداخلية وتتحررمن الهيمنة والاستتباع الخارجي، فإنها ستبقى تتعثر وتتراجع وقد تظهر هناك احتمالات جديدة ومنها احتمال التفتت وذلك من خلال تحول الدولة إلى كانتونات أو فيدراليات لايربطها رابط وثيق بينها، سواء أكان التفتت باعتراف دولي أو بدون اعتراف، ومن العوامل التي قد تزيد من تحقق هذا الاحتمال الإخفاق في

---

[1]-Hussain, Shabban, **The current Iraqi crisis: Sectarianism, regionalism and the state**, International journal of Contemporary Iraqi Studies, vol.10, No.1&2, 2016 .p.4.

مواجهة الأزمات وعدم تلبية المطالب الشعبية بالقضاء على الفساد أو عدم التمكن من تحسين الخدمات.

الاحتمال الثاني هو الجمود السياسي والمرواحة في نفس المكان من خلال بقاء الوضع على ماهو عليه دون اجراء اصلاحات جذرية في محاربة الفساد الأمر الذي تعهده رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي قبل الانتخابات البرلمانية الأخيرة 2018، والتحدي الذي سيواجهه في حال تولى المنصب لولاية ثانية.

أمام هذه الاحتمالات يبقى الأمل معقوداً على احتمال إعادة توحيد الجهود الوطنية خاصة أن اللبنة الأساسية لعملية البناء الصحيح متوافرة ولو نسبياً من خلال الدستور الناظم للبلاد والمؤسسات الدستورية التي تحفظ سلامة التطبيق في حال توفر الإرادة والوعي الضروريّن لقيام دولة ديمقراطية حقيقية.

فهرس المواضيع:

أ

اسماعيل الغزالي : ص7

إيان براونلي : ص10

أونيل– بوب وودورد: ص19

أسامة بن لادن : ص23

ابراهيم الداوود : ص25

البكر : ص25

الحسن الثاني : ص30

إياد علاوي : ص39 ،ص40 ،ص73 ،ص83 ،ص92 ،ص93 ،ص97 ،ص100 ،ص107

أحمد الجلبي : ص40 ،ص 41 ، ص61 ، ص 119

ابراهيم الجعفري : ص40 ،ص73 ،ص92 ،ص94

أحمد الحسني البغدادي: ص42

الخالصي : ص42

أحمد العاني : ص69

أوباما : ص82

أسامة النجيفي : ص94

ب

بشار الأسد :ص30

بول بريمر : ص32 ،34 ،ص35 ،ص36 ،ص37 ،ص45 ،ص60 ،ص70 ،ص86 ،ص118 ، ص119، ص 122 ، ص 128

بيل كلينتون : ص66

بيل أونيل : ص69

بشارة الخوري : ص111

ت

توماس هوبز: ص1

ترامب : ص79

ج

جورج بوش : ص5 ،ص18 ،ص19 ،ص27 ،ص52 ،ص65 ،ص66 ،ص69 ،ص70 ،ص76 ،ص81

جون لوك : ص15،ص16

جوزيف شومبيتر: ص16

جورج تينيت : ص24

جي غارنر : ص33 ،ص78

جلال طالباني : ص40 ، ص41 ، ص 124

جيمس بيكر : ص64 ،ص65

جيمس جيفري : ص82

جورج أورويل : ص91

جون نغروبونتي : ص118

ح

حمورابي :ص1 ،

حنا بطاطو: ص2 ،

حيدر العبادي : ص79 ،ص 131 ، ص 134

حازم الشعلان : 119

د

دايفيد كي : ص22 ،

ديك تشيني : ص61 ،

ديفيد هانيه : ص67 ،

ر
روسو: ص15 ،ص16 ،
رامسفيلد : ص19 ،ص25 ،ص34 ،ص70
روجر ماكينز : ص27 ،
ريتشارد لوغار: ص28 ،
روبرت بلليترو: ص29 ،
ريغن : ص 69
روبرت غيتس : ص74 ،
روزفلت : ص74 ،
رافع العيساوي : ص 107
ز
زلماي خليل زاده : ص33
س
سرجون :ص1 ،
سعدون حمادي : ص30 ،
ستانلي مود : ص78
سعيد اللافي : ص101
سليم الجبوري : ص114
سلمان الزركاني : ص117
ش
شلتاغ عبود: ص117
ص
صدام حسين :ص1 ،ص18 ،ص 20 ، ص22 ،ص25 ،ص36 ،ص41 ،ص56 ،ص61 ،ص63 ،ص64 ،ص65 ،ص69 ،ص70 ،ص89 ،ص90 ،ص109 ،ص 122، ص 127 ، ص 128 ، ص 129
صامويل هنتيغتون : ص 16 ،
صالح المطلق : ص94 ،ص100

ط

طوني بلير : ص18 ،ص70

طالبان : ص23 ، ص36 ،

طارق عزيز: ص25 ،ص64 ،

طارق الهاشمي : ص92 ،ص 94 ،ص100 ، ص107 ،

ع

علي الوردي : ص 5 ، ص 111 ،

عصام سليمان: ص12 ،

عماد الشعيبي : ص21 ،

عبد الرازق النايف : ص25 ،

عز الدين سليم : ص39 ، ص40

عبد العزيز الحكيم : ص40 ،

عدنان الباجه جي : ص40 ،ص41

علي السيستاني : ص44 ،ص46 ، ص47 ،ص 114 ،ص 132

عبد الحسين شعبان : ص78 ،

عبد الكريم قاسم : ص90 ،

عمار الحكيم : ص92 ،ص94 ،

علي الإبراهيمي : ص119

عادل عبد المهدي : ص94

عادل محسن : ص119

غ

غازي الياور : ص 39 ،ص 40

ك

كولن باول: ص21 ،

كوفي أنان : ص23 ،

كونداليزا رايس : ص30 ،

كولنُ وربريك : ص67 ،

كلود هانكس دريلسما: ص118

ل

لطفي العبيدي : ص25 ،

لطيف حمد : ص118

م

محمد رفعة عبد الوهاب :ص7 ،

مارسيل بريلو: ص12 ،

مونتسكيو: ص15 ،ص89 ،

محمد البرادعي : ص21 ،

محمد حسنين هيكل : ص30 ،

محمد بحر العلوم : ص 39 ، ص 40

مسعود برازني : ص 40 ، ص41 ،ص100، ص107 ،ص 108 ،ص 124 ، ص 125

محسن عبد الحميد : ص 40 ،

مقتدى الصدر : ص42 ،ص44 ،ص83،ص94 ،ص100

مادلين أولبريت : ص56

ن

ناصر الحاني : ص25 ،

نورمان شوارزكوف: ص52 ،ص53 ،

نيكولاس ليمن : ص52 ،

نوري المالكي : ص73 ،ص82 ،ص83 ،ص86 ،ص92 ،ص93 ،ص94 ،ص96 ،ص97 ،
ص98 ،ص99 ،ص101،ص 100، ص 103 ،ص 107 ،ص 108 ،ص 109 ،ص119،
ص 131

نوري السعيد : ص98

و

وودرو ويلسون : ص8 ،

ويليام ريكر: ص12 ،

وولفويتز : ص19 ،

ويليام أنجدال : ص26

هـ

هانتيغتون: ص17

هانز بليكس : ص21 ،

هنري كسنجر : ص29 ،ص30 ،

اللورد هيلي : ص 67 ،

هوشيار زيباري : ص73 ، ص124

أ

العراق : ص1، ص3 ،ص5 ،ص6 ،ص18 ،ص، ص 19 ،ص20 ،ص21 ،ص22 ،ص23 ، ص24 ، ص25 ،ص26 ، ص27 ، ص28 ،ص29 ،ص 30، ص31، ص 32، ص33،ص 34،ص35 ،ص 36 ، ص39 ، ص42 ،ص43 ،ص44 ،ص49 ،ص50 ،ص52 ،ص53 ،ص54 ،ص55 ،ص57 ،ص58 ،ص59 ،ص60 ،ص61 ،ص62 ،ص63 ،ص64 ،ص65 ،ص66 ،ص67 ،ص68 ،ص69 ،ص70 ،ص71 ،ص72 ،ص73 ،ص74 ،ص75 ،ص76 ،ص77 ،ص78 ،ص79 ،ص80 ،ص81 ،ص82 ،ص83 ،ص85 ،ص86 ،ص87 ،ص88 ،ص95 ،ص96 ،ص97 ،ص102 ،ص103 ،ص 109 ،ص 110 ،ص112 ،ص113 ،ص114 ،ص 115،ص 116 ، ص120 ،ص122 ، ص 125 ، ص 127 ، ص 128، ص 129 ، ص 131 ،ص 132، ص 133

الولايات المتحدة : ص13 ،ص19،ص20،ص21 ،ص22 ،ص23 ،ص24 ، ص27 ،ص30 ،ص32 ، ص37 ،ص44 ،ص45 ،ص50 ،ص56 ،ص60 ،ص61 ،ص62 ،ص63 ،ص64 ،ص65 ،ص66 ،ص 64،ص67 ،ص68 ،ص 69 ،ص70 ،ص 71 ،ص75 ،ص76 ،ص77 ،ص78 ،ص79 ،ص80 ،ص81،ص82 ،ص83 ،ص 122، ص 129 ، ص 133 .

استراليا: ص13

أفغانستان : ص19 ،ص20 ، ص23 ،ص36 ،ص70

الاتحاد السوفياتي : ص22 ،

ايران :ص 26 ، ص62 ،ص64 ،ص80 ، ص 124، ص 125

الكويت : ص 26 ،ص54 ،ص55 ،ص 57 ،ص58 ،ص59 ،ص62 ،ص63 ،ص64 ،ص66 ، ص67 ، ص68 ،

السعودية : ص28 ،ص61 ،ص64 ،ص65 ،
اسرائيل : ص29 ،ص30
أبو غريب : ص42
الاتحاد السوفياتي : ص53 ،
الصين : ص56 ،
الخليج العربي : ص64 ،ص67 ، ص68 ،
اليابان : ص74 ، ص75 ،
الموصل : ص78 ،ص99 ،ص107 ،ص 108،ص114 ،ص 115
المغرب : ص85
المحيط الهندي : ص85
الصحراء الأفريقية الكبرى : ص85
التخوم السيبيرية : ص85
الصين : ص85
المحيط الأطلسي : ص85
الأنبار : ص101 ،ص107 ، ص122
أربيل : ص 107 ، ص 108 ،ص 120 ،ص 124 ،
البصرة : ص117
السليمانية : ص 120 ، ص 124
ب
بغداد : ص19 ،ص21 ،ص22 ،ص25 ،ص37 ،ص47 ،ص75 ،ص 124 ، ص 125
بريطانيا :ص19 ،ص56 ،ص66 ، ص67 ،ص78 ،
باريس : ص30 ،
بورما : ص116
بابل : ص117
ت
تركيا : ص61 ،ص124 ، ص 125

تونس : ص97
ج
جنيف : ص 128
د
دهوك : ص 120
ر
روسيا : ص56 ،
س
سويسرا: ص13 ،
سامراء: ص 107 ،
سوريا : ص 108
سبايكر : ص115
ص
صفوان : ص59
صلاح الدين : ص101
صومال : ص116
ف
فرنسا : ص56 ،
فلسطين : ص76 ،
ق
قرغيزستان : ص85
ك
كندا :ص13 ،
كروفورد : ص18 ،
كردستان : ص 120 ، ص122 ، ص 123 ،ص 124 ، ص 125 ، ص 130
كركوك : ص 125

ل
لبنان : ص49 ،ص88 ،ص 111 ،ص 112
ليبيا : ص97
م
مصر : ص97
ن
نيويورك : ص23
و
واشنطن : ص6 ،ص25 ، ص42 ، ص62 ،ص72 ،ص75 ،ص76 ،ص82
واسط : ص117

الملاحق

القرار 1511

مجلس الأمن الدولي يقر بالإجماع قرارا جديدا بشأن العراق

(نص القرار الكامل كما صدر عن الأمم المتحدة في 16 تشرين الأول/أكتوبر)

نيويورك، 16 تشرين الأول/أكتوبر وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع على قرار جديد بشأن العراق ينص على تشكيل قوة متعددة الجنسيات في العراق تقوم باتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل صون الأمن والاستقرار في البلاد. ويحث القرار دول الأمم المتحدة ومنظماتها على تقديم ما أمكنها من دعم لمساعدة الشعب العراقي على إعادة بناء بلاده ومجتمعه، كما ويحض الدول المجاورة على عدم السماح بعبور الإرهابيين إلى العراق عبر حدودها.

 وجاء في نص البيان، أن المجلس، يقرر أن "توفر الأمن والإستقرار أمر أساسي لإتمام العملية السياسية بنجاح وفقا لما نصت عليه الفقرة 7 أعلاه ولتتمكن الأمم المتحدة من المساهمة بفعالية في تلك العملية وتنفيذ القرار 1483 (2003)." واضاف أنه "يأذن لقوة متعددة الجنسيات تكون تحت قيادة موحدة باتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل الإسهام في صون الأمن والإستقرار في العراق، بما في ذلك تأمين الظروف الضرورية لتنفيذ الجدول الزمني والبرنامج، فضلا عن الإسهام في كفالة أمن بعثة الأمم المتحدة لتقدم المساعدة في العراق، ومجلس الحكم في العراق والمؤسسات الأخرى التابعة للأدارة العراقية المؤقتة، والهياكل الإنسانية والإقتصادية الرئيسية."

كما دعا المجلس في قراره الأخير "الدول الأعضاء إلى منع عبور الإرهابيين إلى العراق، ومنعهم من الحصول على الأسلحة والتمويل الذي من شأنه أن يدعم الإرهابيين، **وأكد** أهمية تعزيز تعاون بلدان المنطقة ولا سيما جيران العراق، في هذا الصدد."

وناشد المجلس في قراره "الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية أن تعزز ما تبذله من جهود لمساعدة الشعب العراقي على التعمير وتنمية إقتصاده، **ويحث** تلك المؤسسات على إتخاذ خطوات فورية من أجل تقديم مختلف أنواع القروض وغيرها من المساعدات المالية إلى العراق، على أن تعمل في ذلك مع مجلس الحكم بوصفه الهيئة الرئيسية للإدارة العراقية المؤقتة، والوزارات العراقية المعنية."

 وفي ما يلي النص الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 1511:

مجلس الأمن

إسبانيا والكاميرون، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأميركية :
مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قرارته السابقة بشأن العراق، بما فيها القرار 1483 (2003) المؤرخ 22 أيار/مايو 2003 والقرار 1500 (2003) المؤرخ 14 آب/أغسطس 2003، وبشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن بسبب الأعمال الإرهابية، بما فيها القرار 1373 (2001) المؤرخ 28 أيلول/سبتمبر 2001 وغيرها من القرارات ذات الصلة:

وإذ يشدد على أن سيادة العراق تكمن في دولة العراق، **وإذ يعيد تأكيد** حق الشعب العراقي في أن يقرر بحرية مستقبله السياسي وأن يتحكم في ثرواته الطبيعية، **وإذ يؤكد من جديد**عزمه على ضرورة التعجيل بحلول اليوم الذي يتولى فيه العراقيون إدارة شؤونهم بأنفسهم، **وإذ يسلم** بأهمية الدعم الدولي، لا سيما من بلدان المنطقة جيران العراق والمنظمات الإقليمية، من أجل السير قدما بهذه العملية بسرعة،

وإدراكا منه لكون الدعم الدولي لإستعادة أوضاع الإستقرار والأمن أمر أساسي لرفاه الشعب العراقي وكذلك لقدرة جميع الأطراف المعنية على أداء عملها باسم شعب العراق، **وإذ يرحب** بمساهمات الدول الأعضاء في هذا الإطار بموجب القرار 1483 (2003)،

وإذ يرحب بقرار مجلس الحكم في العراق تشكيل لجنة دستورية تحضيرية من أجل الإعداد لعقد مؤتمر دستوري يقوم بوضع دستور يجسد طموحات الشعب العراقي، **وإذ يحث** على إتمام هذه العملية بسرعة،

وإذ يؤكد أن التفجيرات الإرهابية التي طالت سفارة الأردن في 7 آب/أغسطس 2003، ومسجد الإمام علي في النجف في 29 آب/أغسطس 2003، وسفارة تركيا في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2003 ومقتل دبلوماسي إسباني في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2003، هي إعتداءات على شعب العراق والأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ويشجب إغتيال الدكتورة عقيلة الهاشمي، التي توفيت في 25 أيلول/سبتمبر 2003، ويعتبره إعتداء موجها ضد مستقبل العراق،

وفي هذا السياق، **إذ يشير ويعيد تأكيد** البيان الذي أدلى به رئيسه في 20 آب/أغسطس 2003 (S/PRST/2003/13) والقرار 1502 (2003) المؤرخ 26 آب/أغسطس 2003،

وإذ يقرر أن الحالة في العراق رغم تحسنها، ما زالت تشكل خطرا على السلام والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

1 -**يعيد تأكيد** سيادة العراق وسلامة أراضيه، **ويشدد**في هذا الصدد على الطابع المؤقت لاضطلاع سلطة التحالف المؤقتة (السلطة) بالمسؤوليات والسلطات والإلتزامات المحددة بموجب القانون الدولي المنطبق المعترف بها والمنصوص عليها في القرار 1483 (2003)، إلى حين قيام شعب العراق بتشكيل حكومة ممثلة للشعب معترف بها دوليا تتولى المسؤوليات المنوطة بالسلطة،

2 - **يرحب** باستجابة المجتمع الدولي، في محافل من قبيل جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، لإنشاء مجلس الحكم الممثل للشعب على نطاق واسع كخطوة هامة نحو إنشاء حكومة ممثلة للشعب معترف بها دوليا،

3 -**يؤيد** الجهود التي يبذلها مجلس الحكم من أجل تعبئة قدرات الشعب العراقي، بما في ذلك عن طريق تعيين مجلس للوزراء ولجنة دستورية تحضيرية تتولى قيادة العملية التي ستمكن شعب العراق من أن يتولى تدريجيا إدارة شؤونه بنفسه،

4 -**يقرر** أن مجلس الحكم ووزراءه هم الأجهزة الرئيسية للإدارة المؤقتة العراقية التي تجسد سيادة دولة العراق خلال الفترة الإنتقالية إلى أن يتم إنشاء حكومة ممثلة للشعب ومعترف بها دوليا وتتحمل مسؤوليات السلطة،

5 -**يؤكد** أن إدارة شؤون العراق ستتم تدريجيا على يد الهياكل التي تشكلها الإدارة العراقية المؤقتة،

6 -**يدعو** في هذا السياق، السلطة إلى أن تعيد مسؤوليات الحكم والسلطات إلى شعب العراق، بأسرع ما يمكن ويطلب إلى السلطة أن تقدم، بالتعاون عند الإقتضاء مع مجلس الحكم والأمين العام، تقريره بشأن التقدم الذي يجري إحرازه،

7 -**يدعو** مجلس الحكم إلى أن يقدم إلى مجلس الأمن، بغرض الإستعراض، وفي أجل أقصاه 15 كانون الأول/ديسمبر 2003، وبالتعاون مع السلطة، ومع الممثل الخاص للأمين العام، وحسبما تسمح به الظروف، جدولا زمنيا وبرنامجا لصياغة دستور جديد للعراق وإجراء انتخابات ديمقراطية في ظل ذلك الدستور،

8 -**يقرر** أن الأمم المتحدة، التي تتصرف عن طريق الأمين العام، وممثله الخاص، وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق، ينبغي أن تعزز دورها الحيوي في العراق، بأمور منها تقديم الإغاثة الإنسانية، وتعزيز الإعمار الإقتصادي للعراق وتهيئة الظروف المؤاتية للتنمية المستدامة، ودعم جهود إعادة وإنشاء المؤسسات الوطنية والمحلية للحكومة الممثلة للشعب،

9 -**يطلب** أن يقوم الأمين العام، حسبما تسمح به الظروف، بمواصلة مسار العمل المبين في الفقرتين 89 و 99 من تقرير الأمين العام المؤرخ 17 تموز/يوليه 2003 (S/2003/715)،

10 -**يحيط علما** باعتزام مجلس الحكم عقد مؤتمر دستوري، وإقرارا منه بأن عقد المؤتمر سيشكل معلمة في الإنتقال إلى الممارسة الكاملة للسيادة، **يدعو** إلى إعداده عن طريق الحوار الوطني وبناء توافق الآراء في أقرب وقت ممكن **ويطلب** إلى الممثل الخاص للأمين العام، بأن يقدم، عند عقد المؤتمر، أو حسبما تسمح به الظروف، الخبرة الفريدة المتوفرة لدى الأمم المتحدة إلى الشعب العراقي في عملية الإنتقال السياسي هذه، بما في ذلك وضع عمليات إنتخابية،

11 -**يطلب** إلى الأمين العام كفالة إتاحة موارد الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها للمساعدة، إن طلب مجلس الحكم العراقي ذلك، على إنشاء دعائم عملية انتخابية في العراق دعما للبرنامج الذي يقدمه مجلس الحكم بموجب الفقرة 7 أعلاه، **ويشجع** المنظمات الأخرى ذات الخبرة في هذا المجال على تقديم الدعم إلى مجلس الحكم العراقي، إن طلب منها ذلك،

12 -**يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقريرا عن مسؤولياته بموجب هذا القرار ووضع وتنفيذ جدول زمني وبرنامج بموجب الفقرة 7 أعلاه،

13 -**يقرر** أن توفر الأمن والإستقرار أمر أساسي لإتمام العملية السياسية بنجاح وفقا لما نصت عليه الفقرة 7 أعلاه ولتتمكن الأمم المتحدة من المساهمة بفعالية في تلك العملية وتنفيذ القرار 1483 (2003)، **ويأذن** لقوة متعددة الجنسيات تكون تحت قيادة موحدة باتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل الإسهام في صون الأمن والإستقرار في العراق، بما في ذلك تأمين الظروف الضرورية لتنفيذ الجدول الزمني والبرنامج، فضلا عن الإسهام في كفالة أمن بعثة الأمم المتحدة لتقدم المساعدة في العراق، ومجلس الحكم في العراق والمؤسسات الأخرى التابعة للأدارة العراقية المؤقتة، والهياكل الإنسانية والإقتصادية الرئيسية،

14 -**يحث** الدول الأعضاء على تقديم مساعدتها بموجب ولاية الأمم المتحدة هذه، بما في ذلك توفير القوات العسكرية، للقوة المتعددة الجنسيات المشار إليها في الفقرة 13 آنفا،

15 -**يقرر** أن يستعرض المجلس احتياجات ومهمة القوة المتعددة الجنسيات المشار إليها في الفقرة 13 أعلاه في أجل أقصاه سنة واحدة من تاريخ هذا القرار، وأنه في جميع الأحوال تنتهي ولاية القوة بانتهاء العملية السياسية على النحو المبين في الفقرات 4 إلى 7 و 10 أعلاه، **ويعرب** عن استعداده للنظر في تلك المناسبة في أي حاجة مستقبلا إلى إستمرار القوة المتعددة الجنسيات، مراعيا آراء حكومة للعراق معترف بها دوليا وممثلة للشعب،

16 -**يؤكد** على أهمية إنشاء قوة شرطة وقوات أمن عراقية فعالة للحفاظ على القانون والنظام والأمن ومحاربة الإرهاب وفقا للفقرة 4 من القرار 1483 (2003)، **ويهيب**بالدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية المساهمة في تدريب الشرطة وقوات الأمن العراقية وتزويدها بالمعدات،

17 -**يعرب** عن عميق تعاطفه وخالص تعازيه للشعب العراقي وللأمم المتحدة لما تكبداه من خسائر في الأرواح ولأسر موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الضحايا الأبرياء الذين قتلوا أو أصيبوا في هذه الهجمات المفجعة،

18 -**يدين إدانة قاطعة** التفجيرات الإرهابية التي طالت سفارة الأردن في 7 آب/أغسطس 2003 ومقر الأمم المتحدة في بغداد في 19 آب/أغسطس 2003، ومسجد الإمام علي في النجف في29 آب/أغسطس 2003، وسفارة تركيا في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2003، ومقتل دبلوماسي إسباني في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2003، واغتيال الدكتورة عقيلة الهاشمي التي توفيت في 25 أيلول/سبتمبر 2003،**ويشدد** على وجوب تقديم المسؤولين عن تلك التفجيرات إلى العدالة،

19 -**يدعو** الدول الأعضاء إلى منع عبور الإرهابيين إلى العراق، ومنعهم من الحصول على الأسلحة والتمويل الذي من شأنه أن يدعم الإرهابيين، **ويؤكد** أهمية تعزيز تعاون بلدان المنطقة ولا سيما جيران العراق، في هذا الصدد،

20 -**يناشد** الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية أن تعزز ما تبذله من جهود لمساعدة الشعب العراقي على التعمير وتنمية إقتصاده، **ويحث** تلك المؤسسات على إتخاذ خطوات فورية من

أجل تقديم مختلف أنواع القروض وغيرها من المساعدات المالية إلى العراق، على أن تعمل في ذلك مع مجلس الحكم بوصفه الهيئة الرئيسية للإدارة العراقية المؤقتة، والوزارات العراقية المعنية،

21 -**يحث** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والأقليمية على دعم مجهود إعمار العراق الذي بدأ خلال المشاورات الفنية التي عقدتها الأمم المتحدة يوم 24 حزيران/يونيه 2003، بما في ذلك من خلال التبرعات الكبيرة التي ستعلن في المؤتمر الدولي للمانحين المقرر عقده في مدريد يومي 23 و 24 تشرين الأول/أكتوبر 2003،

22 -**يدعو** الدول الأعضاء والمنظمات المعنية إلى المساعدة في تلبية احتياجات الشعب العراقي عن طريق توفير الموارد اللازمة لإصلاح الهياكل الأساسية لاقتصاد العراق وإعادة تأهيلها،

23 -**يؤكد** ضرورة القيام، على سبيل الأولوية، بإنشاء المجلس الدولي للمشورة والمراقبة المشار إليه في الفقرة 12 من القرار 1483 (2003)، **ويعيد تأكيد** وجوب استخدام صندوق التنمية للعراق بطريقة شفافة على النحو المنصوص عليه في الفقرة 14 من القرار 1483 (2003)،

24 -**يذكر** جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها بموجب الفقرتين 19 و 23 من القرار 1483 (2003)، لا سيما الإلتزام بالعمل فورا على نقل الأموال وغيرها من الأصول والموارد الاقتصادية إلى صندوق التنمية للعراق من أجل مصلحة الشعب العراقي،

25 -**يطلب** إلى الولايات المتحدة أن تقوم، نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات المبينة في الفقرة 13 أعلاه، تقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن جهود هذه القوة وما تحرزه من تقدم، حسب الإقتضاء، وذلك مرة كل ستة أشهر على الأقل،

26 -**يقرر** أن يبقي هذه المسألة قيد نظره.

القرار 1483

إن مجلس الامن، اذ يعيد تأكيد قراراته السابقة بشأن العراق، بما فيها القرار 1483 (2003) المؤرخ 22 ايار (مايو) 2003 والقرار 1500 (2003) المؤرخ 14 اب (اغسطس) 2003. وبشأن الاخطار التي تهدد السلام والامن بسبب الاعمال الارهابية، بما فيها القرار 1373 (2001) المؤرخ 28 ايلول (سبتمبر) 2001 وغيرها من القرارات ذات الصلة.

واذ يشدد على ان سيادة العراق تكمن في دولة العراق، واذ يعيد تأكيد حق الشعب العراقي في ان يقرر بحرية مستقبله السياسي وان يتحكم في ثرواته الطبيعية، واذ يؤكد من جديد عزمه على ضرورة التعجيل بحلول اليوم الذي يتولى فيه العراقيون ادارة شؤونهم بانفسهم، واذ يسلم بأهمية الدعم الدولي، لا سيما من بلدان المنطقة جيران العراق والمنظمات الاقليمية، من اجل السير قدما بهذه العملية بسرعة.

وادراكا منه لكون الدعم الدولي لاستعادة اوضاع الاستقرار والامن امرا اساسيا لرفاه الشعب العراقي وكذلك لقدرة جميع الاطراف المعنية على اداء عملها باسم شعب العراق، واذ يرحب بمساهمات الدول الاعضاء في هذا الاطار بموجب القرار 1483 (2003)، واذ يرحب بقرار مجلس الحكم في العراق تشكيل لجنة دستورية تحضيرية من اجل الاعداد لعقد مؤتمر دستوري يقوم بوضع دستور يجسد طموحات الشعب العراقي. واذ يحثه على اتمام هذه العملية بسرعة.

واذ يؤكد ان التفجيرات الارهابية التي طالت سفارة الاردن في 7 اغسطس (اب) 2003، ومقر الامم المتحدة في بغداد في 19 (اب) 2003، ومسجد الامام علي في النجف في 29 اغسطس 2003، هي اعتداءات على شعب العراق، والامم المتحدة والمجتمع الدولي، واذ يشجب اغتيال الدكتورة عقيلة الهاشمي، التي توفيت في 25 ايلول 2003، ويعتبره اعتداء موجها ضد مستقبل العراق.

واذ يبرز، في هذا السياق، ويعيد تأكيد البيان الذي ادلى به رئيسه في 20 اغسطس 2003

(s/prst/2003/13) والقرار 1502 (2003) المؤرخ 26 اغسطس 2003.

واذ يقرر ان الحالة في العراق، رغم تحسنها، ما زالت تشكل خطرا على السلام والامن الدوليين.

واذ يتصرف في اطار الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.

1 . يعيد تأكيد سيادة العراق وسلامة اراضيه، ويشدد في هذا الصدد على الطابع المؤقت لاضطلاع سلطة التحالف المؤقتة (السلطة) بالمسؤوليات والسلطات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي المنطبق المعترف بها والمنصوص عليها في القرار 1483 (2003)، والتي ستتوقف حين قيام شعب العراق بتشكيل حكومة ممثلة للشعب معترف بها دوليا تؤدي اليمين وتتولى المسؤوليات المنوطة بالسلطة، وذلك باساليب منها اتخاذ الخطوات المشار اليها في الفقرات من 4 الى 7 و 10 ادناه.

2 . يرحب برد الفعل الايجابي للمجتمع الدولي، في محافل من قبيل جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، والجمعية العامة للامم المتحدة، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، حيال تشكيل مجلس الحكم الممثل للشعب على نطاق واسع كخطوة هامة نحو اقامة حكومة ممثلة للشعب معترف بها دوليا.

3 . يؤيد الجهود التي يبذلها مجلس الحكم من اجل حشد قدرات الشعب العراقي بطرق منها تعيين مجلس للوزراء ولجنة دستورية تحضيرية تتولى قيادة العملية التي ستمكن شعب العراق من ان يتولى تدريجيا ادارة شؤونه بنفسه.

4 . يقرر ان مجلس الحكم ووزراءه هم الاجهزة الرئيسية للادارة المؤقتة العراقية في تجسيد، دون المساس بتطورها، سيادة دولة العراق خلال الفترة الانتقالية الى ان يتم تشكيل حكومة ممثلة للشعب معترف بها دوليا تتولى مسؤوليات السلطة.

5 . يؤكد ان ادارة شؤون العراق ستتم تدريجيا على يد الاجهزة التي تنشئها الادارة المؤقتة العراقية.

6 . يدعو السلطة، في هذا السياق، الى ان تعيد مسؤوليات وسلطات الحكم الى شعب العراق، باسرع ما يمكن، ويطلب الى السلطة ان تقدم الى المجلس، بالتعاون مع مجلس الحكم والامين العام، حسب الاقتضاء تقريرا عن التقدم المحرز.

7 . يدعو مجلس الحكم الى ان يقدم الى مجلس الامن للنظر، في موعد اقصاه 15 كانون الاول (ديسمبر) 2003، وبالتعاون مع السلطة، ومع الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة اذا سمحت الظروف، جدولا زمنيا وبرنامجا لصياغة دستور جديد للعراق، ولاجراء انتخابات ديمقراطية في ظل ذلك الدستور.

8 . يقرر ان الامم المتحدة، التي تتصرف عن طريق الامين العام وممثله الخاص وبعثة الامم المتحدة للمساعدة في العراق، ينبغي ان تعزز دورها الحيوي في العراق بامور منها تقديم الاغاثة الانسانية، وتعزيز الاعمار الاقتصادي للعراق وتهيئة الظروف اللازمة لتنميته المستدامة، ودعم جهود اعادة وانشاء المؤسسات الوطنية والمحلية للحكومة الممثلة للشعب.

9 . يطلب ان يقوم الامين العام، حسبما تسمح الظروف، بمواصلة مسار العمل المبين في الفقرتين 98 و99 من تقرير الامين العام المؤرخ 17 تموز (يوليو) 2003 (s/2003/715).

10 . يحيط علما باعتزام مجلس الحكم عقد مؤتمر دستوري، واقرارا منه بأن عقد المؤتمر سيشكل معلما في الانتقال الى الممارسة الكاملة للسيادة يطلب الى الممثل الخاص للامين العام ان يقدم، عند عقد المؤتمر، او حسبما تسمح الظروف، الخبرة الفريدة المتوفرة لدى الامم المتحدة الى الشعب العراقي في عملية الانتقال السياسي هذه بما في ذلك اعداد عمليات انتخابية.

11 . يطلب الى الامين العام كفالة ان تكون موارد الامم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها للمساعدة ان طلب مجلس الحكم العراقي ذلك وحسبما تسمح الظروف متاحة لدعم البرنامج المقدم

من مجلس الحكم بموجب الفقرة 7 اعلاه، ويشجع المنظمات الاخرى ذات الخبرة في هذا المجال على تقديم الدعم الى مجلس الحكم العراقي، ان طلب منها ذلك.

12 . يطلب الى الامين العام ان يقدم الى مجلس الامن تقريراً عن مسؤولياته بموجب هذا القرار وعن وضع وتنفيذ جدول زمني وبرنامج بموجب الفقرة 7 اعلاه.

13 . يقرر ان توفير الامن والاستقرار امر اساسي لاتمام العملية السياسية بنجاح حسبما ورد في الفقرة 7 اعلاه، وتمكين الامم المتحدة من المساهمة بفعالية في ذلك لعملية وتنفيذ القرار 1483 (2003) ويأذن بتشكيل قوة متعددة الجنسيات تكون تحت قيادة موحدة لاتخاذ جميع التدابير اللازمة من اجل الاسهام في صون الامن والاستقرار في العراق، بما في ذلك لتأمين الظروف الضرورية لتنفيذ الجدول الزمني والبرنامج، فضلا عن الاسهام في كفالة امن بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق، ومجلس الحكم في العراق والمؤسسات الاخرى التابعة للادارة المؤقتة العراقية، والخدمات الانسانية والاقتصادية الاساسية.

14 . يحث الدول الاعضاء على المبادرة، بموجب ولاية الامم المتحدة هذه، الى تقديم مساعداتها للقوة المتعددة الجنسيات المشار اليها في الفقرة 13 اعلاه، بما في ذلك توفير قوات عسكرية.

15 . يقرر ان يستعرض المجلس احتياجات ومهام القوة المتعددة الجنسيات المشار اليها في الفقرة 13 اعلاه في غضون فترة اقصاها سنة واحدة من تاريخ صدور هذا القرار، بحيث تنتهي ولاية القوة على اي حال لدى اتمام العملية السياسية على النحو المبين في الفقرات 4 الى 7 و10 اعلاه، ويعرب عن استعداده للنظر، في هذه المناسبة، في مدى ضرورة مواصلة بقاء القوة المتعددة الجنسيات مع مراعاة آراء حكومة العراق الممثلة للشعب والمعترف بها دوليا.

16 . يؤكد على اهمية انشاء قوة شرطة وقوات امن عراقية فعالة للحفاظ على القانون والنظام والامن ومحاربة الارهاب، وفقا للفقرة 4 من القرار 1483 (2003)، ويهيب بالدول الاعضاء والمنظمات الدولية والاقليمية ان تساهم في تدريب الشرطة وقوات الامن العراقية وتزويدها

بالمعدات.

17 . يعرب عن عميق تعاطفه وخالص تعازيه للشعب العراقي وللامم المتحدة لما تكبداه من خسائر في الارواح، ولأسر موظفي الامم المتحدة وغيرهم من الضحايا الابرياء الذين قتلوا او اصيبوا في هذه الهجمات المفجعة.

18 . يدين ادانة قاطعة التفجيرات الارهابية التي طالت سفارة الاردن في 7 اغسطس 2003 ومقر الامم المتحدة في بغداد في 19 اغسطس 2003، ومسجد الامام علي في النجف في 29 اغسطس 2003 واغتيال الدكتورة عقيلة الهاشمي التي توفيت في 25 ايلول (سبتمبر) 2003، ويشدد على وجوب تقديم المسؤولين عن تلك التفجيرات الى العدالة.

19 . يدعو الدول الاعضاء الى منع عبور الارهابيين الى العراق، ومنعهم من الحصول على الاسلحة والتمويل الذي من شأنه ان يدعم الارهابيين، ويؤكد اهمية تعزيز تعاون بلدان المنطقة ولا سيما جيران العراق، في هذا الصدد.

20 . يناشد الدول الاعضاء والمؤسسات المالية الدولية ان تعزز ما تبذله من جهود لمساعدة الشعب العراقي على التعمير وتنمية اقتصاده، ويحث تلك المؤسسات على اتخاذ خطوات فورية من اجل تقديم مختلف انواع القروض وغيرها من المساعدات المالية الى العراق، على ان تعمل في ذلك مع مجلس الحكم، والوزارات العراقية المختصة.

21 . يحث الدول الاعضاء والمنظمات الدولية والاقليمية على دعم مجهود اعمار العراق، الذي بدأ خلال المشاورات الفنية التي عقدتها الامم المتحدة يوم 24 حزيران (يونيو) 2003، وذلك بطرق منها الاعلان عن تقديم تبرعات ضخمة في المؤتمر الدولي للمانحين المقرر عقده في مدريد يومي 23 و24 اكتوبر (تشرين الاول) 2003.

22 . يدعو الدول الاعضاء والمنظمات المعنية الى المساعدة في تلبية احتياجات الشعب العراقي

عن طريق توفير الموارد اللازمة لاصلاح واعادة تأهيل البنية التحتية لاقتصاد العراق.

23 . يؤكد ضرورة القيام، على سبيل الاولوية، بتشكيل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، المشار اليه في الفقرة 12 من القرار 1483 (2003)، ويعيد تأكيد وجوب استخدام صندوق تنمية العراق بطريقة شفافة على النحو المنصوص عليه في الفقرة 14 من القرار 1483 (2003).

24 . يذكر جميع الدول الاعضاء بالتزاماتها المقررة بموجب الفقرتين 19 و23 من القرار 1483 (2003)، ولا سيما الالتزام بالعمل فورا على نقل الاموال وغيرها من الاصول والموارد الاقتصادية في صندوق تنمية العراق من اجل مصلحة الشعب العراقي.

25 . يطلب الى الولايات المتحدة ان تقوم نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات على النحو المبين في الفقرة 13 اعلاه، بتقديم تقرير الى مجلس الامن عن جهود هذه القوة وما تحرزه من تقدم، حسب الاقتضاء، وذلك كل ستة اشهر على الاقل.

26 . يقرر ان يبقي هذه المسألة قيد النظر.

القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٩٨٧ المعقودة في ٨ حزيران / يونيه ٢٠٠٤

إن مجلس الأمن،

إذ يرحب ببدء مرحلة جديدة على طريق انتقال العراق إلى حكومة منتخبة انتخابا ديمقراطيا، وإذ يتطلع تحقيقا لهذه الغاية إلى إنهاء الاحتلال وتولي حكومة عراقية مؤقتة مستقلة وتامة السيادة لكامل المسؤولية والسلطة بحلول ٣٠ حزيران / يونيه ٢٠٠٤،

وإذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة بشأن العراق،

وإذ يعيد تأكيد استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية،

وإذ يعيد أيضا تأكيد حق الشعب العراقي في أن يقرر بحرية مستقبله السياسي وفي السيطرة على موارده الطبيعية،

وإذ يسلم بأهمية الدعم الدولي، لا سيما الدعم المقدم من بلدان المنطقة والبلدان المجاورة للعراق والمنظمات الإقليمية، لشعب العراق في الجهود التي يبذلها لتحقيق الأمن والازدهار، وإذ يشير إلى أن التنفيذ الناجح لهذا القرار سيسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي،

وإذ يرحب بجهود المستشار الخاص للأمين العام الرامية إلى مساعدة شعب العراق على التوصل إلى تشكيل الحكومة المؤقتة للعراق، على النحو

المبين في رسالة الأمين العام المؤرخة ٧ حزيران / يونيه 2004 (S/ 2004/ 461)،

وإذ يحيط علما بحل مجلس الحكم العراقي، وإذ يرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ ترتيبات الانتقال السياسي للعراق، المشار إليها في القرار 1511 (٢٠٠٣) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣،

وإذ يرحب بالتزام الحكومة المؤقتة للعراق بالعمل على إقامة عراق اتحادي ديموقراطي تعددي موحّد، يتوافر فيه كامل الاحترام للحقوق السياسية وحقوق الإنسان،

وإذ يشدد على ضرورة أن تحترم جميع الأطراف تراث العراق الأثري والتاريخي والثقافي والديني وأن تحمي هذا التراث،

وإذ يؤكد أهمية سيادة القانون، والمصالحة الوطنية، واحترام حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة، والحريات الأساسية، والديمقراطية، بما في ذلك الانتخابات الحرة والنزيهة،

وإذ يشير إلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٣، وإذ يؤكد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي دورا رئيسيا في مساعدة الشعب العراقي والحكومة العراقية في تكوين المؤسسات اللازمة للحكم التمثيلي،

وإذ يسلم بأن الدعم الدولي لاستعادة الاستقرار والأمن أمر ضروري لرفاه شعب العراق، فضلا عن تمكين جميع المعنيين من الاضطلاع بعملهم لصالح شعب العراق، **وإذ يرحب** بإسهامات الدول الأعضاء في هذا الصدد

في إطار القرار 1483 (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٣ والقرار 1511 (٢٠٠٣)،

وإذ يشير إلى التقرير المقدم من الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن في ١٦ نيسان / أبريل ٢٠٠٤ بشأن جهود القوة المتعددة الجنسيات وما أحرزته من تقدم،

وإذ يقر بتلقي الطلب الوارد في الرسالة المؤرخة ٥ حزيران/ يونيه ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس المجلس من رئيس وزراء الحكومة المؤقتة للعراق، والمرفقة بهذا القرار، بالإبقاء على وجود القوة المتعددة الجنسيات،

وإذ يقر أيضا بأهمية موافقة حكومة العراق ذات السيادة فيما يتعلق بوجود القوة المتعددة الجنسيات وأهمية التنسيق الوثيق بين القوة المتعددة الجنسيات وتلك الحكومة،

وإذ يرحب باستعداد القوة المتعددة الجنسيات لمواصلة الجهود الرامية إلى المساهمة في صون الأمن والاستقرار في العراق دعما للانتقال السياسي، لا سيما فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة، ولتوفير الأمن لوجود الأمم ا لمتحدة في العراق، على النحو المبين في الرسالة المؤرخة ٥ حزيران/ يونيه ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس المجلس من وزير خارجية الولايات المتحدة، والمرفقة بهذا القرار،

وإذ يحيط علما بالتزام جميع القوات العاملة على صون الأمن والاستقرار في العراق بالتصرف وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك الالتزامات المقررة بموجب القانون الإنساني الدولي، وبالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة،

وإذ يؤكد أهمية المساعدة الدولية في إعادة بناء الاقتصاد العراقي وتنميته،

وإذ يسلم بالفوائد التي ت عود على ا لعراق من الحصانات والامتيازات التي تتمتع به الإيرادات النفطية العراقية وصندوق التنمية للعراق، وإذ يشير إلى أهمية كفالة استمرار الإنفاق من هذا الصندوق من جانب الحكومة المؤقتة للعراق و الحكومات التي تخلفها، بعد حل سلطة الائتلاف المؤقتة،

وإذ يقرر أن الحالة في العراق لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١. **يقر** تشكيل حكومة ذات سيادة للعراق، على النحو الذي عُرض به في ١ حزيران / يونيه ٢٠٠٤، تتولى كامل المسؤولية والسلطة بحلول ٣٠ حزيران / يونيه ٢٠٠٤ لحكم العراق مع الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تؤثر ع لى مصير العراق فيما يتجاوز الفترة المؤقتة المحدودة، إلى أن تتولى حكومة انتقالية منتخبة مقاليد الحكم على النحو المتوخى في الفقرة الرابعة أدناه؛

٢. **يرحب** بأنه سيتم، بحلول ٣٠ حزيران / يونيه ٢٠٠٤ أيضا، انتهاء الاحتلال، وانتهاء وجود سلطة الائتلاف المؤقتة، وبأن العراق سيؤكد من جديد سيادته الكاملة؛

٣. **يعيد تأكيد** حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي بحرية وفي ممارسة كامل السلطة والسيطرة على موارده المالية والطبيعية؛

٤. **يقر** الجدول الزمني المقترح للانتقال السياسي للعراق إلى الحكم الديموقراطي، ويشمل ما يلي:

أ. تشكيل حكومة مؤقتة ذات سيادة للعراق تتولى مسؤولية الحكم والسلطة بحلول ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٤؛

ب. وعقد مؤتمر وطني يعكس تنوع المجتمع العراقي؛

ج. وإجراء انتخابات ديمقراطية مباشرة بحلول ٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٤، إذا أمكن ذلك، أو في موعد لا يتجاوز بأي حال من الأحوال ٣١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥، لتشكيل جمعية وطنية انتقالية ، تتولى جملة مسؤوليات منها تشكيل حكومة انتقالية للعراق وصياغة دستور دائم للعراق تمهيدا لقيام حكومة منتخبة انتخابا دستوريا بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥؛

٥. **يدعو** حكومة العراق إلى أن تنظر في مسألة كيف يمكن لعقد اجتماع دولي أن يدعم العملية المذكورة أعلاه، ويشير إلى أنه سيرحب بعقد اجتماع من هذا القبيل لدعم الانتقال السياسي العراقي والانتعاش العراقي لفائدة شعب العراق، ولصالح الاستقرار في المنطقة؛

٦. **يهيب** بالعراقيين كافة أن ينفذوا جميع هذه ا لترتيبات تنفيذا سلميا وكاملا، ويهيب بجميع الدول والمنظمات ذات الصلة أن تدعم هذا التنفيذ؛

٧. **يقرر** أن يقوم الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، في سياق تنفيذ ولايتهما، وفقا لما تسمح به الظروف، لمساعدة الشعب العراقي والحكومة العراقية، بما يلي، وفقا لما تطلبه حكومة العراق:

أ. أداء دور رئيسي فيما يلي:

(١) المساعدة في عقد مؤتمر وطني، خلال شهر تموز / يوليه ٢٠٠٤، لاختيار مجلس استشاري؛

(٢) تقديم المشورة والدعم إلى اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، فضلا عن الحكومة المؤقتة للعراق، والجمعية الوطنية الانتقالية بشأن عملية إجراء الانتخابات؛

(٣) تشجيع الحوار وبناء التوافق في الآراء على الصعيد الوطني بشأن صياغة شعب العراق لدستور وطني؛

ب. وأيضا :

(١) تقديم المشورة إلى حكومة العراق في مجال توفير الخدمات المدنية والاجتماعية الفعالة؛

(٢) والمساهمة في تنسيق وإيصال مساعدات التعمير والتنمية والمساعدات الإنسانية؛

(٣) وتعزيز حماية حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية والإصلاح القضائي والقانوني من أجل تعزيز سيادة القانون في العراق؛

(٤) وتقديم المشورة والمساعدة إلى حكومة العراق فيما يتعلق بال تخطيط الأولي لإجراء تعداد سكاني شامل في نهاية المطاف؛

٨. **يرحب** بالجهود الجارية التي تبذلها الحكومة المؤقتة المقبلة للعراق لتكوين القوات الأمنية العراقية بما فيها القوات المسلحة العراقية (المشار إليها

فيما يلي باسم "القوات الأمنية العراقية") التي تعمل تحت سلطة الحكومة المؤقتة للعراق والحكومات التي تخلفها، والتي ستؤدي دورا متزايدا بصورة تدريجية وستتولى في نهاية المطاف المسؤولية الكاملة عن صون الأمن والاستقرار في العراق؛

٩. **يشير** إلى أن وجود القوة المتعددة الجنسيات في العراق هو بناء على طلب الحكومة المؤقتة المقبلة للعراق، ولذا فإنه يعيد تأكيد التفويض الممنوح للقوة المتعددة الجنسيات المنشأة تحت قيادة موحدة بموجب القرار 1511 (٢٠٠٣) مع إيلاء الاعتبار للرسالتين المرفقتين بهذا القرار؛

١٠. **يقرر** أن تكون للقوة المتعددة الجنسيات سلطة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للمساهمة في صون الأمن والاستقرار في العراق وفقا للرسالتين المرفقتين بهذا القرار اللتين تتضمنان، في جملة أمور، الإعراب عن طلب العراق استمرار وجود القوة المتعددة الجنسيات وتبينان مهامها، بما في ذلك عن طري ق منع الإرهاب وردعه، بحيث تتمكن الأمم المتحدة، ضمن أمور أخرى، من إنجاز دورها في مساعدة الشعب العراقي على النحو ا لمجمل في الفقرة السابعة أعلاه ، وبحيث يستطيع الشعب العراقي أن ينفذ بحرية ودون تعرض للتخويف جدول العملية السياسية الزمني وبرنامجها وأن يستفيد من أنشطة التعمير والإصلاح؛

١١. **يرحب** في هذا الصدد بالرسالتين المرفقتين بهذا القرار واللتين تقرران، في جملة أمور، أنه يجري إنشاء ترتيبات لإقامة شراكة أمنية بين حكومة العراق ذات السيادة والقوة المتعددة الجنسيات ولكفالة تحقيق التنسيق بينهما، ويشير أيضا في هذا الصدد إلى أن القوات الأمنية العراقية مسؤولة أمام الوزراء العراقيين المختصين، وأن حكومة العراق لديها السلطة لإلحاق

قوات أمنية عراقية بالقوة المتعددة الجنسيات للاضطلاع بعمليات معها، وأن الهياكل الأمنية المذكورة في الرسالتين ستكون بمثابة محافل لحكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات للتوصل إلى اتفاق بشأن كامل نطاق المسائل الأمنية والمسائل المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك السياسة المتصلة بالعمليات الهجومية الحساسة، وستكفل تحقيق شراكة كاملة بين القوات الأمنية العراقية والقوة المتعددة الجنسيات، من خلال التنسيق والتشاور على نحو وثيق؛

١٢. **يقرر كذلك** استعراض ولاية القوة المتعددة الجنسيات بناء على طلب حكومة العراق أو بعد مضي إثنى عشر شهرا من تاريخ اتخاذ هذا القرار، على أن تنتهي هذه الولاية لدى اكتمال العملية السياسية المبينة في الفقرة ٤ أعلاه، **ويعلن** أنه سينهي هذه الولاية قبل ذلك إذا طلبت حكومة العراق إنهاءها؛

١٣. **يحيط علما** بال نية المبينة في الرسالة المرفقة الواردة من وزير خارجية الولايات المتحدة لإنشاء كيان قائم بذاته في إطار القيادة الموحدة للقوة المتعددة الجنسيات تقتصر مهمته على توفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق، **ويسلِّم** بأن تنفيذ التدابير التي تهدف إلى توفير الأمن لم وظفي منظومة الأمم المتحدة العاملين في العراق سيتطلب قدرا كبيرا من الموارد، **ويطلب** إلى الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة تقديم هذه الموارد، بما في ذلك المساهمة في ذلك الكيان؛

١٤. **يسلم** بأن القوة المتعددة الجنسيات سوف تساعد أيضا في بناء قدرة القوات والمؤسسات الأمنية العراقية، من خلال برنامج للتجنيد والتدريب والتجهيز بالمعدات والتوجيه والرصد؛

١٥. **يطلب** إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية تقديم المساعدة للقوة المتعددة الجنسيات، بما فيها القوات العسكرية، حسبما يتفق عليه مع حكومة العراق، للعمل على تلبية احتياجات الشعب العراقي إلى الأمن والاستقرار، و تقديم المساعدات الإنسانية ومساعدات التعمير، ودعم جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق؛

١٦. **يؤكد** أهمية إنشاء شرطة عراقية فعالة، وإنفاذ مراقبة الحدود، وإنشاء هيئة لحماية المرافق تخضع لسيطرة وزارة الداخلية العراقية، وتخضع أيضا، في حالة هيئة حماية المرافق، لوزارات عراقية أخرى، من أجل صون القانون والنظام والأمن، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، **ويطلب** إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية مساعدة حكومة العراق على بناء قدرة هذه المؤسسات العراقية؛

١٧. **يدين** كافة أعمال الإرهاب في العراق **ويؤكد من جديد** التزامات الدول الأعضاء بموجب القرارات 1373 (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، و ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩، و 1333 (٢٠٠٠) المؤرخ ١٩ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٠ و 1390 (٢٠٠٢) المؤرخ ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، و 1455 (٢٠٠٣) المؤرخ ١٧ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٣، و 1526 (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، وغيرها من الالتزامات الدولية ذات الصلة، المتعلقة، في جملة أمور، بالأنشطة الإرهابية في العراق أو الناشئة من العراق أو ضد مواطنيه، **ويؤكد مجددا**، على وجه التحديد، دعوته إلى الدول الأعضاء أن تمنع عبور الإرهابيين إلى العراق ومنه، وتزويد الإرهابيين بالأسلحة، وتوفير التمويل لهم مما من شأنه دعم الإرهابيين، **ويؤكد من جديد** أهمية تعزيز تعاون بلدان المنطقة، ولا سيما البلدان المجاورة للعراق، في هذا الصدد؛

١٨. **يسلِّم** بأن الحكومة المؤقتة للعراق ستضطلع بالدور الرئيسي في تنسيق المساعدات الدولية المقدمة إلى العراق؛

١٩. **يرحب** بجهود الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الرامية إلى دعم طلبات الحكومة المؤقتة للعراق لتوفير مساعدات تقنية وخبراء أثناء قيام العراق بإعادة بناء قدرا ته الإدارية؛

٢٠. **يكرر** طلبه إلى الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات تعزيز جهودها الرامية إلى مساعدة شعب العراق في التعمير وفي تنمية الاقتصاد العراقي، بما في ذلك توفير الخبراء الدوليين والموارد الضرورية عن طريق برنامج لتنسيق مساعدات الجهات المانحة؛

٢١. **يقرر** ألا يسري الحظر المتعلق ببيع أو توريد الأسلحة والأعتدة المتصلة بها إلى العراق بموجب القرارات السابقة على الأسلحة أو الأعتدة المتصلة بها اللازمة لحكومة العراق أو للقوة المتعددة الجنسيات لخدمة أغراض هذا القرار، **ويشدد** على أهمية تقيد جميع الدول بها تقيدا صارما، ويشير إلى أهمية الدول المجاورة للعراق في هذا الصدد، **ويطلب** إلى حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات ضمان وضع إجراءات تنفيذ ملائمة؛

٢٢. **يشير** إلى أنه لا يوجد في الفقرة السابقة ما يمس الحظر المفروض على الدول أو التزاماتها فيما يتعلق بالبنود المحددة في الفقرتين ٨ و ١٢ من القرار 687 (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان / أبريل ١٩٩١ أو الأنشطة الوارد وصفها في الفقرة ٣ (و) من القرار ٧٠٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/ أغسطس ١٩٩١، **ويؤكد من جديد** اعتزامه إعادة النظر في ولايتي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

٢٣. **يطلب** إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية أن تستجيب لطلبات العراق للمساعدة في الجهود التي يبذلها العراق لإدماج قدامى المحاربين وأفراد الميليشيات السابقين في المجتمع العراقي؛

٢٤. **ينوه** بأنه يلزم، بعد حل سلطة التحالف ا لمؤقتة، أن يكون التصرف في أموال صندوق التنمية للعراق مرهونا على وجه الحصر بتوجيهات حكومة العراق، **ويقرر** أن يستخدم صندوق التنمية للعراق بطريقة شفافة ومنصفة ومن خلال الميزانية العراقية بما في ذلك لأغراض الوفاء بالالتزامات المستحقة على صندوق التنمية للعراق، وأن يستمر نفاذ ترتيبات إيداع عائدات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي، المنصوص عليها في الفقرة ٢٠ من القرار 1483 (٢٠٠٣)، وأن يواصل المجلس الدولي للمشورة والرصد أنشطته في رصد صندوق التنمية للعراق وأن يضم فردا مؤهلا حسب الأصول تسميه حكومة العراق ليكون عضوا إضافيا به يتمتع بكامل حق التصويت، وأن تتخذ الترتيبات الملائمة لمواصلة إيداع العائدات المشار إليها في الفقرة ٢١ من القرار 1483 (٢٠٠٣)؛

٢٥. **يقرر كذلك** أن يتم استعراض أحكام الفقرة السالفة الذكر المتعلقة بإيداع العائدات في صندوق التنمية للعراق والمتعلقة بدور المجلس الدولي للمشورة والرصد بناء على طلب الحكومة الانتقالية للعراق أو بعد مضي اثني عشر شهرا من تاريخ اتخاذ هذا القرار، وأن ينتهي العمل بتلك الأحكام لدى إنجاز العملية السياسية المبينة في الفقرة الرابعة أعلاه؛

٢٦. **يقرر**، فيما يتصل بحل سلطة التحالف المؤقتة، أن تضطلع الحكومة المؤقتة للعراق وما يخلفها من الحكومات بالحقوق والمسؤوليات والالتزامات المتعلقة ببرنامج النفط مقابل الغذاء التي نقلت إلى السلطة، بما

فيها كامل المسؤولية التشغيلية للبرنامج وأي التزامات تضطلع بها السلطة بصدد تلك المسؤولية، ومسؤولية ضمان التأكيد الموثق من جهة مستقلة لتسليم السلع، **ويقرر كذلك** أن تضطلع الحكومة المؤقتة للعراق وما يخلفها من حكومات، بعد فترة انتقالية مدتها ١٢٠ يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار، بمسؤولية التصديق على تسليم السلع بموجب عقود سبق تحديد أولويتها، وأن يعتبر ذلك التصديق بمثابة التوثيق المستقل اللازم للإفراج عن الأموال المرتبطة بهذه العقود، مع التشاور، حسب الاقتضاء، لضمان سلاسة تنفيذ هذه الترتيبات؛

٢٧. **يقرر كذلك** أن تظل أحكام الفقرة ٢٢ من القرار 1483 (٢٠٠٣) سارية، فيما عدا أن الامتيازات والحصانات المنصوص عليها في تل ك الفقرة لا تسري فيما يتعلق بأي حكم نهائي ناشئ عن التزام تعاقدي يدخل فيه العراق بعد ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٤؛

٢٨. **يرحب** بالتزامات عديد من الدائنين، بمن فيهم المنتمون إلى نادي باريس، بتحديد سبل تخفيض الديون السيادية على العراق تخفيضا جوهريا، **ويطلب** إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية دعم جهود العراق للتعمير، **ويحث** المؤسسات المالية الدولية والمانحين الثنائيين على اتخاذ إجراءات فورية لتوفير مجموعة كاملة من القروض والمساعدات المالية الأخرى للعراق، **ويسلم** بأن للحكومة المؤقتة للعراق سلطة إبرام وتنفيذ ما قد يلزم من اتفاقات وترتيبات أخرى في هذا الصدد، **ويطلب** إلى الدائنين والمؤسسات والمانحين أن يتناولوا هذه المسائل على سبيل الأولوية مع الحكومة المؤقتة للعراق وما يخلفها من حكومات؛

٢٩. **يذكّر** باستمرار التزامات الدول الأعضاء بتجميد وتحويل أموال وأصول وموارد اقتصادية معينة إلى صندوق التنمية للعراق وفقا للفقر تين ١٩ و ٢٣ من القرار 1483 (٢٠٠٣) والقرار 1518 (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣؛

٣٠. **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار تقريرا عن عمليات بعثة الأمم ا لمتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وتقريرا كل ثلاثة أشهر بعد ذلك عن التقدم المحرز نحو إجراء انتخابات وطنية والاضطلاع بكافة مسؤوليات البعثة؛

٣١. **يطلب** إلى الولايات المتحدة أن تقدم إلى المجلس، باسم القوة المتعددة الجنسيات، تقريرا في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار عن الجهود التي تضطلع بها هذه القوة وما تحرزه من تقدم، وتقريرا كل ثلاثة أشهر بعد ذلك؛

٣٢. **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي .

لائحة المراجع والمصادر:

❖ الكتب :

- الدستور العراقي الدائم، المبادئ الأساسية، 2005.
- الوردي، (علي)، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، الطبعة الثانية، دار كوفان، لندن 1992.
- الشاوي، (منذر)، **فلسفة الدولة**، الطبعة الأولى، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2012.
- القادري، (عبد القادر)، **مفاهيم القانون الدولي**، الدار البيضاء: دار توبقال، 1990.
- حسيب، (خير الدين)، **العراق من الاحتلال إلى التحرير**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- الرشواني، (منار محمد)، دراسة بعنوان " **الغزو الأمريكي للعراق: الدوافع والأبعاد، احتلال العراق**، مجموعة من الباحثين، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- عبد الستار ألكعبي، **الديمقراطية التوافقية – العراق أنموذجا**، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2011.
- الجندي، (جميل محمد حسين)، دراسات في قانون المنظمات الدولية، المنصورة: مكتبة الجلاء،1997.
- الناهي ،(هيثم غالب)، **تفتيت العراق** "**انهيار السلم المدني والدولة العراقية**"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.
- الخليل،(سمير)، **الحرب التي لم تكتمل: الديمقراطية في العراق ومسؤولية التحالف**، (لندن ؛ بيروت: دار الساقي،1991)
- الجبوري ،(علي محمد عيدان)، **العلاقات العراقية –الروسية (2011–1991)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

- الأنباري، (عبد الأمير)، **التعويصات المفروضة على العراق**، كتاب برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
- أحمد علام، (وائل)، **حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، مصر 2001.
- الغزالي، (اسماعيل)، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1989.
- أحمد حمدي، (صلاح الدين)، **العدوان في ضوء القانون الدولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- الفراعين، (يوسف محمد يوسف)، **حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير**، دار الجليل للنشر، الجزائر، 1983.
- أحمد الخطيب، نعمان، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، الطبعة السابعة، الأردن، 2011 .
- بلقزيز،(عبد الإله)،**الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي العوائق والممكنات**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2003
- بجك،(باسيل يوسف) وآخرون، **استراتيجية التدمير :آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه**، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،2006.
- جعفر عتريس، **العراق في قلب الإعصار**، دار المحبة البيضاء، بيروت، 2004.
- حميد رشيد،(عبد الوهاب)، **التحول الديمقراطي في العراق**،الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- حامد الخفاق، فتوى السيد السيستاني، **النصوص الصادرة عن سماحته في المسألة العراقية**، النص رقم 14، دار المؤرخ العربي، بيروت، 2007 .
- حميد حنون خالد، **قراءة في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية**، المعهد الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة ديبول، الولايات المتحدة الأمريكية 2005 .

- حرب،(طارق)، **الحياة الإدارية في العراق**، الطبعة الأولى، دار الحكمة، لندن،2011.
- رأفت عبد الوهاب، (محمد)، **القانون الدستوري**، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1990.
- سلامة، (غسان)، **تمدن السكان وترييف السلطة ، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999 .
- شعبان،(عبد الحسين)، **المشهد العراقي الراهن**، المستقبل العربي، السنة 26، العدد 297 (تشرين الثاني /نوفمبر2003) .
- شعبان،(عبد الحسين)، **المعاهدة العراقية الأمريكية من الاحتلال العسكري إلى الاحتلال التعاقدي**، الطبعة الأولى، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان، 2008.
- شعبان،(عبد الحسين)، **بغداد –واشنطن أي مقايضة للاحتلال العسكري؟**، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، بغداد2011.
- شعبان،(عبد الحسين)، **جدل الهويات في العراق**،الطبعة الأولى، الدارالعربية للعلوم: ناشرون، بيروت، 2010.
- صباح صادق جعفر، **دليل التشريع العراق**، بلا مكان نشر، ط2، 2009.
- ضياء جعفر، (جعفر)، سعد الدين النعيمي ،(نعمان)، **الاعتراف الأخير : حقيقة البرنامج النووي العراقي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- طلعت ،(أحمد) ، الوجه الآخر للديمقراطية ، الطريق للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1990 .
- عبد الجبار احمد عبد الله، واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق ، دراسات عراقية، مركز الخليج للأبحاث، الأمارات العربية المتحدة، 2005 .
- عدنان ألأسدي، المتغيرات السياسية في العراق بعد 2003/4/9، دار الشؤون الثقافية , بغداد2011 .
- علي عباس، **العراق في زمن الاحتلال**، دار العلم للملايين، بيروت، 2006.

- عبد الستار، (عبد الوهاب)، **احتلال مابعد الاستقلال، التداعيات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2007.
- عيد، (عبد الرزاق)، عبد الجبار، (محمد)، **الديمقراطية بين العلمانية والإسلام**، دار الفكر، دمشق، 1999.
- عدة مؤلفون، **احتلال العراق (الأهداف – النتائج – المستقبل)**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- فرحات، (محمد فايز)، **الاحتلال وإعادة بناء الدولة (دراسة مقارنة لحالات اليابان وافغانستان والعراق)** سلسة أطروحة الدكتوراه، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2015.
- كامل ليلة ،(محمد)، **النظم السياسية، الدولة والحكومة**، دار النهضة العربية، بيروت 1969.
- محمد، الدوري، **اللعبة انتهت من الأمم المتحدة إلى العراق محتلاً**، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، بيروت،2004.
- نبيل عبد الرحمن حياوي، **قرارات سلطة الائتلاف المؤقتة في الإدارة والقانون والقضاء**، توزيع المكتبة القانونية، بغداد، 2005
- هيكل، (محمد حسنين)، **المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل، الكتاب الثالث: سلام الأوهام :أوسلو – ماقبلها ومابعدها**، الطبعة الثانية، دار الشروق، (القاهرة، بيروت) 1996.

❖ الكتب المترجمة:

- بليكس،(هانز)، **نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتيش**، ترجمة داليا حمدان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2005.

- بيكر،(جيمس)، **سياسة الدبلوماسية**، ترجمة مجدي شرشر، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
- بيترو غالبريث، **نهاية العراق**، ترجمة أياد احمد، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2007.
- بريمر،(بول)، **عام قضيت في العراق**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006.
- برتران، (بادي)، **الدولة المستوردة غربنة النصاب السياسي**، ترجمة: شوقي الدويهي، دار الفارابي، بيروت.
- روسو،(جان جاك)، **العقد الاجتماعي**، مؤسسة هنداوي للتعلم والثقافة، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة، 2012.
- روبرتس، (آدم)، **نهاية الاحتلال في العراق 2004، الاحتلال االأمريكي للعراق صوره ومصائره**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2005.
- سيمونز،(جيف)، **عراق المستقبل، السيادة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط**، ترجمة سفيد العظم، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، 2004.
- فاروق ،(ماريون)، **سلوغلت ،من الثورة إلى الديكتاتورية :العراق منذ 1958**، ترجمة مالك النبراسي، كولونيا، منشورات الجمل.
- كريستوف،(هانز)، سبونيك، (فون)، **تشريح العراق:عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو**، ترجمة حسن حسن وعمر الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2005.
- كسينجر، (هنري)، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسية خارجية؟ لانحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب، بيروت، 2002.
- لوك ،(جون)، **في الحكم المدني**، اللجنة الدولية بترجمة الروائع، ترجمة ماجد فخري ،بيروت 1959.

- هانتيغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب، دار سعاد الصباح، القاهرة 1993.

❖ المؤلفات الأجنبية :

- Atif Kubursi and Salim Mansur, ''**Oil & the Gulf war: an American Century or a 'New World Order'**?' Arab Studies Quarterly, Vol. 15, No. 4, (1993)
- Al-Ali, Zaid, **The Struggle for Iraq Future**, Yale Univerity Press, London 2014.
- Abbas Alnasrawi, '**Economic Devastation, Underdevelopment and Outlook**', in Fran Hazelton(ed), Iraq Since the Gulf War: Prospects for Democracy, Zed Books, London, 1994.
- Andrew and Patrick Cockburn , **Out of Ashes: The Resurrection of Saddam .Hussein** (New York , HarperCollins , 1999.
- Allawi, Ali, **The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace**, New Haven,Yale University Press, 2007
- Bobwoodward,**bush at the war** (New York:Simon and Schuster, 2002.
- Brownlie, Ian , **Principles of Puplic International Law**, 5th edition, oxford university Press , U.K , 1998 .
- Collen Powell, "**It Worked for Me : In Life and Leadership** ",Collins Harper, May 2012

- Clive Jones, "**Israel: Major Beneficiary,**" , **in Fawn and Hinnebusch, The Iraq War: Causes and Consequences**, Boulder CO Lynne Reinner Publishers, 2006, The British medical journal Lancet , October 2004.
- Celso, Anthony N. "**Zarqawi's Legacy: Al Qaeda's ISIS 'Renegade.'**" Mediterranean Quarterly 26, no. 2 (June 2015), Duke University Press.
- Cohen, Joshua. 1986. "**The Epistemic Conception of Democracy"** *Ethics*, vol. 97, no. 1,Oct
- David Dimbleby ,and David Reynolds, **An Ocean Apart : The Relationship Between Britain and Amercia in the Twentieth Century** (New York, Random.house,1988.
- D.Lowenthal, **Montesquieu and the classics: republican governement in the laws , in ancients and Moderns: essays on the tradition of political philosphy in honor of leo strauss**, ed .J. Crospey , Basic books, London , 1964 .
- Edward Rhodes, **The Imperial Logic of Bush's Liberal Agenda,** Survival Vol. 45, No. 1, Spring, 2003.
- Erzsebt N. Rozsa, **The War in Iraq and Broader Middle East** , Hangarian Institute of international Affairs,Foreign Policy Papers, 2007.
- Ghanim, David, **Iraq's Dysfunctional Democracy,** Praeger, California, 2011.

- Greig , D.W, **International Law** , 2nd Edition , Butterworths , London , 1976.
- Halper, S., Clark, J., **America Alone: The New Conservatives and the Global Order**, Cambridge University Press, 2004.
- H. Norman Schwarzkopf, **it Does not take a Hero: General H. Norman Schwarzkopf: The Autobiography** , written with Peter Petre (New York: Bantam Books , 1992) .
- Heiko Wimmen, **Divisive Rule, Sectarianism and Power Maintenance in the Arab Spring Bahrain , Iraq, Lebanon and Syria**, SWP Research Paper, March 2014.
- Joseph cirincion , Gessica T.Mathews and George Perkovich ,**WMD in Iraq : evidence , and Implication** (Washington ,DC: Carnegie Endowment for Intrenational Peace ,2003
- J.Dent , Martin . Idntity politics , **filling the Gap Between Federalism And Independence** , Ashgate , Burlington USA,2004 .
- Majid Khadduri Edmund Ghareeb, **War in The Gulf 1990-9: The Iraq-Kuwait Conflict and Its Implications**, Oxford University Press, New York, 1997.
- Noam Chomsky , **World Orders , Old and New**, (New York , Colombia . University Press , 1994) .
- Nicholas Lemann, **The Next World Order** , New York (25 Mrach 2002)

- Robert Fisk ,**The Great War for Civilization : The Conquest of the Middle East** (London: Fourth Estate,2005.
- Robert ,Fisk ,"**focus Part One :The Human Cost; Does Tony Have any Idea What the Files are like that feed off the Dead**, Independent, 26/1/2003.
- Rathmell , Andrew."**Planning Post-conflict Reconstruction in Iraq: What Can We Learn ?**" , International Affairs: vol.81,no.5,2005
- Scott Ritter, Seymour Hersh, **Iraq Confidential: The Untold Story of the Intelligence Conspiracy to Undermine the UN and Overthrow Saddam Hussein**, New York: Avalon Publishing Group, 2005.
- Fiona Watson, **Sanctions against Iraq**, Research Paper 94/105, House of Commons Library, October 1994.
- Simons, Geoff, **The Scourging of Iraq: Sanctions, Law and Natural Justice, McMillan Press**, Second edition, London, 1998.
- Toby Dodge, "**War and Resistence in Iraq: From Regime Change to Collapsed State," in Fawn and Hinnebusch, The Iraq War: Causes and Consequences,** Boulder CO Lynne Reinner Publishers, 2006, The British medical journal Lancet , October 2004
- Toby Dadge , "**Iraq'a Road Back to Dictatorship**", **Survival: Global Politic and Strategy**,issued by IISS,June-July 2012
- Takemae Eiji ,**Inside GHQ: The Allied Occupation of Japan and its Legacy** (New York: Continuum,2002)

- Stephen A, Schuker, **The 1919 Peace Settlement : A subltam view**, Reviews in American History, Volume 36, Number 4, December, 2008 .

❖ الدوريات والصحف والمقالات :

- إيريك رولو، **النتائج ووالتداعيات دولياً**، ورقة قدمت إلى: احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- الزيدي، (رشيد)، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 14 ، ربيع 2007 .
- الطيبي،(بسام)، **البناء الاقتصادي الاجتماعي للديمقراطية**، ورقة قدمت إلى أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1987.
- البكري، ياسين محمد، **إشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية**، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، العدد 27،2009.
- الشهال،(نهلة)، **دولة حديثة وديمقراطية وفساد: العراق نموذجاً**، جريدة الحياة،2008/6/22.
- ابراهيم، (الشيماء عبد السلام)، **أزمة محاولة سحب القثة من المالكي**، مجلة الديمقراطية، العدد 48، تشرين الأول /أكتوبر2012.
- الدليمي،(طارق)، **الجذور التاريخية للطائفية في العراق :المرحلة البريطانية 2**، جريدة السفير،22-10-2003.

- اللامي ،(علاء)، **العراق: الشيعية السياسية هزمت وعليها الرحيل**، جريدة الأخبار اللبنانية، العدد2414 ،9-10-2014.
- الصالحي،(سؤيد) وطعمة، (عبد الواحد)، **فضيحة البليون دولار تعكس الفوضى المالية والإدارية** ، صحيفة الحياة ،23-9-2005.
- الحمداني،(قحطان أحمد سليمان)، **الفدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي**، المستقبل العربي،2009/2 .
- بلند ابراهيم ، حسين شالي **العلاقة بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في النظم الفدرالية** (دراسة حالة العراق)، دراسة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية 2014 .
- المخ ، (زهير)، **انتصار المدينة في المشهد السياسي العراقي الجديد**، الشرق الأوسط، 2004/1/2
- المدى ،8/8/ 2005
- البيئة الجديدة ،19-6-2006
- بلليترو، روبرت، **الولايات المتحدة والعراق: متى ينتهي الكابوس ؟**، الحياة ،1997/10/31
- بسيوني ،(شريف)، **الحرب الأمريكية في العراق: مشروعية استخدام القوة**، السياسة الدولية، العدد 151، كانون الثاني/يناير2002
- برينكلي ،(جويل)، **العراق – الديمقراطية التي شوهها الفساد**، اللواء، العدد 25،13110-2011-2
- بشير،(هشام)، **العراق ..تصاعد الأزمات بين المركز والإقليم**،ا لأهرام الديمقراطية، السنة الثالثة عشر، العدد 49، يناير 2012.
- جعفر ضياء ،(جعفر)، النعيمي (نعمان سعد الدين)، (**أسلحة الدمار الشامل : الاتهامات والحقائق**)، ورقة قدمت إلى: احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً، ندوة فكرية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية،2005.

- جون جيه، **ميرشهايمر وستيفان أم .والت** ، حرب غير ضرورية، سياسية خارجية (كانون الثاني /يناير –شباط /فبراير)، 2003
- جريدة الشرق الأوسط ،1 أيار /مايو،2013
- جريدة الوقائع العراقية، العدد 3978، 17/تموز/2003
- حارث، حسن، **عن مرحلة ما بعد المالكي**، جريدة الحياة ،العدد 18716 ،2-7-2014
- حوار مع نعمة العبادي، مدير المركز العراقي للبحوث والدراسات، مجلة حوار الفكر ،العدد14،أيلول 2010.
- خطاب الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران بشأن العراق ،لوموند ، 13 /1990/8 .
- رجب،(ايمان)، **تعقيدات هيكلية :التأثيرات الإقليمية لأزمة الحكومة العراقية**، السياسة الدولية، العدد 189، يوليو، 2012، المجلد 47.
- رحيم ، رند، **مراقبة الديمقراطية في العراق**، تقرير رقم (1) عن الوضع في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 297، بيروت، 2008.
- دايفيد كورترايت، **أليستر ميلار وجورج أ.لوبيز،العقوبات الذكية :إعادة هيكلة سياسية الأمم المتحدة في العراق**،المستقبل العربي، السنة 24، العدد 268 (حزيران /يونيو 2001).
- سعد الدين،(نادية)، **الشروط المعززة:مستقبل الدولة العراقية في مواجهة عوامل تفكك مقيدة**، السياسة الدولية،2014 ،العدد195
- سكاف،(حسين)، **ديمقراطية العراق وجمهورية المالكي**، جريدة الأخبار اللبنانية، العدد 1397 ،26-4-2011
- سمعان ،(جورج)، **العراق: تحديات مصيرية تنتظر المالكي الجديد**، جريدة الحياة ،20-12-2010.
- سيد أبوزيد، عمر، شؤون عربية ،العدد 153، ربيع 2013.
- سليمان، قحطان أحمد، **النظرية الإتحادية والمشروع الفدرالي المقترح للعراق**، مجلة دراسات عراقية، عدد 2، بغداد، مركز العراق للبحوث الدراسات الاستراتيجية، 2005.

- سين كان ، **رئاسة الوزراء**، ترجمة مصطفى الحيدري، دورية (ملخص السلام) العدد39، معهد السلام الأمريكي 24-يونيو-2010
- شعبان،(عبد الحسين)، **المشهد العراقي الراهن الاحتلال وتوابعه**، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي العدد 297، بيروت، 2008.
- شعبان ،(عبد الحسين)، **المشهد العراقي وسيناريوهات المستقبل**، دراسة قدمت إلى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة 26-2004/6/28.
- شعيبي، (عماد فوزي)، **الصورة النمطية للعالم والنظام العالمي في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وموقع العراق كساحة عمليات فيها**، ورقة قدمت إلى: احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- شلحة،(حسن)، **المالكي ينقلب على حكومة الوحدة والشراكة**، جريدة اللواء، العدد13356، 24-12-2011.
- صالح ،(نغم محمد)، **التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون الأحزاب**، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، كلية العلوم السياسية -بغداد ،كانون الأول 2011 .
- عبد السلام ،(محمد)، **تعقيدات الهجوم العسكري المحتمل ضد العراق**، السياسة الدولية، العدد 150، تشرين الأول /أكتوبر ،2002.
- عبد العظيم جبر حافظ، **التحول الديمقراطي في العراق**، الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة 43 النهرين، 2007.
- عبد الجبار أحمد عبد الله، **الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق**، مجلة العلوم السياسية, جامعة بغداد/ العدد 32، السنة السابعة عشر، شباط، 2006
- كلاين ،(نعومي)،"**بغداد :السنة الصفر،نهب العراق سعياً إلى يوتوبيا المحافظين الجدد**، المستقبل العربي، السنة 27، العدد 308، (تشرين الأول /أكتوبر 2004).
- مسعود،(نيفين عبد المنعم)، **الطائفية السياسية والديمقراطية في المشرق العربي**، مجلة الديمقراطية ،تشرين أول /أكتوبر 2014.

- يونس ،(جاسم)، **الحريري ،العراق ..إلى أين ؟**، ملف: الوحدة الوطنية، المستقبل العربي، السنة 27، العدد 305، تموز /يوليو2004.
- هدسون،(مايكل)، الرؤية **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة للمنطقة العربية والعالم**، ورقة قدمت إلى: احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2004 .
- هويدي ،(فهمي)، **خدمة جليلة قدمها الاحتلال الأمريكي للعراق**، جريدة الشرق الأوسط،2003/12/10
- David Zucchino." **Iraq Orders Kurdistan to Surrender Its Airports**" New York Times,26 September 2017.
- Daily Telegraph, 21 December 1998
- Haider al-Abadi ,**Iraqi prime minister: My country needs more help from the U.S**,The Washington Post,March 23,2017 .
- Feed off the Dead , Independent , 26/1/2003
- Financial Times, 19 March 2002
- Financial Times , 3 May 1991
- Guardian,26-6-2008
- Gaurdian,8 april 2002,p.16,Independent , 8 april 2002
- International Crisis Group, "**Unmaking Iraq: A Constitutional Process Gone Awry,"** Middle East Briefing 19 (2005)
- Iyad Allawi , "**Iraq's Slide toward Renewed Violence**" **,Washington Times** , 9/4/2012.

- John McGarry and Brendan O'Leary, "**Iraq's Constitution of 2005: Liberal consociation as political prescription"** International Journal of Constitutional Law, Volume 5, (October 2007)
- John Champan,"**The Real Reason Bosh want to war** ",Gardian ,28/7/2004
- James Dobbins, **Iraq: Winning the Unwinnble War**, Foreign Affairs,vol.84,no.1(January-february 2005.
- James F. Jeffery , **Behind the U.S Withdrawal from Iraq**, wall street Journal , November 2,2014
- Sherle R. Schwenninger, "**Revamping American Grand Strategy,** World Policy Journal, Vol. 20, No. 3, (Fall 2003)
- Sunday times,7 april 2002 .
- Seumas Milne, **Bush is trying to impose a classic colonial status on Iraq,**The Guardian , 26-6-2008 .
- Masoud Barzani :**Why It`s Time For Kurdish Independence**, Foreign Policy . 15.June2017
- Politics First: **Why Only U.S. Withdrawal Can Spur Iraqi Cooperation,** Marc Lynch *Foreign Affairs* Vol. 87, No. 6 (November/December 2008.
- William J.Perry, "**Desert Storm and Deterrence**", Foreign Affairs, Summer 1991

الوثائق :

- الوثيقة الرسمية الأمريكية حول أول لقاء بين هنري كسينجر وسعدون حمادي في عام 1975 ، جريدة الشرق الأوسط، 2004/1/2
- مجلس النواب العراقي، الدائرة الإعلامية، العملية التشريعية في العراق 2003-2007، بغداد، 2008.
- نص اتفاقية الانسحاب الامريكي من العراق، مجلس الوزراء العراقي، مطابع مجلس الوزراء،2008.

التقارير :

- التقرير الاستراتيجي العراقي 2012-2013
- التقرير الاستراتيجي العراقي 2010-2011 ، مركز حمواربي للدراسات الاستراتيجية، العراق 2011.
- سنة العراق والدولة فرصة كبرى أو خسارة فادحة، تقرير الشرق الأوسط رقم 44 الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية، مترجم ،بغداد – بروكسل ،آب 2013.
- شعبان ،(عبد الحسين)، العراق 2009 تضاريس السياسة وجدل الواقع ،التقرير الاستراتيجي الخليجي 2009-2010 ، مركز الخليج للدراسات.

- Dominic Evans, "**War on Iraq based on shaky legal ground**",Reuter,28.March 2002,11:20 AMET
- Phebe Marr, **Iraq's New Political Map**, Report 179, United States Institute of Peace, Wahington D.C, 2007
- **Measuring Stability and Security in Iraq**, Report to Congress, Department of Defense Supplemental Appropriations Act, March 200

❖ المقابلات الخاصة:

عبد الحسين شعبان، بروفسور وباحث عراقي، بيروت، 27-2 -2017 .

❖ المقابلات التلفزيونية:

صبحي غندور، مدير مركز الحوار العربي في واشنطن، أجراها سامي كليب، برنامج لعبة الأمم ،قناة الميادين ، تاريخ 16 -3-2016 .

أمين، اسكندر، كاتب وقيادي في حزب الكرامة المصري، أجراها سامي كليب، برنامج لعبة الأمم، قناة الميادين، تاريخ 16 -3-2016 .

❖ القرارات:

- قرار مجلس الأمن الدولي رقم 661 الصادر في 6 آب / أغسطس /1990
- قرار مجلس الأمن، القرار 1483الصادر في 2003/5/22
- قرار مجلس الامن الدولي القرار 687 /1991
- ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع
- قانون ادارة الدولة الانتقالية، 2004
- المحكمة الاتحادية العليا، أحكام وقرارات المحكمة الاتحادية العليا للعام 2010 ،جمعية القضاء العراقي، المجلد الثالث، تموز 2011.

❖ المواقع الإلكترونية

- أحمد ،(صلاح الدين)، **هنري كسينجر يهدد بالحرب العالمية الثالثة** arabic.sputnik .com
- مؤيد ،(سامر)، **الأبعاد السياسية لاتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة**، نشرت بتاريخ 10-5-2016 www.shrsh.com تاريخ الدخول :4-7-2017

منتدى ابن العراق ، http://www.u.iraq.org/ub//debat/show.art.asp?aid

الحكومات المتعاقبة على العراق بعد الاحتلال:

- BBCArabiC

http://www.bbc.com/arabic/middleesat/2014/04/140424_iraq_timeline? in (31/1/2017).

hamoudi.org/arabic/dialogue-of-intellenct/06/03.ht

- حسين عذاب السكيني، الموضوعات الخلافية في الدستور العراقي دراسة قانون ورؤية سياسية - الموقع الالكتروني للمفوضية العامة للانتخابات

- خمس حقائق عن مدينة كركوك، الموقع الالكتروني ل بي بي سي عربي ،13 أكتوبر / تشرين أول -2017

الفهرس

إهداء.....ا

شكر.....II

مقدمة: 2

المبحث الأول: مفاهيم عامة..... 7

أوّلاُ: الدستور 7

ثانياً: الحق في تقرير المصير 9

ثالثاً الفدرالية.....12

رابعاً: الديمقراطية 16

المبحث الثاني: الاحتلال الأمريكي للعراق.....19

أولاً : مبررات الحرب.....21

ثانياً: أهداف الحرب: 27

المبحث الثالث: العملية السياسية ومراحلها: 32

أولاً: مراحل الحكم الأمريكي المباشر:.....33

ثانياً: مجلس الحكم الانتقالي والدستور الدائم 38

الفصل الثاني: العلاقة العراقية – الأمريكية:.....52

المبحث الأول: مقدمات ما قبل الاحتلال.....52

أولاً : القرارات الأممية والحصار الاقتصادي 54

ثانياً :الحروب الأمريكية على العراق:.....63

ثالثاً: أحداث الحادي عشر من أيلول 2001:.....69

المبحث الثاني: الانسحاب والاتفاقيات الأمنية 71
أولاً: الاتفاقية الأمنية العراقية –الأمريكية 2008 72
ثانياً: اتفاقية الإطار الاستراتيجي: 77
ثالثاً: الانسحاب من العراق 81
الفصل الثالث: العملية السياسية بعد الانسحاب الأمريكي (2011–2014) 86
أولاً: نظام الحكم الجديد 87
ثالثاً: نتائج وتقييم 103
المبحث الثاني: التحديات القديمة الجديدة 109
أولاً :الطائفية السياسية والارهاب 110
ثانياً: الفساد الإداري والمالي 115
ثالثاً: الفيدرالية 120
الخاتمة 127
فهرس المواضيع: 135
الملاحق 144
الفهرس 188